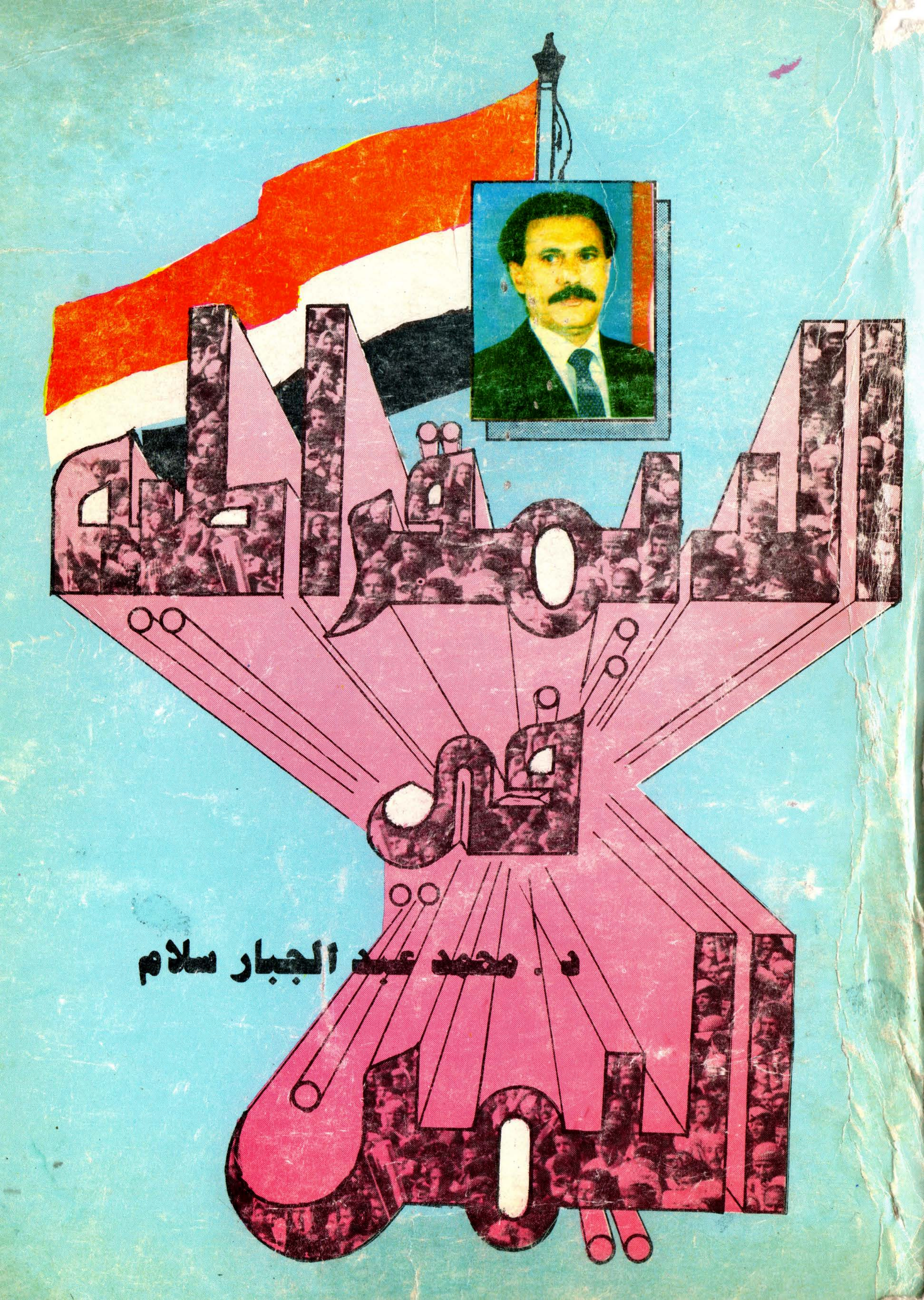

الديمقراطية
في
اليمن
د. محمد عبد الجبار سلام

الديمقراطية في اليمن

د. محمد عبد الجبار سلام

الاهداء

الى الرئيس الفريق / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية

اهدى هذا الكتاب حباً وعرفاناً لمواقفه الصلبة والشجاعة على

طريق الديمقراطية والوحدة ..

المؤلف

الدكتور / محمد عبد الجبار سلام

المحتويات

المقدمة:

لليمن حضارتها القديمة التي عرفها العالم قاطبة مؤثراً ومتأثراً بها فهي حضارة ضاربة بجذورها الى ماقبل الميلاد بعشرة قرون بل أكثر وقد اثبتت النقوش والتى هي المصدر الرئيسي والحقيقي لاثبات حقيقة هذه الحضارة التي حظيت باهتمام الغرب قبل العرب بل وقبل أبناء اليمن انفسهم.. وقد بذل المستشرقون جهوداً مضنية للتنقيب عن هذه الآثار . وتمكنوا من الحصول على الكثير من الاسرار الثمينة . وأن كانت هذه الجهود بدأت قبل فترة تصل الى بداية القرن التاسع عشر . وقد كانت الحضارة اليمنية في مقدمة الحضارات العريقة التي شهدت احدث انظمة الحكم واحدث انظمة الري وبناء السدود وقيام المجالس الشعبية وممثلي القبائل والافخاذ ويقول محمد عبد القادر بافقيه في تاريخ اليمن القديم « ونستطيع ان نقول بثقة أن العصر الذي شغلته حضارة اليمن يشمل عهود بابل وآشور والفرس واليونان والرومان » وتعتبر الحضارة اليمنية جزءاً من الحضارة الانسانية العريقة وفي هذه اللمحة السريعة نريد أن نقول أن تتبع الاتجاهات الديمقراطية في المرحلة الراهنة لايعنى خلق تصورات ذاتية عن الديمقراطية بقدر مانريد أن نؤكد على التوجهات الحالية الرامية الى تأسيس تجربة ديمقراطية متميزة تستمد جذورها من تلك الحضارة اليمنية العريقة ومن التراث الحديث الذي نستمده من نضال الشعب اليمني على طريق بناء مؤسساته الوطنية وقيام انظمته السياسية الوطنية تجاه كل المحاولات الاستعمارية التي كانت تسعى الى اخضاع الشعب اليمني

الى التسلط الخارجي والنيل من سيادته واستقلاله من خلال خلق مراحل القطاع من الحضارة اليمنية القديمة.

وليس قيام الوحدة واعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م واعتبار الديمقراطية منهجاً عاماً للدولة الحديثة الا امتداداً طبيعياً وموضوعياً لتلك الحضارة اليمنية وللتراث النضالي للشعب المتطلع دوماً الى اثبات حقه في الحرية والاستقرار وقيام كيانه الوطني المستقل والتحرر. ولهذا فان قيام الجمهورية اليمنية بنهج ديمقراطي انما هو توجه وطني عام يسعى الى تحقيق دولة يمنية حديثة ترسي دعائم التقدم الحضاري عبر المشاركة الجماعية لكل فئات وقوى افراد الشعب اليمني بروح ديمقراطية وعن طريق المساهمة الفعالة والقوية للقوى السياسية اليمنية ولهذا فان امكانيات الشعب اليمني من حيث البشر والموقع التاريخي وتوفر الكثير من الثروات الاقتصادية المتنوعة والمختلفة وغيرها تشير الى القدرات الذاتية لصنع مستقبل يمني متقدم وحضاري ... تعتبر اليمن اليوم دولة فتية يشكل عدد سكانها ١٦ مليون نسمة ومساحتها تقدر بدون الربع الخالي (٥٥٥٠٠) الف كيلو متر مربع.

وتمتلك ثروة غازية وبترولية تبشر بمستقبل واعد.. اضافة الى الثروات الزراعية والسمكية بفضل تعدد المناخات في اليمن وطول شواطئها الواسعة التي تمتد من البحر الاحمر والبحر الابيض والمحيط الهندي.

والجمهورية اليمنية قامت على انقاض كتلة هائلة من التراكمات المتخلفة شديدة التعقيد على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي نتيجة تعاقب انظمة حكم تسلطية واستبدادية واستعمارية حافظت على كل المقومات المتخلفة وقمع كل من يتطلع

نحو الحرية والتقدم والسيادة الوطنية .. فقد مثل الاستعمار البريطاني والاحتلال العثماني لكل اليمن كابوساً رهيباً أثر طويلاً في مقومات مسيرة الحياة في اليمن وحتى الآن كما مثلت الامامة والامراء والسلاطين والمشائخ في تسلطهم على مقدرات الشعب وانطلاقته مثل ماعاناه الشعب من التسلط الخارجي والاستعماري.

كما كانت انظمة التشطير في اليمن رغم وصولها بكفاح الشعب ونضاله الوطني ومادفعه من ثمن غالٍ أريقت فيه دماء ابنائه واهدار طاقات وامكانيات الشعب في الصراعات العسكرية والامنية وغيرها مما ابقى على أهم الموروثات الاساسية منها:-

- تخلف علاقات الانتاج بكل اشكالها.
- سيادة الامية وانحسار الوعي.
- وجود روح الشعوذة والخرافات والخزعبلات التي تحد من الانتاج وتعمق الكسل والاتكال.
- استمرار النزعات المتخلفة والمتمثلة بالمناطقية والتعصب القبلي والمذهبي وغيرها من العلاقات السلبية والمحبطة في المجتمع ..

ولهذه العوامل ولعوامل أخرى نجد دوماً عقبة كأداء تقف امام أي انطلاقات جديدة في نمط التفكير والسلوك والممارسة .. ولهذا فعندما قامت الجمهورية اليمنية على انقاض التشطير تفجرت الكثير من الطاقات الوطنية بشعاراتها الديمقراطية وحرية الرأي والرأي الآخر لتحرير قدرات الشعب نحو تحقيق دولة مركزية عصرية .. فارتطمت بسد منيع من الموروثات الهدّامة القديمة فحالت دون تحقيق الكثير من المهام المطلوبة للمرحلة الراهنة مثل:-

- العمل على تحديث المجتمع ضد كل اشكال العلاقات المتخلفة في المجتمع اليمني كله.

- القيام بتوحيد المناهج الدراسية وتحديثها لتستوعب المعطيات العصرية والمقومات الروحية والوطنية والقومية في نفس الوقت
- سن القوانين وتطبيقها لمواجهة حالة التسيب والفساد القائم وتجاوز تلك الممارسات الناجمة عن التقاسم في السلطة والمكايدة السياسية واحلال القوانين الدستورية والشرعية لمواجهة النزعات الضيقة بكل اشكالها وآثارها المدمرة .
- العمل على احترام القوانين والمؤسسات الحضارية لمواجهة كل أشكال التفكير والممارسات اللاشرعية في حياتنا الادارية والمالية والسياسية والقانونية ومجابهة كل اشكال الرواسب المتخلفة في المجتمع والتي هي من مخلفات الماضي المأفون في تاريخنا الحديث متعدد المراحل والسلطات

وقضية تناول الديمقراطية في اليمن تبدأ بقيام الوحدة واعلان الجمهورية اليمنية وتبني الديمقراطية كمنهج شامل لمختلف جوانب الحياة تجسيداً لهذه التجربة الحية أولاً.. ثم التعريف بهذه التجربة الجديدة والفعالة التي تستحق الاهتمام والمزيد من الدراسة والبحث .

أهمية الدراسة :

وأهمية هذه الدراسة تكمن بان الكتابة حول الديمقراطية في اليمن سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية معدومة ولانقول شحيحة خاصة والتجربة حديثة في الديمقراطية برغم أنها اخذت طريقها على أوسع الابواب في كل مجالات الحياة .. الاأن طريقة استيعابها وفهمها سواء في الداخل أو في الخارج لم تلقَ الاهتمام المطلوب .. الامر الذي جعل البعض يعتقد بأن الديمقراطية اكبر على الوضع في اليمن في الوقت الحاضر .

والبعض قال أن القبلية لاتتفق مع الديمقراطية .. والخ وكانت كل هذه الآراء والتصورات لاتعتمد على المعطيات العلمية والعملية ولاعلى فهم ابعاد القبلية او على حقيقة اليمن الحضاري في الماضي والحاضر.

ولهذه الاسباب واسباب كثيرة أخرى تكمن أهمية هذه الدراسة اضافة الى ضرورة وأهمية نشر هذه الرسالة لتكون في متناول الناس في الداخل والخارج.

اتجاهات الدراسة:

لما كانت هذه الدراسة تعتمد على الاستقراء التاريخي وتسجيل الممارسات الديمقراطية في المجتمع اليمني المعاصر من خلال الوثائق الواقعية في الواقع اليمني بمؤسساته الرسمية والشعبية من الاحزاب والمنظمات المختلفة فان المنهج الذي اتبع في هذه الدراسة يقوم على :-

- التحليل التاريخي الوصفي الذي يعتمد على الموروثات التاريخية وعلى الوقائع المعاصرة وتفسيرها ووصفها.
- المنهج الوصفي والتحليلي لمحتوى الوثائق المتعلقة بالتطبيق الديمقراطي في اليمن في الوقت الحاضر.

التساؤلات المفترضة للدراسة:

وهي تعتمد المعطيات الحالية حول التجربة الديمقراطية اليمنية والتي تقوم على عدة عوامل منها:

- تاريخية والتي يعرفها الجميع والمتمثلة بالعمل الجماعي والاستشاري والشوروي في اليمن وهي قديمة قدم الحضارة اليمنية منذ عشرة قرون قبل الميلاد.

- هناك معطيات جديدة للديمقراطية عبر حركة النضال الوطني ضد الاستعمار والاحتلال الاجنبي وضد كل انظمة الحكم الاستبدادية اضافة الى الممارسات التعسفية في انظمة التشطير في اليمن واعتمادهم على الشرعية الثورية بدلاً عن الشرعية الدستورية التي شكلت مرحلة جديدة من الممارسة للسلطة.

وعند قيام الوحدة واعلان الجمهورية اليمنية واندماج حكومتي التشطير في دولة الوحدة وقيام الاستفتاء على الدستور وقيام الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣م وتتويج ذلك بانتصار الوحدة النهائي على اثر حرب الانفصال وبروز الكثير من التساؤلات المتعلقة بالديمقراطية والتشكيك بهذه التجربة.. وأن الديمقراطية لاتصلح في مجتمع قبلي وأن مايحدث من صراعات وحرب الانفصال انما هو النتاج الطبيعي للديمقراطية في مجتمع شديد التخلف فيه العلاقات الاجتماعية والثقافية تتسم بروح القرون الوسطى اضافة الى هذه التساؤلات كانت هناك اسئلة اخرى تقول ان الديمقراطية هي سمة العصر وهي قدر ومصير الشعب اليمني الذي يمثل تجربة نمودجية لتوحيد الوطن بعد فترة طويلة من التشطير التي اكسبت المجتمع اليمني الكثير من التجارب المتباينة والاتجاهات السياسية وغيرها من التنوع في التربية وفي العلاقات الاجتماعية الاخرى.. التي لايمكن حلها إلا عبر المنهج الديمقراطي.. كما أن المشاركة الشعبية ضرورة لبناء المجتمع اليمني الحديث الذي لايمكن تحقيقها إلا بالديمقراطيه تمشياً مع خصوصية اليمنيين ومع مسيرة الحياة العالمية.

إن كل هذه التساؤلات جعلتنا نخوض في هذه المرحلة الصعبة والشاقة والمغامرة الى ابعد الحدود.. وسوف نلمس هذه الصعوبات البالغة عندما نخلص من هذه الدراسة ونشرح نتائجها.

محاور الدراسة:

وهي محاور وضعناها على ضوء المعطيات التي مدتنا بالمعلومات عن التجربة الديمقراطية في اليمن على ضوء كل التجارب الحديثة في اليمن .. وتشمل هذه الدراسة على سبعة فصول وهي :

- *الفصل الاول:* يتناول الديمقراطية كمفهوم تاريخي وممارستها عبر التاريخ اليمني القديم بمفاهيم مختلفة .
- *الفصل الثاني:* يتناول مرحلة الاحتلال الاجنبي لليمن .. وهو يتناول الديمقراطية ضمن أدبيات ومفاهيم واتجاهات الحركة الوطنية والاصلاحية التى تكونت لمقاومة الاستعمار والاحتلال وانظمة الحكم الاستبدادية من امامة وسلاطين ومشائخ وغيرها .
- *الفصل الثالث:* ويتناول الديمقراطية في ظل الثورة والاستقلال والحكم الشمولي الذي اعتمد الشرعية الثورية رغم أنه أكد في ادبياته على الديمقراطية .
- *الفصل الرابع:* ويتناول التحول نحو الديمقراطية في اواخر السبعينيات عندما تسلم الاخ الرئيس / علي عبدالله صالح السلطة ليحدث التحول من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية .
- *الفصل الخامس:* ويشمل التجربة الجديدة للديمقراطية بعد قيام الوحدة واعلان الجمهورية اليمنية .. واعتبار الديمقراطية المنهج العملي للتطبيق الفعلي للاتجاه العام السائد حالياً الذي يعتبر الديمقراطية قراراً ومصيراً للشعب اليمني في الوقت الحاضر .
- *الفصل السادس:* ويتناول أهم الموضوعات والمتعلقة بمساحة

الديمقراطية في التنظيمات والاحزاب السياسية وبالذات الرئيسية .

وهو فصل يعبر عن الديمقراطية كما وردت في ادبيات الاحزاب السياسية الفاعلة ... وقد اقتصرت هذه الدراسة على الاحزاب والمنظمات الفاعلة لإن تسجيل او تتبع الديمقراطية في ادبيات كل الاحزاب والمنظمات غير ممكن لان هذه الاحزاب والمنظمات التي وجدت بعد الوحدة ، ولايمكن وبحجم هذه الدراسة استيعابها..

- *الفصل السابع*: يتناول الديمقراطية في الصحف والمجلات الرئيسية والفاعلة كما تناولنا بعض الصحف كنماذج للتجربة الديمقراطية وقد اقتصرنا على هذا الحيز لأن هناك مايقرب من منتي صحيفة ومجلة في البلاد يستحيل تناولها بالكامل .

- *الفصل الثامن*: المنظمات والمؤسسات غير الرسمية والديمقراطية وفي هذا الفصل تتبعنا المساحات التي توفرت للديمقراطية في هذه المؤسسات الجماهيرية المتفاعلة مع هذه التجربة الجديدة التي مثل وجودها العمل الديمقراطي بعد عام ١٩٩٠م .

ثم تأتي الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات لهذه الدراسة والملاحظات التي توصلنا اليها من خلال سير هذه الدراسة .

الفصل الاول:

الديمقراطية والشورى في العهود القديمة

الفصل الاول:

الديمقراطية والشورى في العهود القديمة

لاشك أن مفهوم الديمقراطية اليوم يختلف كلياً عن المفهوم القديم للديمقراطية وخاصة في الحضارة اليمنية القديمة التي كانت لها مفاهيم تنسجم مع طبيعة التشكيل الاجتماعي في المجتمع .. وكانت الديمقراطية تقوم على اساس التشاور في الرأي ومساعدة الحكام في مواجهة الاخطار والكوارث التي تتعرض لها البلاد سواء من الداخل من أو الخارج .

اما الديمقراطية اليوم فهي تستقيم مع طبيعة المجتمع بكل تكويناته المعقدة..

ولهذا فالديمقراطية هي اداة فعالة وقاسم مشترك بين الدولة والمجتمع .. فالدولة الديكتاتورية هي الدولة التي تقوم بممارسة السلطة وحكم الشعب بدون ارادته او اختياره .

اما الدولة الديمقراطية هي التي تصل الى السلطة بواسطة الشعب على شكل تمثيل له عبر عدة وسائط .

ففي الماضي كان هذا التمثيل او الوسائط لاتتم بالصورة المطلوبة التي تجسد معنى الديمقراطية المتمثلة بحكم الشعب ولكنها تقوم على اساس مساعدة الحاكم في ادارة شئون البلاد وعند التطبيق كانت الترجمة العملية لهذا الشرط تختلف من حكام الى آخرين .. فالبعض شكل مجلساً استشارياً مجرد ديكور للسلطة والبعض اعتبر هذا المجلس

مصدراً أساسياً لسن القوانين ومساعدة الحاكم على ادارة البلاد .. ولكن بحسب طلبه ورغبته في هذه المساعدة .. ولهذا كانت اغلبية التجارب تقوم على معنى الاستشارة أو الشورى في الحكم ولهذا نجد وحتى الآن أن مصطلح الشورى يعني الاستشارة .. والبعض الآخر يحاول أن يشرب معنى الشورى المعنى المعاصر للديمقراطية التي تقوم على اساس ان السلطة الديمقراطية هي تلك العلاقات التي تقوم على الاختيار الحر للشعب وفق الاسس العامة التي تجعل الشعب يختار من يمثله في السلطة التشريعية والتنفيذية عبر الانتخابات الحرة والمباشرة .. والتي هي الامتداد التاريخي للديمقراطية اليونانية القديمة وهي التي عرفتها اثينا وأسبارطة وقد كانت هذه التجربة المتباينة والمختلفة شكلت القانون الطبيعي والتي تؤكد على اهمية التجربة وفق خصوصية المجتمع وفي اي زمان ومكان .. ولهذا فاننا نجد تلك التجربة القديمة التي تمت في اليونان القديم وفي منطقتين مختلفتين وفي بلد واحد وفي وقت واحد .. حيث كانت تجربة اثينا واسعة وعميقة .. بينما كانت التجربة الديمقراطية في اسبارطة على نطاق ضيق ومحدود .. وهذه التجربة تؤكد عدم وجود نمط واحد للديمقراطية حتى وان مورست في مكان وزمان واحد .

وفي العصر الحديث نجد ان هذا الفهم للديمقراطية اخذ عدة اشكال وتجارب على نطاق الدول النامية ساد فيها روح الارتجال والعشوائية ولهذا لم تنجُ اي تجربة أو حتى لم تدم زمنياً .

بينما نجد هذه التجارب والاجتهادات رغم تباين النجاح والفشل من نظام الى اخر الا أن التجربة الديمقراطية تزول مع زوال النظام نفسه كما حدث في نمط الديمقراطية بالدول الاشتراكية وهو عكس الديمقراطية الليبرالية .

ففي الغرب عرفت الديمقراطية الليبرالية التي تقوم على عدة اشكال منها : -

* النظام الرئاسي الذي يتم فيه الانتخاب للبرلمان وللرئيس بصورة مباشرة وحرة

* النظام البرلماني الذي يعتمد على انتخاب البرلمان ومن يحصل على الاغلبية يشكل الوزارة .. وفي هذا النظام يصبح رئيس الجمهورية أو الملك مجرد نظام يملك ولا يحكم أو رمز للدولة يمارس أعمالاً رسمية وبرتوكولية .

* النظام الثالث هو الذي يجمع بين الاسلوبين البرلماني والرئاسي ونظامنا يعتبر جزءاً من هذا النظام .

وفي المعسكر الشرقي السابق كانت لديه عدة اشكال من انظمة الديمقراطية مثل ديمقراطية مجالس الشعب .... مركزية ديمقراطية وشعبية ووطنية وقومية .

وقد عبرت هذه الاشكال عن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والفكري وعندما سقط الفكر سقطت التجربة لانها ارتبطت بالايديولوجية ولم ترتبط بخصائص المجتمع التي لابد ان تستقيم عليه على اعتبار ان الديمقراطية ليست صورة معاكسة لسائر الانظمة الايديولوجية أو النظريات السياسية التي يعتقد الكثير بانها يمكن ان تنقل من مجتمع الى آخر .. ولكن الديمقراطية تعبير عن اسلوب يقوم على تمثيل الشعب في ادارة البلاد وفق ارادة حرة يمكن ان تكتسب الديمقراطية فيها أبعاداً وتجارب جديدة بين مجتمع وآخر باعتبار ان الديمقراطية لاتمثل صورة جامدة خالية من الروح النابعة من خلجان النفس والروح في مجتمع محدد يكسب الديمقراطية قيماً جديدة نابعة من خصوصية كل مجتمع .

وعلى كل حال فان مفهوم الشورى في التاريخ اليمني القديم لايحمل نفس مضمون الديمقراطية اليوم الذي يعتمد على الانتخاب المباشر والحر من قبل المواطنين المنتشرين على مساحات واسعة ويصل عددهم الى الملايين بل ان هناك بلداناً مثل الصين أو الهند يصل تعداد احدهما الى مليار ونصف.. بينما كانت الشورى في العهد الاول لتطبيقها تقوم على مساحة محدودة وكان عدد السكان يقاس بالآلاف وليس بالملايين أو بالمليارات كما هو حالياً اضافة الى المجتمع المعاصر والحديث الملازم لكثير من الاشكالات والمتطلبات الواسعة والمتعددة والتي تكاد لاتحصى .. بينما كان المجتمع القديم يعيش حياة سهلة او بسيطة وعادية ليس لها اي مهام أو متطلبات تذكر كماهو موجود في الوقت الحاضر.

ولهذا فقد كانت تلك المجتمعات تنخرط ضمن مجتمع هرمي بسيط كل مجتمع صغير يتكون من عشيرة قبلية على رأسها رجل القبيلة يطلق عليه (عاقل - شيخ - اذواء اقيال) وبعد ذلك اطلق عليهم اهل الحل والعقد

وفي ظل المجتمع الديمقراطي في ذلك الوقت كانت العلاقة التشاورية او التمثيل عن السكان لابد ان يحدد بهذه المجموعة القيادية التي يمكن استدعاها والاجتماع بها أو تشكيل مجلس منها قد يسمى بالاستشاري أو بالمجلس الشوراوي.. وقد يضم هذا المجلس اضافة الى قيادة القبائل بعض الشرائح وخاصة في العصور الوسطى كالممثل السلالي أو العرقي بحكم موقفهم الاجتماعي الذي لايمكن تجاوزه أو حتى الحديث عن علاقته بالمجتمع الذي يمثله ولهذا فكان لايمكن ان تتم الانتخابات أو حتى في كثير من الاحيان الاختيار بل يتم وفق ذلك الموقع الاجتماعي الذي يشكل قمة الهرم الاجتماعي لذلك المجتمع القديم بعلاقاته السهلة والبسيطة.

واذا حاول أحد المجتمعات تطبيق الشورى بمعناها واسلوبها القديم

فانه بهذا يهدف الى الهروب من ممارسة الديمقراطية على اعتبار ان اختفاء تلك العلاقة المحدودة في المجتمع وظهور فئات متعددة ومختلفة العلاقات والايديولوجيات منتشرة وواسعة في المجتمع الحديث وهو الامر الذي يصعب فيه ايجاد عناصر محددة يمكن اختيارها بسهولة كممثلة للمجتمع الحديث الذي يتسم بانه شديد التعقيد.

اما مفهوم الديمقراطية اليوم لايتعلق بما تدل عليه كلمة الديمقراطية بقدر مايعني من مفهوم واجراءات وآليات تتطابق مع معطيات العصر وتكوينات المجتمعات الحديثة ودرجة تقدمه ورقيه.. والذي يجعلنانؤكد بان تلك العلاقات الاجتماعية القديمة لم تعد موجودة بتلك الصفات وأن الحياة القبلية والبدوية والعشائرية لازالت موجودة ولكن بوضع وتفكير وحجم يختلف كل الاختلاف عن وجودها في الماضي.

وكلمة الديمقراطية أو كلمة الشورى ظلت تستخدم في العصور الحديثة وكانت الشورى مرادفة للديمقراطية أو العكس دون ان يتم معرفة الظروف والمتغيرات التي طرأت على المجتمعات ومايتطلبه المجتمع في مرحلة معينة غير مايتطلبه في مرحلة اخرى.. بل حتى مايتطلبه مجتمع غير مايتطلبه مجتمع آخر.

واذا حاولنا التعمق في التجارب القديمة التي عرفت بعض الممارسات الجماعية في الحكم من خلال بعض الاجراءات المعينة فقد شهدت تلك المجتمعات القديمة بعض الحكام الذين كانوا يرغبون في الاستئناس بآراء بعض العلماء أو الشخصيات الاجتماعية أو يريدون الاستعانة ببعض الشخصيات العامة والاجتماعية التي كان لها ثقل اجتماعي أن يجعلوا منها صورة للمشاركة في الحكم من خلال تقربها

من الحاكم الفعلي أو ضمها الى الحاشية الحاكمة ومن ثم يطلق عليها لقب مستشار .. أو يكون من مجموعة منها مجلس للحاكم تحت اي تسمية وليكن منها مجلس استشاري أو مجلس شوراوي ... الخ .

واعتبرت هذه الاجراءات عند بعض الكتاب والمحللين بانها ديمقراطية ومثل هذه الاحداث والاجراءات عرفتها اليمن منذ العهود البالغة في القدم سواء قبل الاسلام أو بعده .. فقد مارس بعض الحكام تلك الاجراءات التي تمثلت بالاستعانة بالاعيان وكبار القوم في تسيير دفة الحكم المحلي أو على المستوى الاستشاري في بعض المهام أو اثناء حدوث كوارث أو تداهم البلد غزوات خارجية أو الشروع بقيام مشاريع كبيرة مثل ماحدث عندما بُني سد مأرب أو رمم بعد ذلك لاكثر من مرة بفضل تعاون الشعب عبر قيادته الاجتماعية التي كانت تجتمع بناءً على دعوة الحاكم من مختلف مناطق اليمن وهؤلاء القادة الذين يمثلون الاطراف المعنية أو اصحاب الحل والعقد أو كما كان يطلق عليهم اعيان البلاد أو الاذواء أو الاقيال أو حكام المقاطعات أو المشائخ والعقال .. وكان الاجتماع يتم بهدف تبادل الرأي حول قضية رئيسية أو طلب العون والمشاركة المادية أو العضلية لتحقيق ماحدده الحاكم العام أو رئيس الدولة أو عندما تتعرض البلاد لاعتداء يمس سيادتها واستقلالها بهدف مواجهة هذه الاخطار والغزوات الخارجية .

وقد عرف تاريخ اليمن القديم في ظل الحاكم العادل بعض انماط السلوك والتفكير الدال على المشاركة في الرأي واسناد بعض مهام الحكم القبلي أو ادارة اعمال محددة أو معينة لبعض الافراد أو الاعيان ذات الخبرة أو الثقل الاجتماعي .. أو اختيار من بين هذه الشخصيات مجالس استشارية أو عناصر تشغل صفة المعاون أو المستشار .. وحتى في ظل مثل هذه الاجراءات تمت الكثير من اعمال العنف والقهر والظلم

والاستبداد أو الاستعباد.

كما نجد من بين الحكام اليمنيين الذين قامت الحضارة على ايديهم مارسوا ابشع انواع القمع والارهاب تحت العديد من المبررات ومنها تحقيق الامن والاستقرار أو من أجل تحقيق وحدة المملكة أو الحكم.. ومن ذلك فقد حقق الحميريون الكثير من المنجزات الحضارية العديدة ومنها تحقيق الوحدة اليمنية وقيام حكومة موحدة لليمن دامت فترة طويلة.. كما انهم تمكنوا مع تحقيق الوحدة اليمنية وتحقيق سياسة فعالة على مستوى الجزيرة العربية واوجدوا وحدة اقتصادية وثقافية للجزيرة العربية كلها.. وكانت طرق التجارة ممراً للمؤثرات الثقافية اليمنية عبر السكان اليمنيين الذين انتشروا في كثير من مناطق الجزيرة العربية وعبر تواجدهم هذا اكتسبوا مزيداً من الخبرات التي مكنتهم من دفع عجلة التوحيد التجاري للجزيرة والثقافي وتدعيم المقومات الحضارية حينها.. وكانت كل هذه المنجزات قد تمت مع ممارسة القمع والاضطهاد مبرراً ذلك لخدمة القضايا الرئيسية للشعب.

وبعد الاسلام استوعب اليمنيون التعاليم الاسلامية باعظم معانيها ومثلها السامية وفي مقدمتها نشر الدين المرادف للعدل والمساواة وحرية التفكير والعقيدة عبر فرض الجزية واعتبار الناس « سواسية كاسنان المشط.. ويقول الله سبحانه وتعالى: « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولاتفرقوا » آل عمران .. وقوله: (والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلاة وامرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون) الشورى وقد عبرت الممارسة العملية للمسلمين عن جوهر هذه الآيات القرآنية.

ولكن عندما وصل الحكم رجال ليس لهم صلة بالاسلام استخدموا الاسلام زوراً وبهتاناً.. فبدأ الانحراف نحو الاستعباد والظلم والقهر والكبت باسم الدين.. وعرفت اليمن الكثير من هؤلاء الحكام.

الفصل الثاني :

الاستعمار الاجنبي والمقاومة الوطنية والديمقراطية

الفصل الثاني :

الاستعمار الاجنبي والمقاومة الوطنية والديمقراطية

عندما انهارت وحدة الشعب وسادت صفوفه الخلافات والصراعات السياسية والقبلية وضعفت الدولة المركزية وحل مكانها الحكام المحليون وتسلط الائمة على بعض المناطق وأخذ كل امام يسيطر على منطقة ويستند على قبيلة لمواجهة قبيلة اخرى بقيادة امام آخر .. مما ترك البلاد عرضة للتدخل الاجنبي .. وهو ماحدث في القرن الماضي عندما قامت بريطانيا باحتلال عدن عام ١٨٣٩م ومد سيطرتها بعد ذلك على كثير من مناطق الجنوب .

كما شرعت الامبراطورية العثمانية تحاول السيطرة على المناطق الشمالية منذ عام ١٨٤٩م حتى تمكنت من الوصول الى صنعاء واحتلالها عام ١٨٧٢م .

وفي ظل هذا الاحتلال الاجنبي ساد جو من القهر والاستبداد والاستعباد .. وفي هذا العهد لايمكن الحديث عن الديمقراطية على اعتبار أن السلطة الاستعمارية قائمة على الاغتصاب ضد ارادة الشعب وسيادته الوطنية ... ومن هذا المنطلق فان الشيء الاساسي والمنطقي القول ان العلاقة القائمة بين السلطة والشعب انما تقوم على الاسلوب الديكتاتوري .. لان الديكتاتورية هي عكس الديمقراطية التي تعني أن الديمقراطية تشكل العلاقات المتساوية بين الشعب والسلطة من خلال

المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تمارس كل الحقوق الانسانية وحرية الفرد والمجتمع مستهدفة الدفاع عن الحقوق الوطنيــة وبناء صــرح تقـدمــه ورخــائه .. وفي ظل ذلك الاحتــلال والاستعمار الذي جاء اساساً مستهدفاً هذه العلاقات الانسانية والوطنية.

والسلطة الاستعمارية التي تقوم بفرض وجودها بالقوة منتهكة السيادة الوطنية والحريات العامة والحقوق الانسانية.. لايمكن أن تتبع غير سياسة القمع والارهاب واللاشرعية في تدخلها وانتهاكها للسيادة الوطنية للغير اما النهج الوطني الديمقراطي لايمكن ان يوجد الا في ظل الحريات وفي ظل السيادة الوطنية وفي ظل العلاقات المباشرة بين السلطة الوطنية والشعب الذي يصبح في هذه الحالة مصدر كل الاحكام والقوانين والانظمة وهو في كل الاحوال المرجع والاساس للسلطة ..

ومن هذا المنطلق فقد شكلت القوى الوطنية لمقاومة الاستعمار .. الاتجاه الوطني الديمقراطي كموقف عملي ومنطقي لمواجهة الاستعمار والاغتصاب والاستعباد والسيطرة.

وكانت المقاومة الوطنية اليمنية تحمل مفاهيم بسيطة ومباشرة كرد فعل على الغزو الخارجي للبلاد .. وعبر الكثير من المفاهيم وردود الفعل التلقائي للمواطن او برد فعل ساذج فـفجأت بهذه المقاومة اليمنية لطرد الاحتلال العثماني من المناطق الشمالية بعد الحرب العالمية الاولى .. ولكن ومن المؤسف حقاً ان يأتي باسم الحكم الوطني نظام أسرة آل حميد الدين ليشكل مرحلة عليا من الاستعباد والقهر والظلم الامر الذي ترك اثر كبيراً في نفوس الشعب .. مما فتح المجال لوجود قوى اصلاحية وطنية ديمقراطية للتصدي البريطاني في الجنوب والاستعباد الامامي في الشمال .. وبهذا بدأت مرحلة جديدة على طريق الحرية والاستقلال فاذا كان الوجود البريطاني في الجنوب يشكل مصدراً للاستعمار

والكبت والقهر فان الامامة في الشمال قد مارست ابشع انظمة الاستعباد والتخلف الشديد كانت ركائزه الاساسية نشر الدجل والخرافات والشعوذة وكنتيجة موضوعية فقد وجدت حركة مقاومة عملت ضد الوجود الاستعماري في الجنوب والامامة في الشمال رفعت شعار الديمقراطية والوحدة والتحرر من الاستعمار والانعتاق من براثن الاستعباد الامامي.

وقد كانت هذه الشعارات تنسجم مع المهام الوطنية العامة من حيث العمل الديمقراطي في صفوف مختلف الفئات الاصلاحية والمستنيرة والحركة المناهضة للاستعمار.. والوحدة وتحقيق وحدة الكفاح من أجل الوحدة اليمنية بعد أن يتم انجاز الاهداف العامة للشعب والمتمثلة في طرد الاحتلال وتطوير الاوضاع في الشمال.. وقد تمكنت الحركة الوطنية بعد نضوجها من التجمع في منطقة عدن من كل اليمن بحكم طبيعة انتظام النظام الاستعماري الذي يوفر الحد من الليبرالية في مستعمرته مما اتاح لهذه القوى اليمنية الجديدة بكل تكويناتها وخلفيتها الفكرية والاجتماعية ان تتجمع وتوحد اهدافها الرئيسية وقد ساعدها في ذلك الوقت المناخ الجديد الذي وجد بعد الحرب العالمية الثانية على المستوى المحلي والعربي والعالمي.. وهذا المناخ الجديد استغلته القوى اليمنية خير استغلال فشددت ضغطها على الامامة والاستعمار من خلال مقاومة الظلم والاستعباد وكبت الحريات مما حذا بالاحتلال البريطاني في الجنوب الى تغيير سياسته في المنطقة فأخذ يؤسس المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية مما احدث انتعاشاً سريعاً ملحوظاً في تأسيس المؤسسات المهنية والثقافية والاجتماعية والتعددية الحزبية او الصحفية مما اوجد ديمقراطية نشطة استغلتها الحركة الوطنية والاصلاحية والمستنيرة من اجل تحقيق اهدافها.

وقد افرز هذا الانتعاش العام حركة ديمقراطية شهدت روح التسامح

والتعايش السياسي المتميز وخاصة في مرحلة الخمسينيات والستينيات في عدن في ظل الاستعمار البريطاني وهذه الممارسة الديمقراطية التي تعدت مظاهر حرية الرأي والرأي الآخر الى الممارسة الفعلية والسلوكية اليومية عبر التعددية الحزبية التي شهدت الحوار والخلاف عبر الحوار السلمي وحرية الرأي والرأي الآخر عبر الصحف والمجلات التي شهدتها المنطقة منذ ذلك الوقت وكانت تعد بالعشرات اضافة الى تواجد اكثر من اتجاه سياسي في مطبوع واحد دون ان يعرقل مسيرة الصحيفة. فقد كان في بعض الصحف ومنها الجنوب العربي والنهضة والكفاح والايام وألخ المحررون الرئيسيون فيها من اقصى اليمين الى اقصى اليسار.. وهذه الظاهرة المتميزة والتي نعتبرها نموذجية تعكس عراقة الحضارة اليمنية وتميزها.. وأن كانت ظاهرة لم تتكرر بتلك الروح حتى الأن.. رغم ان تلك الحركة السياسية والثقافية والاجتماعية التي مارست الفعاليات المختلفة هي خليط من مختلف مناطق اليمن تجمعت في عدن نتيجة لتوفر المناخ الليبرالي وتوفر فرص العمل والنشاط المتنوع.. وكانت بعض هذه القوى اما انها قامت في الاساس من أجل مقاومة ظلم الامامة في الشمال او مناهضة الامراء والسلاطين او لمقاومة القمع والوجود الاستعماري.. ولكن رغم تباين المهام في البداية وفي الاساس الا أن الاهداف الرئيسية التي تشكلت في الوقت نفسه كانت تقوم على:

- تحقيق العدل والحريات العامة.
- مقاومة الاستعمار والامراء والسلاطين.
- تغيير الاوضاع في الشمال وانهاء حكم اسرة حميد الدين.
- تحقيق الديمقراطية والوحدة.

وقد اخذ التجاوب مع هذه الاهداف يتوسع بين الحين والآخر فبدأت هذه الشعارات ترفع من قبل بعض الاحزاب ومن قبل بعض الشخصيات السياسية والصحفية والفكرية حتى اخذت وبصورة

سريعة تتوسع على نطاق واسع في صفوف الاحزاب والمنظمات السياسية والاجتماعية والنقابية حتى تبنتها مختلف النوادي والجمعيات التعاونية والخيرية والقروية والتي كانت لها تواجد واسع نتيجة للوجود الفعلي لابناء مختلف مناطق اليمن من أقصاه الى اقصاه رغم ان مهام هذه النوادي والجمعيات اجتماعية في جوهرها.... وكان التأثير الواسع لمختلف القوى السياسية والمنظمات المهنية قد شكل رأياً عاماً قوياً وفعالاً مما جعل هذه الاهداف الوطنية العامة تحتل اهتمام الرأي العام بكل فئاته وميوله.

ونتيجة الى هذا المخاض الواسع والى تعدد الاطارات التنظيمية وتعدد المهام..برزت حركة جدل ونقاش واسعين بين كثير من الاطراف السياسية والاجتماعية والثقافية بصورة مكثفة وعميقة مما اسفر هذا الحوار على ايجاد صيغة موحدة تم الاتفاق عليها وشهدت هذه المحاولات كثيراً من الانتكاسات والفشل ولكن ظلت المحاولات مستمرة دون انقطاع فكانت تتواصل الجهود بروح ديمقراطية سواء داخل عدن او في القاهرة وقد اسفرت كل هذه المحاولات عن الاطارات التنظيمية الآتية:-

- الجبهة الوطنية المتحدة ١٩٥٥م.
- الاتحاد الشعبي ١٩٥٨م.
- الاتحاد الوطني ١٩٦٠م.
- التجمع الوطني ١٩٥٩م.
- وتجمع المنظمات الوطنية الشعبية ١٩٦١م.

وقد ظلت هذه التجمعات بمثابة المرجع لكثير من التجمعات الوطنية التي تكونت بعد ذلك.. ولقد احدث العمل الديمقراطي الكثير من الايجابيات في صراع هذه التجمعات الوطنية واعطانها الملامح الايجابية في نفس الوقت عملت بصورة معاكسة الاتجاهات القمعية في

صرح هذا البناء الديمقراطي وشوهت ملامحه واسسه بعد ذلك مما عكس سلباً انماط وسلوك قمعية واستبدادية مبرراً لها مثل: الشرعية الثورية ،حتمية حماية الثورة ومكاسبها، تصفية مخلفات الاستعمار والرجعية ..... والخ بينما كانت كل تلك الجهود الشعبية الديمقراطية الواسعة التي برزت منذ مابعد الحرب العالمية الثانية حتى اواخر الستينيات على المطالب الرئيسية السامية لحرية الانسان اليمني وصيانة حقوقه وكرامتة وحماية سيادته الوطنية وهي تتمثل بالآتي :-

- تحقيق الحرية والاستقلال.
- تحقيق العدالة والحرية والمساواة.
- العفو العام واطلاق المسجونين.
- الاعتراف بحق جميع اليمنيين في العيش في وطنهم.
- فتح المجال للجميع من ابناء اليمن في الخارج للعودة الى وطنهم وتوفير الضمان الكافي لهم للعيش الآمن والمستقر. (١)
- الحرية الكاملة للشعب وحرية الفكر والعيش وممارسة الحقوق الاجتماعية وحرية التعبير.
- العمل على نهضة الشعب اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.
- الغاء الامتيازات السياسية والاجتماعية بين فئات الشعب.
- تحقيق المساواة التامة بين افراد الشعب في كل الحقوق والواجبات (الكلمة ٩٢).
- رفض ومقاومة الانغلاق الشديد على العالم ومقاومة عملية التجهيل التي تمارسها الامامة في الشمال.
- العمل على خلق مناخ متقدم اجتماعياً وسياسياً وبناء المستشفيات والمستوصفات والطرق وبناء المدارس.
- الانفتاح الخارجي على العالم وفي المقدمة على الشعوب العربية والاسلامية.

- استغلال الثروة الاقتصادية في البلاد من اجل ايجاد قاعدة عصرية للحياة من كل النواحي وخلق علاقات فعالة مع كل دول العالم على قدم المساواة .
- السماح للشعب ببث شكواه وتمكين افراد الشعب من الدفاع عن انفسهم .
- وضع نظام شرعي صحيح يكفل للشعب العدل ويؤمنها من السجون والمعتقلات بدون محاكمة .
- تأسيس مجلس شورى .
- تشكيل وزارة من الشعب .. ابعاد الامراء من العمل الاداري والسياسي على ان يظلوا أمراء فحسب .
- تحقيق الوحدة اليمنية على اسس من الحرية والديمقراطية .
- المساواة في الحقوق والواجبات .
- التحرر والحرية والاستقلال الوطني .
- تحقيق نهضة اليمن الفكرية والاقتصادية على الاسس القومية والاسلامية والانسانية .

هذه هي أهم المطالب التي رفعت قبل قيام الثورة من قبل الصحف والاحزاب السياسية على مستوى كل اليمن شمالاً وجنوباً وقد كانت واضحة المطالب المشتركة كما هي ايضاً واضحة المطالب الخصوصية المتعلقة بالاوضاع تحت حكم اسرة حميد الدين او تحت الاستعمار البريطاني .. وقد سردتها بدون تمييز لان المطلوب توضيحة في هذا المجال هو المساحة الديمقراطية التي وجدت في مرحلة نضال الشعب اليمني ضد الاستعمار والامامة ومعنى الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان نجدها مكررة في كل المطالب الشعبية وان اخذت بعض الالفاظ والتعبيرات المختلفة ولكنها من حيث الجوهر هي الاساس في كل المطالب والشعارات المختلفة التي تعني الحرية والديمقراطية .

الفصل الثالث :

الثورة اليمنية والديموقراطية

الفصل الثالث :

الثورة اليمنية والديمقراطية

كانت مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية على المستوى العالمي والعربي واليمني قد مثلت مرحلة جديدة تبلورت فيها كثير من الحريات وحقوق الانسان وحق الشعوب في الحرية والاستقلال من الاستعمار.

وقد استعرضنا بايجاز ماشهدته اليمن في مرحلة الاربعينيات والخمسينيات من نضال وكفاح من أجل الحرية والديمقراطية .. وهو اتجاه قد استمد فعاليته من الخصائص المحلية ومن المناخ الدولي الذي أخذ يركز على الديمقراطية والحرية واعتبار الديمقراطية هي القاعدة ، والاستبداد والديكتاتورية هي الاستثناء .. مما جعل حق الحرية وحق الحصول على البحوث والمعلومات وتثبيت الديمقراطية والحرية في كل القوانين والدساتير العالمية الى حداننا نجد ان اكثر من مائة واربعين دستوراً عالمياً ينص على مبادئ الحرية والديمقراطية [٢] فالحرية تقترن بطبيعة الحال بالمسئولية ولكن يجب علينا تعريف كلتيهما تعريفاً دقيقاً تجنباً للتفسيرات الحصرية وللتجاوزات من أي نوع كانت .. وهذه المسألة من اكثر المسائل تعقيداً ومن اكثرها خطورة .. ولهذا نجد ان الامم المتحدة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨م قد اكد على : لكل شخص الحق في الحرية والرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل او استقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها باية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية .

وتأكيداً لهذه الآراء والاتجاهات اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٦٦م الاعلان الذي ينص على الحقوق المدنية والسياسية بالاتي :

* ان الحق في حرية التعبير يتضمن الحرية والبحث العلمي » اقول ان النصف الثاني من القرن العشرين قد شهد معارك ماتسمى بالحرب الباردة بين المعسكرين .. حيث اخذ المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق يركز على الاستغلال الذى تقوم بها الرأسمالية على حساب العمال والفلاحين.

بينما اخذ المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية مع المنظمات والهيئات الدولية تركز على أهمية الديمقراطية والحرية الفردية وحقوق الانسان .. واتهام المعسكر الاشتراكي بالديكتاتورية والاستعباد الذي وضع الشعب وراء القضبان الحديدي .. وكان للعالم الاخر خارج المعسكرين نصيب من هذه النظريات والدعوات والتأثيرات المختلفة.

وكانت الديمقراطية والحرية والمساواة اهم المؤثرات في العالم..وبالنسبة لبلادنا فقد اقبلت مرحلة الستينيات منذرة بنهاية الامامة في الشمال والوجود الاستعماري البريطانية في الجنوب حيث اشتد عود الحركة الوطنية والاصلاحية في اليمن وتمكنت من انجاز كثير من المكاسب والمواقع المتقدمة في اليمن على حساب الاستعمار البريطاني والحكم الامامي لاسرة حميد الدين بفضل المبادئ والاهداف الداعية الى الحرية والديمقراطية تجاه الاوضاع الاستعمارية والاستعبادية في اليمن.

ففي يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م قامت ثورة اليمن الكبرى في صنعاء لتهز المنطقة العربية باسرها لما احدثته من انجاز لصالح الحركة العربية الشعبية الديمقراطية ومن جانب اخر اتت مبشرة بنهاية الوجود الاستعماري البريطاني في اليمن وقد رفعت الثورة المبادئ الستة التي

تضمنت في مجال الحرية والديمقراطية الآتي :
- انشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الاسلام الحنيف اضافة الى المضامين الاخرى لمبادئ الثورة التي ركزت على الوحدة الوطنية والعربية والتمسك بقرارات الامم المتحدة ومواثيقها وضرورة التمسك بالتعايش السلمي .
كما أن ما انتهجه النظام الجمهوري الذي قام على انقاض اعتى نظام في القرن العشرين من حيث ارست نظام المؤسسات مثل :
* قيام نظام جمهوري مصدره الشعب بدلاً من امام بيده كل مصادر الحكم ويمثل شرعية تملكه للحكم والشعب على الدوام .
* قيام مجلس وزراء .
* تأسيس المؤسسات والهيئات الحكومية المدنية والمتمثلة في :-
قيام المنظمات والهيئات والنقابات والاحزاب السياسية . ومن هذه التغييرات الجذرية اذا قيست بالنظام السابق سيتبين لنا تأثير الاتجاهات الديمقراطية وحرية الفرد .. والخ التي نادت بها فئات الشعب اليمني التي ناضلت ضد الامامة والاستعمار وقد تجسدت في مبادئ الثورة واجراءاتها الشمولية والمتضمنة وحدة البلاد وتحرير الجنوب من نير الاستعمار .. ولهذا وبعد قيام الثورة في صنعاء بعام واحد تفجرت ثورة ١٤ أكتوبر في الجنوب ضد الوجود البريطاني لتقدم دليلاً ساطعاً على انتصار المبادئ واهداف الشعب اليمني .. حيث انطلقت ثورة ١٤ أكتوبر من رحم الثورة الام ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م بصنعاء .. وتحظى الثورة بالتأييد والمساندة الكاملة مادياً وسياسياً وعسكرياً وقد أكدت اهداف الجبهة القومية او جبهة التحرير في الجنوب على الوحدة والحرية والديمقراطية لتعكس موقفاً اساسياً وجوهرياً لهذه الجبهات النضالية . وقد اكد ميثاق الجبهة القومية على الآتي :-

أن الشعب العربي في اقليم اليمن شماله وجنوبه هو جزء من الامه العربية والوحدة العربية .. واليمن يجب ان تقوم على اسس شعبية سليمة .. وقد تجسدت اتجاهات الشعب اليمني كلها بالمضامين الديمقراطية والحرية .. برغم ان الممارسة كانت تعتمد على الثورية التي سادت المنطقة العربية التي شهدت الكثير من الانقلابات الثورية المتوالية ابتداء بثورة مصر والعراق وسوريا والجزائر والخ .. الامر الذي عكس التأثير العام للشرعية الثورية في الفرد والديمقراطية وحقوق الانسان .

وقد تمكن الشعب اليمني في هذه الظروف الحرجة ان يثبت الجمهورية ويحقق النصر ضد الاستعمار البريطاني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م عندما سحب مع قواته معلناً انهزامه امام ارادة الشعب في الحرية والاستقلال ..

وكان لابد ان تتحقق تلك الاهداف الوطنية والديمقراطية التي ظلت كل فئات الشعب بكل منظماتها واحزابها تدعو اليها .. بيْد أن ماتشكل على أرض الواقع جاء مخيباً للأمال ومتصادماً مع المبادئ والاهداف حيث ترسخ لاول مرة في اليمن نظامان وطنيان مثلا اقسى مرحلة الظلم والاستبداد والتعسف وهو الامر الذي اطاح بكل طموحات الشعب المتمثلة بالوحدة والحرية والديمقراطية .

وبحكم طبيعة الحكم التشطيري الذي اتبع شتى الاساليب المبتكرة في العنف والارهاب والقمع .. وقد تشكل هذا الواقع الجديد وسط متغيرات هامة حدثت على الساحة اليمنية والعربية والمتمثلة بالآتي :

١ - انسحاب القوات المسلحة المصرية من اليمن عقب انتكاسة حرب ١٩٦٧م في مصر .
٢ - قيام انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م على الشرعية الثورية .
٣ - انتصار الشعب على قوات الاحتلال البريطاني في الجنوب .

ووسط هذه الاحداث غابت من الساحة اليمنية كل تلك الشعارات والمبادئ المنظمة، الوحدة والحرية والديمقراطية وترسخت بدلاً عنها قيام حكومتين وطنيتين تمثل الشعب اليمني أخذت ترفع نفس الشعارات القديمة ولكنها كانت للاستهلاك ومادة للتنافس بين الطرفين اللذين سخّرا كل موارد البلاد للصراعات السياسية والعسكرية والامنية واصبح المواطن هو المستهدف الاساسي من أدوات القمع والارهاب.

وبهذه المتغيرات شهدت اليمن بداية لمرحلة جديدة من الصراعات والتباين والمنافسة والتي ولدت اجواء غير ديمقراطية تماماً مما افرز اتجاهين سياسين اخذ كل اتجاه يتكتل في شطر وتعرضت عناصر وفئات بكاملها للمطاردة والتنكيل بحسب التصنيف الجديد للمجتمع اليمني الجديد.

ولكن رغم تلك الصراعات العنيفة الا أن قيادة صنعاء ورموز انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م استطاعوا اخلق مناخ يتسم بالتسامح واعطاء الحد الادنى من الديمقراطية وحرية الرأي والرأي الآخر وهو ماشهدته اليمن لاول مرة بعد الثورة حيث تم منح حق اصدار الصحف والمجلات اضافة الى تشكيل الاتجاهات الطلابية والعمالية والنقابات والاتحادات الصحفية والادبية مما ولد انتعاشاً ثقافياً وسياسياً واضحاً.. فقد صدرت العديد من الصحف الاسبوعية.

كما صدرت العديد من المجلات الثقافية والادبية التي ساهمت في انعاش الحياة الادبية والثقافية التي لم تشهد لها اليمن نظيراً في تاريخها حتى الآن وخاصة في مجال الثقافة والادب والفن وقد شهدت مرحلة السبعينيات العديد من الاصدارات الادبية المنتظمة والفنية بالمواد الفكرية والتاريخية والادبية والفلسفية ومن هذه المجلات التي شهدتها مرحلة السبعينيات الاتي :-

- صدرت مجلة الحكمة الناطقة باسم اتحاد الادباء والكتاب في ابريل ١٩٧٠م
- صدرت مجلة الكلمة بعد عام من صدور الحكمة في الحديدة عام ١٩٧١م
- صدرت مجلة اليمن الجديد بعد عام من صدور الكلمة في صنعاء عام ١٩٧٢م من وزارة الاعلام والثقافة في صنعاء .
- صدرت مجلة الثقافة الجديدة في عدن عن وزارة الثقافة في نفس الفترة .
- صدرت مجلة قضايا العصر في عدن في نفس الفترة .

وللحقيقة والتاريخ وبغض النظر عن الجهات التي كانت تقف خلف كل مطبوع من هذه المجلات وماتمثله من ايديولوجيات وسياسات متناقضة او متباينة الا أن المادة التحريرية التي كانت تحملها هذه المجلات كانت كلها تقريباً رصينة وعميقة ومكثفة تكاد أن تكون في مستوى متقارب يعكس روح الانتعاش الثقافي السائد حينها .

وعلى المستوى السياسي كان الشارع اليمني يغلي وينبئ بالانفجار نتيجة انتشار الافكار والاتجاهات السياسية السطحية المجردة في ظل غياب كامل للتحولات العملية المطلوبة لاخراج الشعب من حالة الضياع الكامل في وسط ادعاءات مضللة لأكثر من اتجاه سياسي يزعم بان لديه عصا سحرياً للخروج من الازمة الطاحنة وفي بداية السبعينيات وعلى مستوى النظام في صنعاء ادرك الجميع ان البداية السليمة والمطلوبة للخروج من دائرة الحيرة هو اتباع أسلوب البرمجة والتخطيط الاقتصادي غير الاسلوب العملي والديمقراطي وهذا المنطلق قد مثل مرحلة التخطيط والبرمجة للخطط الخمسية المقبلة وفعلاً بدأ الاعداد والاستعداد لوضع برنامج ثلاثي للتنمية عبر جمع البيانات والاحصاءات كمقدمة ضرورية لوضع الخطة الخمسية الاولى .

وفي اثناء تنفيذ البرنامج الثلاثي قامت حركة ١٣ يونيو التصحيحية

عام ١٩٧٤م والتي ابدت اهتماماً بانجاز البرنامج الثلاثي ووضع الخطة الخمسية الاولى بعد ذلك على نطاق المناطق الشمالية. في نفس الوقت كان النظام الآخر في عدن قد حسم امره بتبني الاتجاه الاشتراكي للتنمية الاقتصادية والسياسية والطبقية.

وقد وضعت الخطة الخمسية الاولى على مستوى الشمال في ظل الانتعاش الكبير الذي ظهر في الدول المجاورة نتيجة ارتفاع عائدات البترول اثر حرب رمضان ١٩٧٣م بين العرب واسرائيل.. وكان لليمن اكثر من مليون مهاجر في هذه الدول نتج عنه تدفق الاموال الكثيرة من هؤلاء المهاجرين مما احدث انتعاشاً ملموساً وقد اعتمدت الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٥م على بناء الهياكل الاساسية وقد وضعت الخطة الخمسية في الوقت المناسب الذي توفرت فيه الامكانيات المادية المتدفقة من المهاجرين. وقد حققت هذه الخطة نجاحات طيبة برغم المعيقات والنواقص والسلبيات التي كانت قائمة وهي:

١- ضعف الهياكل الاساسية والضرورية في كل جوانب الحياة من مواصلات وطرق وخدمات عامة في التربية والتعليم وضعف الكادر والادارة.
٢- تدهور القطاع الانتاجي بصورة عامة.
٣- الضعف الشديد في تسيير الاعمال حتى العادية منها في كل مرافق الحياة
٤- المركزية الشديدة ومحاولة فرض هيبة الدولة على حساب الحريات العامة والفردية وخنق المناخات الديمقراطية التي كانت قد تهيأت قبل ذلك في حدود ضيقة.

على كل حال فقد شهدت البلاد حالة من الاضطراب والتشتت والمعاناة والارتباك خاصة في أواخر الستينيات على اثر قيام نظام التشطير.

الفصل الرابع :

الحرية والديمقراطية وروح التسامح السياسي

الفصل الرابع :

الحرية والديمقراطية وروح التسامح السياسي

شهدت اليمن الكثير من المعطيات والاجتهادات في هذا السبيل وكانت كل مرحلة تاريخية تأخذ سماتها من انعكاس الاوضاع الاجتماعية التي تعكس روح وطابع الحكم في البلاد .

كما أن مراحل الاحتلال والاستعمار أخذت أبعاداً اخرى من روح الاستعباد والظلم والقهر الامر الذي ولد حركة نضالية رفعت روح الثورة والديمقراطية والوحدة في سبيل توحيد الهمم الوطنية وتكاتف مختلف القوى الوطنية لمواجهة تلك الاساليب القهرية الظالمة بروح تعاونية مشتركة تتسم بالتسامح الديمقراطي اما في ظل الحكام الطغاة فقد تم مقاومة اساليب الحكم وبحسب ونوع الحكام وفكرهم وطبيعة المرحلة ونمط الانتاج والتركيب الاجتماعي للمرحلة .

اما الديمقراطية والمشاركة الشعبية والعمل الشوراوي والتعاوني فقد ظلت هذه شعارات عامة تأخذ أشكالاً واساليب متعددة وفق ممارسة القوى الفوقية في المجتمع ووفق مصالح هذه الفئة الحاكمة والاوضاع السائدة محلياً واقليمياً ودولياً وفي أثناء الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر كانت الشعارات الثورية والشرعية الثورية هي السائدة .

حتى انجلت مرحلة نهاية السبعينيات عند ما تسلم السلطة الأخ

الرئيس علي عبدالله صالح بعد أن انتخبه مجلس الشعب التأسيسي رئيساً للدولة .

ومنذ اليوم الأول لتسلمه السلطة أخذت الشعارات والمفاهيم الديمقراطية تتبلور وتأخذ تدريجياً طريقها إلى الممارسة الفعلية على أرض الواقع .. كما أخذت المؤسسات الحضارية تبرز إلى حيز الوجود وفق الاجراءات التشريعية والدستورية عبر الانتخابات المباشرة والحرة .

الديمقراطية كموقف إستراتيجي لدى القيادة السياسية :

أما الديمقراطية بمفهومها الواسع وبمدلولها العميق .. فقد أخذت الساحة اليمنية تعرفها عبر المحاولات العديدة التى أخذت تبشر بها الكثير من العناصر وبعض المنظمات والجمعيات الوليدة وفي المقابل نستطيع ان نؤكد ان أول عمل معاكس للديمقراطية عرفته اليمن بعد الثورة وكان أول اجراء عملي يحمل من الشمولية والعمق الاستبدادي الذاتي الذي اطاح بكل طموحات الشعب والحركة الوطنية هو قيام حكم التشطير الذي أوجد حكومتين داخل الوطن اليمني الواحد كل منها أخذت ترفع شعار الوحدة والديمقراطية والحرية .. الخ بينما أخذت الممارسة العملية تعرف طريقها عبر كل الاساليب المبتكرة في نطاق العنف والارهاب والقمع وهذه الاساليب نبعت من طبيعة حكم التشطير وحالة التآمر وتصدي كل قوة للأخرى .

وفي ظل هذا الواقع الجديد أين كانت القوى السياسية والوطنية واين كانت مساهمتها؟ في الواقع كانت القوى السياسية والاجتماعية في البلاد اما أنها واقعة تحت هيمنة ونفوذ احدى حكومتي التشطير أو

انها تعيش حالة معاناة ومخاض، غير قادرة على وضع استراتيجية وموقف سياسي مغاير .. الأمر الذي جعل كل هذه القوى السياسية والاجتماعية بمختلف توجهاتها تعيش حالة استلاب واغتراب ذاتي وموضوعي مما دفع بكل منها أن تدعي بأنها تملك الحل وبيدها المخرج السحري لحالة البلاد على المستوى التنظيري فحسب. وفي وسط هذا الاغتراب والاستلاب الكامل كانت البلاد تعيش وكانها على كف عفريت.. حينها وفي عام ١٩٧٨م تسلم الحكم فيما كان يعرف بالشمال الاخ الرئيس الفريق علي عبد الله صالح رئيساً للجمهورية ... وبحكم سليقته وطبيعته المعهودة والتي يتحلى بها على الدوام أخذ يتبادل الرأي مع مختلف الشخصيات والقوى السياسية ويستمع لرأيها سواء المؤيدة له او المعارضة وخرج من هذه المرحلة بضرورة ايجاد قاعدة للحكم تتمثل بالديمقراطية وبالمشاركة الشعبية فما كان منه إلا أن اصدر قراره التاريخي القاضي بتشكيل لجنة الحوار الوطني .. هذه اللجنة التي تشكلت من ممثلي الشعب ومختلف العناصر الوطنية والسياسية التي أخذت دورها التاريخي وعملت على إستكمال مهامها الوطنية وفي هذا الصدد يقول الأستاذ الدكتور عبد العزيز المقالح [٣]:

* ان هذه الفترة قد بدأت بعد شهور قليلة من صعود الفريق علي عبد الله صالح الى الرئاسة الذي تبني الدعوة إلى الحوار في جو الشعور المسؤول بخطورة الفراغ الفكري والسياسي والحساسية المفرطة الملازمة للأنظمة التي تعاقبت على الشطرين تجاه كل أشكال الديمقراطية وكل مايشير اليها، وقد أتاحت هذه الفترة فرصة طيبة لعدد من المثقفين الذين كان بعضهم في السلطة وبعضهم الآخر خارجها لدراسة كامل التجربة الوطنية شرعوا مجتمعين او منفردين يواجهون أسباب الهزائم وغيرها التي لحقت بالأحلام

الوطنية وأوصلت كل المحاولات الهادفة إلى التغيير الى طريق مسدود وقد كرست لجنة الحوار كل جهودها رغم تباينها بهدف تحقيق هذا المشروع الحضاري الذي أقر بعد ذلك في المؤتمر الشعبي العام في ١٩٨٢م. ولقد أكد الأستاذ الدكتور عبد العزيز المقالح بقوله:

* لقد التقى في الحوار «الميثاق» أشخاص من كل الاتجاهات وشارك فيه اليمين واليسار والاقليمي القومي والتقدمي المتزمت، وذابت بعض الثلوج المتجمدة؟ وتنازل البعض مؤقتاً أو دائماً عن قناعتهم ومقولاتهم السياسية السابقة، ومن خلال اللقاءات اليومية اكتشف الجميع كم يبدو الفارق كبيراً بين الأفكار التي يدعون إليها والممارسة الفعلية في الواقع المطلوب تغييره لصالح المجتمع..

ومن يومها ظل الميثاق الوطني النموذج الحقيقي الذي يجسد كل المبادئ والتطلعات الروحية والوطنية والقومية رغم اختلاف وتطور الأحداث والمفاهيم، وسقوط بعض الايديولوجيات واهتزاز البعض الأخر.. وذلك يعود الى أن الميثاق الوطني قد استوعب كل المعطيات الوطنية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً..

وقد جسد هذا الميثاق وجدان الشعب في المشاركة الشعبية وأعتبر موقفاً استراتيجياً وهو نفس الموقف الاستراتيجي للأخ الفريق علي عبد الله صالح الذي أخذ يمارس العمل الديمقراطي منذ بداية تسلمه مقاليد الحكم بروح التسامح وإستيعاب آراء وأفكار الآخرين من مختلف الاتجاهات وعمل الاخ الفريق الرئيس على ارساء قاعدة التفاهم والتسامح في البلاد بنهج ديمقراطي سواء مع الذين يختلف معهم أو يتعارض مع بعض مواقفهم، وهو موقف متميز في تاريخ الحكم في اليمن يجب الحرص على استمراره وتطويره لإن اليمن قد عانت الكثير من العنف والاقتتال والتآمر.

وفي تاريخ حكم الأخ القائد الفريق علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية من قرارات العفو العام التي طبقت نصاً وروحاً.. مايقدم برهاناً عملياً على الممارسة الديمقراطية والمشاركة الشعبية ولأن الفكر والسلوك المتوازن للاخ الرئيس وإيمانه بما قاله الله «أدعُ الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلمُ بالمهتدين» (سورة النحل)

بل ان سياسة البلاد في ظل قيادة الاخ الرئيس قد اتسمت بالثبات وباستراتيجية وطنية يتعامل من خلالها مع كل الأحداث والأوضاع يمنياً وعربياً وعالمياً دون ان تحول أي من تلك التحديات الكبيرة التي واجهتها البلاد من هذه الاستراتيجية الثابتة والمواقف الثابتة التي لاتتزعزع. الحوار والرأي والرأي الآخر هو أساس للتعاون وحل الخلافات وتجاوز الازمات وعلى كل المستويات.. وهو النهج العملي الذي ينسجم مع كل المعطيات العصرية وناموس الحياة ومع التغيرات العاصفة.. وكانت هذه الاستراتيجية الوطنية الصائبة والعملية برغم أنها تتفق مع مجريات الأحداث عربياً وعالمياً قد اصطدمت بتحديات رهيبة في الداخل بفعل الموروث الضخم المكتسب سواء الذي يرتكز على رواسب الماضي أو الذي يتسم بانماط سلوكية متخلفة ورديئة وبالافكار الضيقة التي تعتمد على الهرطقات والشعوذة والدجل والخرافات والنزعات الانفصالية والمناطقية والمذهبية وكل هذه المعوقات أخذت تتعارض كلياً مع مثل هذه الممارسات الحضارية الأمر الذي سبب الكثير من عوامل الاحباط وتأخير إنجاز المهام المطلوبة لتحقيق ماتتطلع إليه القيادة من إنجاز المزيد من التحديث عبر الممارسة الفعلية للديمقراطية..

ولهذه العوامل الراسخة والثابتة في الواقع ماجعل الممارسة

الديمقراطية في الجانب التطبيقي صعبة للغاية وأخذت التطبيقات بنوع من البطء والتردد والاستحياء وخاصة من قبل البعض في أجهزة الدولة أو التنظيم تحت مبرر أن تطبيق الديمقراطية بصورة فعلية وبصورة شاملة غير ممكن لان الواقع اليمني لايتقبل ذلك جرعة واحدة .. وخاصة عندما تتعرض البلاد الى أي هزة أو أحداث عارضة تكون الحجة لوقف مثل هذه المسيرة ... ويكفي القول هنا بعد تحقيق الوحدة وظهور الكثير من الممارسات الخاطئة التي كادت أن تعصف بالبلاد والعباد وفي مقدمتها حرب الانفصال فقد وجدت القوى المعارضة للديمقراطية حجتها العملية لوقف المسيرة والعودة الى مراحل القمع والاستبداد والاستعباد.

ولكن القيادة السياسية ممثلة بالاخ الرئيس علي عبد الله صالح لم تستسلم ولم تعطِ أي اهتمام لكل تلك التحديات رغم ضخامتها واصرت القيادة السياسية على إستمرار المسيرة الديمقراطية بكل معانيها رغم كل التحديات وأعتبرت المزيد من الديمقراطية هو العلاج لمثل هذه التجاوزات . وبنفس الاسلوب عندما بدأ الرئيس مسيرته الديمقراطية في المرحلة الأولى وعندما كان التشطير قائماً والتحدي المحلي والعالمي قائماً لم تمنعه تلك التحديات من مواصلة مسيرته الديمقراطية والتي بدأت مع معطيات الواقع حيث أخذت مسيرة الميثاق الوطني بمفهومه الديمقراطي بنوع من الالتزام المسؤول، فأخذت الشعارات الديمقراطية بأسلوب التعبئة وتكوين رأي عام ثابت وراسخ في صفوف الشعب عبر كل وسائل الاعلام التي أخذت تركز على تعميق وتجذير القيم والمبادئ الديمقراطية التي تتضمن مبادئ الحرية والعدل والمساواة بين مختلف فئات وقوى الشعب اليمني.

في نفس الوقت بدأ الفعل الرسمي من خلال الاعتراف بالرأي والرأي

الآخر عبر الحوار الديمقراطي مع المنظمات والشخصيات الوطنية المعارضة أو التي يوجد تباين معها في الرأي وتم الحوار مع الكثير ونتج عنه التسامح وتجاوز كل المعوقات .. منطلقاً من روح التسامح الاسلامي قال تعالى : « فَبِمَا رَحمَةٍ مِنَ اللّه لنتَ لَهُم وَلَو كُنتَ فَظًّا غَليظَ القَلب لانفَضوا من حَولكَ فَاعفُ عَنهُم واستَغفر لَهُم وَشَاورهُم في الأمرِ فَإذَا عَزَمتَ فَتَوكّل عَلَى اللّه إنّ اللّه يُحِبُ المُتَوَكِلِينَ» آل عمران آية ١٥٨ .

وعلى مستوى الوحدة الوطنية والوحدة اليمنية بدأ الأخ الرئيس مسيرته بنفس النهج الاستراتيجي للديمقراطية بدأ رحلته الى عدن. وتقديم المقترحات التي تستهدف التفاهم ثم التعاون على تأسيس المشاريع المشتركة وتعيين لجان مشتركة في شتى المجالات حتى تحقيق الوحدة .. وقد اتسمت هذه الخطوات الفعلية بقرارات شجاعة تم فيها إقتحام الحواجز المنيعة نفسياً ومادياً والتي لم يتمكن أحد من القيام بها أو التفكير فيها خاصة في ظل تلك الاوضاع العالمية والعربية وفي ظل الحرب الباردة .. وكان الدليل الفكري والعملي للأخ الرئيس هو الميثاق الوطني الذي عمل على صياغته واقراره والذي أكد على أن الشعب اليمني :

١ - لن تتحقق له الوحدة إلا في ظل حكم يقوم على الشورى والمشاركة الشعبية .
٢ - الديمقراطية ضرورية لاستمرار الوحدة .
٣ - محاولات التوحيد بالقوة مصيرها الفشل [٤] .

وإن محاولات أية فئة متعصبة للقضاء على الآخرين واخضاعهم بالقوة قد فشلت عبر التاريخ اليمني كله ويؤكد الميثاق على هذه الاستراتيجية الوطنية على :

(أن شعبنا لم يصنع حضارته القديمة إلا في ظل الاستقرار والأمن

والسلام، ولم يتحقق له ذلك إلا في ظل وحدة الأرض والشعب والحكم، ولم تتحقق له الوحدة إلا في ظل حكم يقوم على الشورى والمشاركة الشعبية).

ومن خلال هذه الحيثيات النظرية والعملية يتضح لنا بان ماتبعه الأخ الرئيس علي عبد الله صالح ليس لمجرد رغبة شخصية او بهدف سياسي اي لغرض معالجة الازمات كما يدعي البعض او لمجرد التعبير عن مواقف شكلية لتلميع صورة النظام كما هو متبع في كثير من البلدان العربية والنامية .. ولكنه يمثل الى جانب انه موقف استراتيجي قناعة ذاتية تنسجم مع طبيعة وذهنية الأخ الرئيس علي عبد الله صالح ومنطلقاته ونمط تفكيره ولانريد أن نذهب بعيداً فعندما كان الحوار مع محطة الشرق الأوسط التلفزيونية كان هناك سؤال وجه للأخ الرئيس حول تخطيط اليمن وارتيريا لاستخدام جزيرة حنيش للأغراض الاباحية فكان رد الأخ الرئيس ان مثل هذا التفكير يتنافى مع قيمنا وأخلاقنا .. وحتى الاخوه في ارتيريا لايمكن أن يفكروا بذلك ... هنا تجلت روح الموضوعية وروح التسامح عند الأخ الرئيس ... ولو افترضنا بان مسؤولاً آخر في مكان الاخ الرئيس وحالة المواجهة الساخنة بين البلدين لكان الرد وبسرعة بان هذا الاتجاه والمخطط موجود فعلاً عند الطرف الآخر .. ولكن الموضوعية وطبيعة التفكير وروح التسامح لدى الرئيس جعلته ينفي هذه المزاعم عن بلادنا وعن الطرف الآخر الذي هو في موقع المواجهة .. وهذا التفكير نجد أصوله ثابتة في الممارسات السياسية .. كما نجده في الميثاق الوطني الذي جسد هذه الاستراتيجية الوطنية يقول الميثاق : إن الشعب اليمني مصمم على استعادة مكانته الحضارية من جديد .، ومندفع لاستيعاب منجزات الحضارة الانسانية في هذا العصر. والتفاعل مع ايجابيتها

أخذاً وعطاءً تأثراً.. متسامحاً بعقيدته الاسلامية ومحتفظاً بذاته الاصيلة، في المقدمة ولان السياسة الخارجية تستقيم على المثل والقيم المعمول بها داخلاً.. وهو منسجم مع قوله تعالي: «ولاتستوي الحسنة ولاالسيئة، أدفع بالتي هي أحسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم».

وفي قاعدة الحكم يقول الميثاق الوطني:

- الخطوة الأولى بناء الدولة المركزية الديمقراطية القوية المستنيرة بمؤسساتها الدستورية وأجهزتها التنفيذية وتتمثل في صلاحيات الحكم المركزي في:

* السلطات الدستورية ومركزية التشريع.

* رئاسة الدولة ووحدتها أرضاً وحكماً وشعباً. كما نص على:

* الحرية والديمقراطية.. والتي هي فطرة الله التي فطر الناس عليها.. وأي أعتداء عليها أو احتكارها لايعتبر مجرد أعتداء على حق من حقوق الانسان والمجتمع فحسب بل أنه تحدٍ لارادة الله.

وقد عبر الأخ عبد الملك منصور [٥] بقوله: الأصل ان تتعاضد الديمقراطية والوحدة وذلك ان الديمقراطية بقدر ماتسمح ببروز الاختلافات والتناقضات علناً بقدر ماتؤمن الألية الكفيلة بمعالجة تلك الاختلافات والتناقضات بما يعزز الوحدة ويجنبها خطر الانشقاق والانقسام.. وبالمثل فان الوحدة تدعم الديمقراطية وتعززها، بقدر ماتجنبها الصراعات المنهكة بين الانتماءات الضيقة..

ويكفي القول هنا ان النهج الديمقراطي قد عبر الرفض المطلق للعنف والاقتتال بالقدر الممكن.. وأن عدم التدخل من قبل القيادة السياسية بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م في عدن وعندما كانت الأوضاع مهيئة أنما يؤكد على حقيقة هذه الثوابت في التوجهات المتوازنة والصائبة.. خاصة وان القيادة السياسية بعد ذلك واصلت مسيرة الحوار

الديمقراطي بهدف تحقيق الوحدة رغم حجم الصعوبات الكبيرة ..
وعندما تحققت الوحدة أصبحت الديمقراطية هي العنصر الرئيسي لها وقد جسدت في كل أدبيات دولة الوحدة، في الدستور وفي القوانين والأنظمة واللوائح لكل مؤسسات الدولة الجديدة. أن الوحدة والديمقراطية مشروع حضاري وأنساني بالغ الأهمية والذي أحدث هزة قوية على المستوى العربي والعالمي وأعتبر من أهم الأحداث العالمية لعام ١٩٩٠م. قد مثل مرحلة جديدة في تاريخ الشعب وعظمة هذا الحدث دون شك اوجدت بالمقابل ردود أفعال كبيرة وضخمة بضخامة الحدث نفسه .. وكانت الأحداث الداخلية المعاكسة له هي التحدي الكبير التي بدأت بالاختراقات لكل القيم والمثل الوطنية والمتعلقة بسيادة وبسمعة وسلامة الوطن .. في شتى المجالات الأمنية والسيادية والقيمية وغيرها الأمر الذي عرض التجربة والوطن والمواطن الى كارثة حقيقية .. بعد أن كنا قد أنجزنا الهدف السامي العظيم للشعب وللقيادة السياسية والمتمثل بالوحدة والديمقراطية .. وقد شعرنا بالامل والثقة والامان والاطمئنان على بقاء واستمرار وتطور الوحدة الديمقراطية لانه ولاشك كان الحدث الوطني العظيم الذي ظل حلماً حتى تحقق وكان هذا الامل والاطمئنان يتمثل في الآتي :

* أن هذا الحدث يعتبر نتيجة عملية للمخاض الوطني الضارب في أعماق التاريخ .. وهو بالتالي تجسيد حي لاهداف ونضال الشعب اليمني بكل فئاته وقواه السياسية وأن عوامل التخلف مهما تعاظمت لن تستطيع النيل من هذا المكسب التاريخي العظيم.
* انتهاء الحرب الباردة بسقوط المعسكر الاشتراكي والذي كان يمثل أحد الاقطاب الرئيسية العالمية مع المعسكر الغربي اللذين شكلا الهيمنة على الدول النامية ومنها اليمن التى كانت قد وضعت تحت الهيمنة لفترة من الزمن والتي الت دون التطبيق العملي

للديمقراطية والوحدة وقد عكست تلك الهيمنة كل معاني التوتر وعدم الاستقرار .. ومن خلال هذه المعطيات الجديدة بدأ الشعور الوطني يحتل المركز الاول في التفكير والممارسة للقوى السياسية اليمنية .. واعتبر عام ١٩٩٠م هو عام الديمقراطية وعام التحرر والانفكاك من الهيمنة الدولية .. وأخذ الوجدان الشعبي يستيقظ من مكامنه ويعلن رفضه لاي تسلط أو هيمنة جديدة من قبل اي قوة مهما تعاظمت .. وما الموقف الشعبي الذي برز أثناء حرب الخليج تجاه التدخل الاجنبي في المنطقة الابمثابة التعبير عن هذا الوجدان الذي افاق على انتهاء الحرب الباردة وبروز امريكا كقطب او حد يريد أن ينفرد بالسيطرة المطلقة على العالم .. وهذه المتغيرات التي ولدت الغضب الشعبي ضد التدخل الاجنبي في المنطقة وليس تأييداً لاحتلال الكويت كما صنف بعد ذلك.

وقد شكل هذا الحدث ردود افعال كثيرة وانعش الآمال عند الناس اتى حد أننا كنا قد سمعنا الكثير من الشعارات الجديدة التي أخذت طريقها الى الشارع مثل :

- مرحلة النهوض الوطني.
- مرحلة النهوض القومي.
- مرحلة الاستيقاظ الديني .. الخ.

بينما كانت المعطيات العملية تسير وفق الظروف الموضوعية التي شكلت العديد من التراكمات الكثيرة والتي هي وليدة علاقات نتجت عبر مراحل طويلة من العمل والانتاج.

وعلى مستوى العالم المتقدم فان تلك المنجزات الحضارية هي وليدة تراكمات من الجهود والبذل والعطاء والانتاج المتقدم بينما نجد حالة التخلف التي تعيشها هي وليدة لكثير من انماط السلوك الاتكالي والحفاظ على كل ماهو متخلف ورجعي في الفكر والانتاج .. وهي تلك

العلاقات التي حافظت على العلاقات القبلية وهي التي عكست الافكار وانماط السلوك التي حالت دون تحقيق الوحدة الوطنية اليمنية وهي التي عملت على قيام نظام التشطير وهي التي أوجدت روح الاستبداد والاستعباد والقهر والظلم والقمع الفكري والجسدي الذي مورس بابشع اشكاله في عهد دولة التشطير التي سبق لها وان رفعت الكثير من الشعارات والمبادئ الوطنية والحرية والديمقراطية التي تنكرت لها بعد وصولها الى السلطة وخلقت المبررات لاستمرار التشطير وممارسة القمع والارهاب تحت مبررات إيديولوجية مزعومة . ان كل هذه المعطيات الجديدة قد جعلت القيادة السياسية تصر على مواصلة مسيرة العمل الديمقراطي وترسيخ الوحدة الوطنية مهما كانت التضحيات .

كما عملت القيادة على تعميق الصلات السياسية والاقتصادية مع كل الدول العربية والاجنبية لمصلحة الشعب اليمني وتقدمه وروقيه .. في نفس الوقت عملت القيادة السياسية على النظر في أدبيات المؤتمر الشعبي العام ومراجعة العلاقات مع كل الدول والمنظمات الدولية والعربية وفقاً لمصلحة البلاد وبعيداً عن المصالح الذاتية .. وقد كانت العزيمة القومية للمراجعة المطلوبة .

كما حدد في الميثاق الوطني للمؤتمر الشعبي العام الذي سبق وان خاض تجربة غنية في استلهام الحاضر واستشراف المستقبل عبر كل تكويناته ليقف بمسؤولية تجاه الحوار الوحدوي وان يأخذ على عاتقه من خلال لجنة الحوار والمراجعة بهدف تطوير التجربة الديمقراطية وممارسة السلطة بمسؤولية وطنية قادرة على ترجمة آمال الشعب في التغيير نحو الافضل .

وقد تمكنت القيادة السياسية من الاعداد الامثل لجعل المؤتمر يستوعب كل المتغيرات الجديدة وخاصة بعد أن صنع النصر واكد على

شـرعيـة الوحدة واعطاها البعـد الوطني العـام الذي تجسـد في الدفـاع عنها بكل الامكانيات الشعبية على نطاق كل اليمن .. وقد خرج المؤتمر بقيادة رئيسه رمز الوحدة والديمقراطية برؤية جديدة .

وقد اصبح المؤتمر الشعبي العام صمام الامان لليمن ، لانه يمثل تجمعاً وطنياً يضع مصلحة اليمن قبل مصلحة الحزب كما ثبت في كل مواقفه مع خصومه ، اضافة الى نظرته المتوازنه الى كافة جوانب الحياة ورفضه التطرف والعنف ، وتمسكه بالثوابت الوطنية ، والأهم من ذلك انه يمثل اكبر تجمع للعقول المستنيرة والمؤهلة علمياً وخبرة لقيادة البلاد [٦] .

لا شك وبعد كل تلك الأحداث والتحديات الصارخة نجد القيادة السياسية بزعامة إبن اليمن البار علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ورمز وحدتها يصر وبكل قوة وإيمان على مواصلة مسيرة الوحدة والديمقراطية باعتبار ذلك موقفاً استراتيجياً ثابتاً لايتزعزع مهما كانت النتائج .

وفي الأخير يجب أن تتحمل كل القوى السياسية في البلاد في ظل التعددية والديمقراطية المسؤولية الوطنية في خلق وعي حقيقي لدى الشعب يتمثل مفاهيم الوحدة والديمقراطية والتعددية كقيم راسخة في صفوف الشعب كمهمة رئيسية لهذه الأحزاب والمنظمات .

وخلق أسس وبرامج لهذه المهمة الوطنية التي تتجسد في تجذير وتعميق المفاهيم الديمقراطية وجعلها قيماً تترسخ في الذهن والوجدان الشعبي كأنماط سلوك في نفس الوقت لابد أن تصبح الوحدة الوطنية عميقة الجذور من حيث أن إعادة صياغة وجدان الشعب اليمني يعد من أهم الأسس التي يجب العمل على ترسيخها على المستوى الثقافي والاجتماعي لكونها تمثل تأثيراً في المستوى الجماهيري أو في مسار الثقافة والتراث الوطني اليمني تعبيراً وتجسيداً للوجدان الشعبي وللثقافة والتراث اليمني وانتمائه للارض

اليمنية كقيم جوهرية تجمع بين وحدة الارض والانسان بآفاق واضحة ومحددة وبمنهج ورؤية وطنية وقومية وانسانية خلاقة في النسق العام للمناخ الديمقراطي وربطه بالسياق الاجتماعي والثقافي بمفهوم متجدد متفاعل مع معطيات العصر محلياً وعربياً وعالمياً.

وقد اصبح من الضروري وضع الاسس الآتية:

١- طرح قضية الديمقراطية والثقافة مع الوحدة اليمنية على قدم وساق.

٢- خلق علاقة جدلية بين الأصالة والمعاصرة في اليمن في شتى المجالات وفي المقدمة المناهج الدراسية.

٣- اشاعة الثقافة الوطنية على نطاق واسع والعمل على تحطيم كل المقومات السلبية من الافكار والممارسات السلوكية.

٤- خلق منهج للثقافة الوطنية اليمنية المرتكزة على المقومات المحلية متفاعلة مع كل جديد في العالم الاسلامي والعربي والعالمي.

٥- التركيز على التراث الوطني بجوانبه الايجابية خدمة للأهداف الحضارية عبر الممارسات الديمقراطية القائمة على الفهم الموضوعي الذي يتسم بالخلق والابداع لاعطاء الديمقراطية ملامح لتجربة يمنية جديرة بالتعميم على المستوى المحلي والعربي على الاقل مع خلق وعي ثقافي علمي يتصل بالمنهج التكنولوجي في علوم الاتصال والمعلومات.

٦- العمل على دحض كافة الممارسات والاتجاهات الفكرية ذات النزعة المبتذلة التي تحط من الثقافة الوطنية الديمقراطية.

٧- العمل على التفاعل الديمقراطي من خلال التجارب الناجحة.

٨ تطوير ونشر الافكار والانتاج الجيد الذي يجسد المقومات والقيم الوطنية الجديدة على ضوء الممارسات والنهج الجديد فيما بعد ١٩٩٠م.

الفصل الخامس:

الجمهورية اليمنية والديمقراطية

الفصل الخامس :

الجمهورية اليمنية والديمقراطية

بعد نضال طويل وشاق وصراع مرير خاضه الشعب اليمني متحدياً كل عوامل القوة وعوامل الاحباط والعراقيل وضخامة الموروثات السلبية تحققت الوحدة والديمقراطية وقامت الجمهورية اليمنية يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م التي تأسست معها التعددية الحزبية والتعددية الصحفية وممارسة حرية الرأي والرأي الآخر مقابل توقف الاعمال الاستثنائية التي كانت تتبع قبل ذلك في كلا الشطرين.

لقد تحققت الوحدة على أنقاض الحكم التشطيري الذي كان بحكم طبيعته لايقبل ممارسة العمل الديمقراطي الكامل بحكم وجود حالة من التوتر الامني والسياسي والعسكري بين النظامين ولهذا فقد اعتبر الشعب اليمني قضية الوحدة قراراً ومصيراً لانها سوف تقوم بانهاء الحالة الاستثنائية وتقيم على أنقاضها الديمقراطية الكاملة .. وهذا هو الذي جعل الوحدة مرادفة للديمقراطية وان الوحدة بدون الديمقراطية لامعنى لها مطلقاً .. لان الحوارات التي كانت تدور والاتفاقيات التي وقعت منذ مرحلة السبعينيات كانت تقوم على مبدأ الديمقراطية ..

ولهذا فالشعب اليمني الذي عول على الوحدة والديمقراطية التي من المنتظر أن تؤسس المجتمع المدني الذي يوفر للانسان اليمني الامن والاستقرار والرخاء والتقدم .. بعد مرحلة طويلة من الظلم والاستبداد

والاستعباد والقهر والعبودية على ايدي حكام وقوى دامت طويلاً تفرض سيطرتها باساليب قمعية متعددة الأشكال مستمدة من طبيعة تفكير الحاكم فقد كانت هناك ممارسات قمعية تستمد اساليبها من اصول وطبيعة النظام القبلي (البدوي) والسلالي او من اساليب الاستعمار والاحتلال..

ان الوحدة اليمنية الديمقراطية التي هي اساس قيام الجمهورية اليمنية .. التي تعتبر ان الديمقراطية حتمية تاريخية لهذا العصر محلياً وعربياً ودولياً..

على المستوى المحلي .. بحكم تحقيق الشعب وحدته الوطنية التي تعبر عن الكثير من الفئات والاتجاهات السياسية والثقافية التي اكتسبت الكثير من التباين والاختلاف في الرؤى عبر مراحل عديدة كان الشعب منقسماً ومشطراً اكتسب خلالها الكثير من التباين .. وفي مثل هذه الخصوصية لابد من ايجاد مناخ ورؤية وممارسة ديمقراطية كحتمية موضوعية ليمارس الجميع نشاطهم وفعاليتهم واسهامهم في اطار الجمهورية اليمنية.

وعلى المستوى العربي أصبح العمل الديمقراطي من الاسس الأولية وهناك عدة اجتهادات حول المشروع الديمقراطي العربي ويتمثل في الآتي:

* هناك اتفاق واسع بين المثقفين العرب حول أهمية توحيد الجهود العربية المشتركة يبدأ بالجانب الاقتصادي من خلال انشاء سوق عربية مشتركة اضافة الى سن انظمة وقوانين وتشريعات عربية موحدة .. وهذا العمل لا يمكن ايجاده دون الديمقراطية التي سوف تتيح الفرص للجميع للتحاور والاخذ والرد حتى يتم الاتفاق الموحد
* كما توجد اجتهادات يبديها بعض المثقفين العرب يرون فيها ان

العمل الديمقراطي في خطة العمل العربي المشترك ضرورة واقعية.. فمثلاً عندما يتطلب توحيد المناهج التعليمية العربية وتوحيد المعالجات لقضية التراث والثقافة العربية .. وهذه الجوانب رغم أنها تشكل مصدراً واحداً الاأن الحل القطري عبر السنيين الطويلة قد اكسب هذه المجالات كثيراً من الخصوصيات والاجتهادات .. وعند عملية توحيد هذه الجوانب وماحدث لها من تغيير .. فلابد ان يسود الحوار لعملية التوحيد بالمنهج الديمقراطي والاأصر كل قطر على ان المنهج الموجود لديه هو الاصلح وفي الاخير سيكون مصير هذه العملية الفشل عبر التسويف والمماطلة كماحدث عبر الاربعة العقود الماضية..

وفي هذا الصدد أكد الاخ عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء ووزير التنمية على الديمقراطية والتنمية والوحدة عام ١٩٩٠م.

وقد أكد كثير من المفكرين العرب على أن الوحدة العربية من أجل التنمية والتكامل لن تحقق اياً من اهدافها الآنية او المستقبلية مالم ترتبط بالممارسة الديمقراطية وتغيير الوسائل والاساليب والاطارات المؤسسية تبعاً لذلك .. وجعل قضية التنمية والديمقراطية واحدة لاتتجزأ .. ففي غياب الديمقراطية تفقد التنمية طابعها وعلاقتها بمجموع الشعب ولن تكون هناك تنمية مستقلة وعادلة دون الديمقراطية والاتحولت بدونها الى اسلوب يسوده الظلم.

واذا رجعنا الى الوراء سوف نجد ان الاستعمار بمختلف اشكاله قد عمل وبذل كل الجهود ليجعل الوطن العربي مجزأ الى وحدات قطرية كما هو قائم وادخل الى كيان هذه الامة الكثير من عوامل الفتن وخلق تباينات صغيرة باسم الاديان أو الطوائف الدينية او العرقية .. مما جعل هذه الاوضاع بؤرة للصراعات والفتن وجعل من تطبيق الديمقراطية

شيئاً يكاد ان يكون غير ممكن لإن الدولة القطرية تحولت بفعل هذه الفتن دولة قمعية فضلاً أن هذه الحكومات لم تقم وفق الارادات الشعبية فهي اما وراثية واما نتيجة لانقلاب عسكري .. ولهذا فهي غير قادرة على التعامل مع معطيات الديمقراطية الواسعة والشاملة لكل جوانب الحياة .

ولهذا نجد ان اشكالية التجانس والتقارب العربي وعلى مستوى الحكومات رغم وجود رغبات حقيقية لتحقيق التقارب والاتحاد العربي باسلوب ديمقراطي لازالت هذه الاشكالية قائمة وتتطلب جهوداً ونشاطاً مكثفاً وجديداً لتجاوز هذه الاشكالية وعلى سبيل المثال عندما بذلت كثير من الحكومات العربية الجهود المضنية لخلق اطارات عربية نحو التكامل العربي لم تتوقف ولم تحقق النجاح المطلوب .. وقد عملت ضمن الآتي :

- مجلس التعاون الخليجي
- مجلس التعاون المغربي .
- مجلس الاتحاد العربي.
- دول تعاون دمشق .

إضافة إلى الإتفاقيات الثنائية أو الثلاثية .

كل هذه الجهود قد تعثرت أو فشلت لإن الإتجاه الديمقراطي لم يبدُ بصورته العميقة النابعة من الذهن والفكر والوجدان .. بقدر ما توفرت الرغبات والرغبات مهمة بدليل هذا الإنجاز الناقص ولكن الرغبة وحدها لا تكفي .

والعمل العربي المشترك يتطلب حصانه لاتتوفر سوى بالديمقراطية والأصرار والإيمان على أن هذا العصر هو عصر التكتلات والوحدات الإقتصادية العالمية وهو عصر يحتم الوجود القوي القادر على التعامل

مع معطيات العصر الأساسية وهي :

الديمقراطية والوحدات أو الأقطاب الكبيرة .

أما على المستوى اليمني فأنه وبحمد الله قد وصل إلى السلطة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح عبر الإنتخاب الحر وعبر تأسيسه للعمل الديمقراطي .

واليوم تحت قيادته تخطو الجمهورية اليمنية خطوات ثابتة وقوية في مسيرة الديمقراطية التي أصبحت منهجاً وقدراً ومصيراً لشعبنا اليمني .. ومن خلال هذه الدراسة سوف يتبين أن الديمقراطية في اليمن بعد قيام الجمهورية اليمنية أصبحت حقيقة ملموسة وشاملة مختلف جوانب الحياة وأصبحت تحتل مساحات كبيرة في حياتنا السياسية والإجتماعية والثقافية والمهنية كما أصبحت الديمقراطية ولأول مرة بعد قيام الجمهورية اليمنية تتجسد في كل أدبيات ووثائق وقوانين وتشريعات الدولة والمؤسسات الحضارية كلها وفي المقدمة الدستور الذي أكد في بابه الأول مادة [٤] على :

« الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة كمايزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة » .

وفي المادة [٥] من نفس الباب النص على :

« يقوم النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً وينظم القانون الأحكام والاجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين » .

وفي نفس الاتجاه يؤكد قانون الصحافة الذي صدر في أوائل عام ١٩٩٠م عندما اعلن قيام الجمهورية اليمنية.

يقول القانون في المادة [٢]:

« حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات، حق من حقوق الانسان لضمان الاعراب عن فكرهم بالقول او الكتابة او التصوير او الرسم او بأي وسيلة اخرى من وسائل التعبير، وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق احكام الدستور ».

وفي المادة الخامسة من قانون الصحافة تقول:

« الصحافة حرة فيما تنشره وحرة في استقاء الانباء والمعلومات ».

وفي المادة [١٦] يؤكد قانون الصحافة على مايلي:

« للصحفي حق الاطلاع على التقارير الرسمية والحقائق والمعلومات والبيانات، وتلزم الجهة المتوفرة لديها بتمكينه من الاطلاع عليها والاستفادة منها.

وفي استراتيجية التدريب الاعلامي لوزارة الاعلام التي صدرت عام ١٩٩٣م تأكيد على الآتي:

« ولهذا صار من الضروري وضع سياسة اعلامية يمنية جديدة تراعي فيها علاوة على وحدة الوطن ونظامه الموحد الديمقراطي الجديد ايضاً تطورات ثورة العصر الاعلامية كماتؤكد على:

. المبدأ الديمقراطي ويعني المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص واعتماد اتاحة الفرص والاختبار اساس الاختيار ».

نعم ان الديمقراطية التي طبقت بعد عام ١٩٩٠م قد اكدت حقيقة وصدقاً التوجه الديمقراطي الصحيح والسليم وقد أكدت شمولية اختيار المنهج الديمقراطي الذي يعتمد على الجوانب الموضوعية ويخضع في الاساس للمعطيات العملية على أرض الواقع وليس

اختياراً ذاتياً مجرداً.

الديمقراطية في مرحلة الوحدة :

وعند قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وفق اتفاق الوحدة الذي وقع في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م بين الاطراف المعنية في قيادة النظامين السابقين

واضحت الديمقراطية هي الركيزة الاساسية لقيام الوحدة وهي في نفس الوقت السمة المشتركة والقاسم الذي يمكنه ان يجمع كل الاطراف تحته ويتم مزج التجارب اليمنية في اطار الديمقراطية التي تعتبر الاطار الوحيد الذي يمكن ان يجمع كل التناقضات تحت لوائه.

ويقول الدكتور عبد المجيد الخليدي[٧] : « إن عملية الديمقراطية في اليمن حديثة الممارسة وجديدة على المجتمع اليمني الذي عاش وعايش أنماطاً من الحكم الانقراطي ، حكم الاسرة الامامية ، قبل الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر . كما عاش تحت نظام الاحتلال البريطاني في عدن المستعمرة وكذا حكم السلاطين وهو حكم اتقراطي محصور في بعض مناطق اليمن الشرقية والغربية ونظام مشائخي قبلي اسري في مناطق اخرى لم ترق الى مستوى الحكم السلاطيني او الملكي كما عاش نظام الحكم الشمولي في المحافظات الجنوبية والشرقية بعد الاستقلال ونظاماً شبه شمولي في شمال الوطن بعد الثورة.

وبعد قيام الوحدة اليمنية انتقل اليمن الموحد الجديد الى النظام الديمقراطي التعددي دون مقدمات ودون وجود معايير ومفاهيم وثوابت ووضوح ونضوج لدى الجماهير عن المعنى الحقيقي ومدلوله الفعلي التطبيقي الذي يراد به في عملية العلاقة بين القاعدة والقمة على المستوى العام (بين الدولة الحكومة والمجتمع) ولم يوجد له فهم وادراك ولا ممارسة وتطبيق داخل الاحزاب حول مفهوم الديمقراطية

بينها وبين المجتمع ولابينها وعلاقاتها بالاحزاب الاخرى المفترض ان تقوم. ولم توجد معايير ومدركات حول فهم الديمقراطية لدى الاتحادات والنقابات والجمعيات واعضائها وقياداتها.

ومن هذه المنطلقات نجد عندما تمت[8] ممارسة الديمقراطية على ارض الواقع بعد الوحدة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني وممارسة ماسمي بحرية الرأي والرأي الآخر والتعددية الحزبية والتعددية الصحفية على ضوء الايمان ايضاً بالتداول السلمي للسلطة نجد الكثير من المؤثرات القديمة تطفو على هذا السطح الجديد، الامر الذي افرز الكثير من التجاوزات ومن اهمها الآتي :-

* ارتكاب الكثير من المخالفات القانونية وتجاوز الكثير من الحريات وحقوق الانسان.
* تجاوز الكثير من الثوابت الوطنية والقيم والعادات الايجابية في المجتمع.
* ارتكاب الكثير من المخالفات الادارية والمالية باسم النظام الديمقراطي.
* استخدام التعددية الصحفية لخدمة الاغراض الذاتية والحزبية باسلوب الاثارة والمهاترات.
* اثارة البلبلة وبث الاشاعات باسم الديمقراطية.
* فتح مجال التوظيف على مصراعيه بدون ابسط المعايير باسم التعددية وباسم التقاسم للسلطة وعلى مستوى ابسط الوظائف الامر الذي جعل عملية التوظيف وسيلة للارتزاق وجعل الوظيفة للمراضاة الى حد تعيين مدراء عموم بدون أي مؤهلات
* المساهمة في تأسيس المؤسسات التجارية والمشاركة في التلاعب بالعملة المحلية والتضارب باسعار الدولار باسم حرية التجارة

والسوق على حساب التنمية والاقتصاد الوطني.

اضافة الى تسخير العصابات وقطاع الطرق في كثير من مجالات الصراعات الحزبية والسعي الى السلطة بأي ثمن دون مراعاة للامن الوطني او للسيادة الوطنية او للاقتصاد الوطني.

ورغم هذه السلبيات الحقيقية للديمقراطية وتطبيقاتها.. الا أن هناك الكثير من الايجابيات المشرقة التي وجدت منذ البداية او التي سوف يجنيها الشعب من خلال التراكمات المستمرة لتطبيق الديمقراطية على المدى البعيد..

وبهذا الصدد يقول الدكتور رشاد العليمي [٩] حول الديمقراطية وهي ولاشك نظرة صائبة وتتمثل بالآتي:

١ - أن الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة على المدى الطويل للفصل والسيطرة على الكثير من التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لان التوترات تشكل تهديداً مستمراً لتفتيت أي مجتمع وتدمير الدول.

٢ - ان المجتمع اليمني في حاجة الى توفير الشرعية للنظام السياسي واذا كانت الشرعية في الماضي قد كانت كنظام الامامة وثورية بعد قيام الثورة فان الانتقال الى مرحلة الشرعية الديمقراطية سيؤمن استمرار الوحدة السياسية للمجتمع اليمني..

٣ - ان التفويض الشعبي بالحكم يكفل الديمقراطية للناس عبر قنوات المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم تكون الحكومات أقرب جماهير الشعب.

٤ لابد من التأكيد على العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ففي غياب الديمقراطية كمبدأ للتنافس واداة للتغيير تبقى دوماً معرضة للخطر ويكفي شاهداً مافقدناه في المجتمع اليمني من إمكانيات

بسبب الصراعات والحروب الداخلية وبسبب غياب شيئين هامين لعملية التنمية وهما الوحدة والديمقراطية.

ويقول د. جبار العبيدي[10] كما ان عملية الربط بين الوحدة الوطنية والتعددية.. الديمقراطية تنطوي على مضامين بالغة الاهمية في مجال انشاء الدولة الديمقراطية وتقوية اواصر المجتمع المدني وهذه المؤثرات الواقعية للتوجهات الديمقراطية في اليمن المميزة عن التجارب الحاصلة في الوطن العربي وفي العالم الثالث وذلك لما تتميز به التجربة اليمنية من خصوصية فرضت هذا التوجه الصادق وهذه الخصوصية سبق الاشارة اليها.. بينما عانت التجارب الديمقراطية في العالم النامي الكثير من المعوقات وقد اكدت الاستاذة ثناء فؤاد[11] هذه الصعوبات بالاتي:

١- النزعة السلطوية والتصورات المطلقة وشبه المطلقة المستندة على موروث تاريخي قديم وانشغال افراد المجتمع بالحفاظ على صلته الكاملة بموروثه واساطيره وتحولها الى اطار مرجعي للانظمة السياسية.

٢- ثنائية الثقافة وتوزيع المواطن الفرد بين معطيات العلم ومعطيات الفكر الميتولوجي وبين رغبته في الممارسة الفعلية للتقاليد الديمقراطية وارتباطه في المؤسسات الاجتماعية التقليدية كالقبيلة وغيرها وذوبان شخصية الفرد في القبيلة او مرجعية الجماعة وبالتالي التأثير في مستوى المشاركة الشعبية.

٣- شدة الانقسامات السياسية وضعف روابط التوحد على اساس النظرة الى الوطن والوطنية ويبدو ان عدم تمكن العرب من ايجاد صيغة عملية ناجحة للتوازن الصحي بين قوتي الجذب في حياتهم - الوحدة والتعدد - يمثل سبباً من أهم الاسباب لهذه الظاهرة

الدرامية.

٤- تكريس استخدام العنف في معاملة المخالفين للرأي و وجهة النظر

٥- تفاقم مشكلة الانقسام الثقافي - الحضاري المتأتي عن اتساع الفجوة وغياب الحوار بين انصار مشاريع علمانية واصحاب مشاريع اسلامية.

واذا كانت هذه السلبيات المحددة للتطبيقات الديمقراطية سواء في العالم الثالث او في اليمن قد مثلت نسبة ضئيلة الا أن الجوانب الايجابية كثيرة فيها وهي تجسد الجوانب الحضارية في المجتمعات التي تستطيع التعامل معها وفق المورو ث الوطني والقومي والانساني بروح خلاقة ومبدعة وفق معطيات الواقع والعصر.

وفي اليمن كما عرفنا في سياق هذا البحث ان ممارسة العمل الديمقراطي كان وفق اختيارات موضوعية وذاتية.

واذا قدمنا شواهد حية من أرض الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي عبر المؤسسات الرسمية والشعبية التي عرفت وثائقها مساحات للديمقراطية لاول مرة بعد قيام الجمهورية اليمنية.

ويقول الدكتور أحمد علي البشاري[١٣]:

«ان اتفاقية عدن في نوفمبر ١٩٨٩م قد ساعدت على نفض الغبار عن الاحزاب التي كانت تعمل في سرية كما حفزت البعض الأخر على تشكيل احزاب قبل صدور القانون المنظم لها حتى وصل عددها الى ٤٦ حزباً وتنظيماً سياسياً في نهاية عام ١٩٩٢م وفي العام التالي خفضت الانتخابات النيابية عددها الى ٢١ حزباً [١٤] منها قدمت بالاضافة الى مرشحين برامج انتخابية تنافست جميعها على كسب اصوات الناخبين وافرزت تلك الممارسة الخريطة السياسية لمجلس النواب الجديد التي تشكلت من ثمانية احزاب فقط منها ثلاثة رئيسية (المؤتمر

الشعبي العام، التجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي اليمني) .

ولقد حسم شعبنا اليمني في اختياره الديمقراطية منهجاً علمياً وخياره الاستراتيجي عبر الممارسة الفعلية التى اخذ الشعب يمارسها وفق كل القوانين والانظمة والشرائع والدستور الحالي للجمهورية اليمنية الذي نص على الكثير من الضمانات والحقوق الديمقراطية للشعب ومن هذه النصوص التالية :

المادة الخامسة تنص على « يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً كما قضت المادة [١٠٩] ، من الدستور بان يلتزم رئيس الجمهورية بالتداول السلمي للسلطة » .

وفي المادة الرابعة يؤكد الدستور اليمني « على ان يمارس الشعب السلطات عن طريق الاستفتاء والانتخابات كما نص الدستور على ان يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة بحسب المادة [١٠٧] كما أكد الدستور اليمني المعدل عام ١٩٩٤م على ان يعمل رئيس الجمهورية على تجسيد ارادة الشعب واحترام الدستور والقانون وحماية الوحدة الوطنية حسب ماورد في المادة العاشرة .

وقد نتج عن الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣م المتباينة من خلال التنافس الحزبي الحر والنزعة على قيام حكومة ائتلافية من ثلاثة أحزاب رئيسية وهي :-

١ - المؤتمر الشعبي العام .
٢ - الحزب الاشتراكي اليمني .
٣ - التجمع اليمني للاصلاح .

ويعتبر هذا الائتلاف الذي تحقق لاول مرة بحتمية الديمقراطية وليس بحتمية القوة او بغرض الاحتواء كما حدث قبل ذلك .

الفصل السادس :

مساحة الديمقراطية في التنظيمات والاحزاب السياسية

الفصل السادس :

مساحة الديمقراطية في التنظيمات والاحزاب السياسية

وفي البدء وفي مقدمة عرض اهتمامات المنظمات والنقابات والهيئات والجمعيات الوطنية والرسمية وكذا الاحزاب السياسية بالديمقراطية التي سوف نسجلها هنا بحسب ما هو موجود في وثائقها الاساسية، سوف نبدأ بالاحزاب السياسية الرئيسية وفي المقدمة المؤتمر الشعبي العام ومن خلال وثائقه وفي الصدارة الميثاق الوطني الذي تستمد منه كل وثائق المؤتمر الشعبي العام.

المؤتمر الشعبي العام:

ويقوم الاخ محمد يحيى شنيف مسؤول دائرة الاعلام والثقافة والفكر في المؤتمر الشعبي العام بتلخيص الفكر والرؤية الديمقراطية في الميثاق من خلال هذا الانجاز [١٣] وهي :

«جاء الميثاق الوطني الفكر السياسي للمؤتمر الشعبي العام، مؤصلاً للقضية الديمقراطية والوحدة والولاء الوطني والعدالة الاجتماعية والحرية كهدف اساسي للحركة الوطنية.. وبان نظامنا الجمهوري يقوم على اسس دستورية واضحة تتضمن السيادة الشعبية والتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة وحق المعارضة في اطار الالتزام بالشرعية الدستورية ...

وانه بدون الممارسة الديمقراطية على النحو الذي يحدده الدستور فان الولاء الوطني قد يصبح مجرد شعار يتخذ ستاراً للمساس بوحدة الشعب وبسيادته الوطنية واستقلاله ..

وفي المناخ الديمقراطي تموت الولاءات والتعصبات الضيقة وتبقى الوحدة الوطنية قوة للشعب والدولة ... وبدون الديمقراطية لايستطيع شعبنا استغلال ثرواته المادية والبشرية واحداث التقدم والتطور .

وفي ضوء ذلك الترابط الحميم اوضح الميثاق علاقة المؤتمر الشعبي العام بالاحزاب والتنظيمات السياسية من منطلق ان الاتفاق على القضايا الاساسية هو الوسيلة الوحيدة للتغلب على كل الظروف التي تؤدي الى تباين المفاهيم واختلاف التصور وتعدد المواقف ممايؤدي الى تناقض اساليب التحرك والأخطار التي تهدد الجميع .

وعلى اساس أن :

* وحدة الوطن هي قدر شعبنا وضرورة حتمية لتكامل نموه وتطوره وضمانة لقدرته على حماية كيانه وقدرته على اداء دور فعال وايجابي على المستويين القومي والدولي .. وفي سبيل تجاوز التناقضات فان العمل بالاسس الدستورية والالتزام باساليب الحوار الواعي ، وتوفير المناخ الديمقراطي الحر النزيه الذي يمكن الشعب من اختيار حكامه بمحض ارادته الحرة بعيداً عن اساليب القهر والارهاب او الغش او التزوير ،هو السبيل الوحيد لترسيخ الوحدة الوطنية بمضمونها الديمقراطي المعبر عن ارادة الشعب المستجيب لارادة الجماهير اليمنية صاحبة المصلحة الاساسية في الوحدة مجنبين تبعيتها لأي جهة خارجية ايا كانت بطرق مباشرة او غير مباشرة وفي سياق تأصل الميثاق الوطني للديمقراطية واسسها

وضوابط ممارستها فقد اكد بان :

* الديمقراطية المتكاملة - فكراً وسلوكاً هي الضمانة الاساسية لحماية الحريات ... ولقيام علاقات سوية متطورة بين مؤسسات الحكم وبين الشعب والدولة ، وبين الفئات الشعبية نفسها ، وبين المواطن والوطن .

وإذا كنا اليوم نخوض تجربتنا الديمقراطية حري بنا ان نسجل خطوطها العريضة وضوابطها المحددة في الميثاق الذي يضرب بجذوره في اعماق تاريخنا الديمقراطي ويصل الحاضر بالماضي وتتحدد به معالم المستقبل .

ان الديمقراطية تعني ان الدولة بمختلف سلطاتها حق الشعب ، ومن ثم فالشعب مصدر السلطات جميعاً .

هذا التعريف للديمقراطية يعبر عن القاعدة الاسلامية في الحكم التي تقوم على الشورى وحق الناس في اختيار حكامهم .

فقال تعالى :

« والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلاة وامرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون » الشورى .

وهكذا فأن الديمقراطية التي نؤمن بها ديمقراطية اسلامية تعلو على مفهومي الفوضوية والديكتاتورية بجميع اشكالها ، ديمقراطية تتحقق بها كرامة الفرد ، وعزة الجماعة فغاية الفرد انما هي غاية الجماعة ، اطارهما الالتزام بالاسلام عقيدة وشريعة .

وعلى هذا الاساس فان الديمقراطية الحقة التي يجب ان تحكم سلوكنا وممارستنا في جميع مجالات الحياة لابد ان تقوم على الاسس الآتية :

* ان تكفل جميع الحقوق والحريات في اطار ذلك الالتزام فممارستها بعيداً عن الالتزام يسوق الى الفوضى .. كما ان تحريم ممارستها

تلك الحقوق والحريات يسوق الى الطغيان وكل منها يتنافى مع المبادئ الاسلامية والوطنية.

* ان يملك الشعب كل القدرة على اختيار من يمثلونه في مختلف المؤسسات الدستورية وكل القدرة على استمرار مراقبتهم ومنعهم من الانحراف حتى لاتكون وظائف المجتمع متوقفة على ارادة الحاكم وحتى لايستأثر بها أحد دون أحد، ولاطائفة دون طائفة ولا فئة دون فئة بل تتوزع بين افراد الشعب جميعاً، كل فيما يستطيع وبكل مايستطيع، فكل مواطن في الشعب لابد ان يعطى حرية تامة - في حدود الشريعة والقانون - ليختار مايشاء ويستعمل قدرته لاتقان ماتميل اليه نفسه مع حقه في المجتمع سواء كان ذكراً او انثى فالمواطنون سواسية في حق التصويت وابداء الرأي وفي كل الحقوق والواجبات.

وعلى هذا الاساس فان حق المشاركة في النشاط العام، وحق التمتع بكافة الحقوق السياسية والمدنية، وحق الترشيح والانتخاب، حقوق يجب ان تكون مكفولة لكل مواطن وعليه ايضاً فأن حرية المعارضة يجب ان تكون مكفولة للافراد والجماعات على حد سواء يمارسونها بالاساليب الديمقراطية جاعلين المصلحة الوطنية فوق اي اعتبار أخر لكي لاتصل ممارسة ذلك الحق الى حد الاضراب بمفهوم الالتزام الذي يتحدد بمبدأ الطاعة لله.

ويتميز الميثاق عن كل ماسبقه من تشريعات يمنية بامرين اثنين هما:

الأول: القوة في الطرح لقضية الحرية وعلى رأسها حرية التعبير وجعل المساس بها تحدياً لارادة الله فضلاً عن كونه سلباً لحقوق الانسان.

والثاني: ان الميثاق لم يكتف بجعل المحافظة على الحرية من اختصاص

الدولة واجهزتها فحسب .. بل جعل الميثاق التمتع بالحرية « واجبا على المواطنين يأثمون اذا تركوه » .
وحمل مسئولية حمايتها واحترامها المنظمات الجماهيرية .

من تلك المنطلقات والمضامين الميثاقية تتحدد علاقة كونها - أي تلك المنطلقات - قد أوضحت ملامح العمل السياسي وأكدت المفهوم الديمقراطي الذي من خلاله يستطيع احراز نهضة تنموية وسياسية شاملة يناضل المؤتمر الشعبي العام من اجل تحقيقها مع القوى السياسية الوحدوية الوطنية في الساحة في ضوء علاقة فاعلة ووفق اسس ومنطلقات وضوابط واضحة .

الاسس والثوابت :

في ضوء مستجدات العمل السياسي وتتابع الاحداث وتوالي المنجزات ، اقر المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام برنامج العمل السياسي تحددت فيه رؤية المؤتمر لمختلف القضايا والثوابت التي تشكل موضوع التزامه الرئيسي في عمله السياسي وفي ضوئها تتحدد معاييرها ومنطلقات علاقته مع الاحزاب والتنظيمات السياسية .. والتي نجملها في الآتي :-

١ - الاسلام عقيدة وشريعة .
٢ - الولاء لله والوطن والثورة والوحدة .
٣ - التمسك بالنظام الجمهوري وترسيخ الوحدة الوطنية .
٤ - احترام الدستور والقوانين ، والعمل بمبدأ التداول السلمي للسلطة
٥ - التمسك بالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية وضمان حق المعارضة الوطنية المسؤولة في التعبير عن الرأي بكل اشكاله وحماية حقوق الانسان .

٦- التمسك بمضامين الميثاق الوطني .

٧- بناء الدولة العصرية [دولة النظام والقانون وبمؤسساتها الحديثة وبمجتمعها المدني] .

٨- القضاء (سلطة مستقلة لاسلطان عليه) ، وركيزة من ركائز بناء الدولة العصرية .

٩- العناية بالاسرة باعتبارها الخلية الاساسية للمجتمع ، قوامها الدين والاخلاق والوطنية .

١٠- النساء شقائق الرجال والتمايز بين الجنسين تمايز لايصلح للتفاضل ولايبرر عدم المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة العامة .

١١- الحرية الاقتصادية ضرورية لاطلاق طاقات الفرد الانتاجية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي وتدعيم حريات الانسان وحقوقه السياسية والثقافية .

١٢- تبني نظام الادارة المحلية بما يعزز من توسيع قاعدة المشاركة الشعبية بالتعاون مع السلطات المركزية .

١٣- ضمان حرية المواطن في بيته ووطنه فلايعتدى عليه بظلم او قتل او سلب ولايجوز اقتحام بيته ولا الدخول اليه الاباذنه ولااخضاعه للرقابة او التفتيش او مؤاخذته بالتهمة او بالظن ويجب حمايته من القبض التعسفي ومنع تعدد الجهات التي تتولى القبض او الحبس وجعل ذلك مرتبطاً بالقضاء والنيابة فقط .

١٤- كفالة الحقوق والحريات العامة وضمان حرية الصحافة واحترام الرأي والرأي الاخر وحق تكوين مؤسسات المجتمع المدني « المنظمات غير الحكومية » كالجمعيات والاتحادات والنقابات وغيرها .. وفقاًللدستور والقانون .

١٥- العدالة الاجتماعية والمساواة اساسية لتحقيق التكافل والسلام

الاجتماعي .

١٦ - التأكيد على حظر استغلال الوظيفة العامة والمال العام .

١٧ - تأكيد الالتزام بالاساليب الشريفة والبناءة في التنافس السياسي

١٨ - تحييد المؤسسة العسكرية والامنية عن الصراعات الحزبية باعتبارها رمز الوحدة الوطنية واداة الشعب في حماية الشرعية الدستورية .

ان هذه الخطوات تجسد المضمون الحقيقي لتوجه المؤتمر الشعبي العام وهي الموجز الدقيق لمضامين الميثاق البرنامج السياسي للمؤتمر الشعبي العام للجانب الديمقراطي بكل ابعاده السياسية والاجتماعية والثقافية .

الحزب الاشتراكي والديمقراطية :

الحزب الاشتراكي وخلفيته التاريخية سواء من حيث اشكاله التنظيمية السابقة التي كانت تتمثل بالجبهة القومية والتي كانت تنتمي الى حركة القوميين العرب أو عند تحولها الى الحزب الاشتراكي اليمني والذي ضم اليه اتحاد الشعب الديمقراطي أو فصيلاً من حزب البعث وكانت كل هذه الاصول الاولى للحزب الاشتراكي ترفع شعارات ديمقراطية وتمارس على ضوء تلك المفاهيم الديمقراطية الشعبية التي تتضمن توحيد القوى اليسارية لمواجهة بقية الفئات الاخرى .

ولهذا كان المؤتمر التوحيدي المنعقد في عام ١٩٧٥ م الذي ضم الثلاثة التنظيمات اليسارية تحت اطار الجبهة القومية التنظيم الموحد .

وفي عام ١٩٧٨ م انعقد المؤتمر الاول للحزب الاشتراكي اليمني ويقرر عدة اجراءات سياسية على المستوى الداخلي والخارجي واخذت

السلطة في عدن حينها تنطلق من وحدة السلطات الثلاث .

وفي اواخر الثمانينيات بدأت القيادة تتحدث عن الديمقراطية والانفتاح الخارجي والداخلي ودعوة القطاع الخاص للمشاركة في تنمية واجراء الحوارات السياسية مع كثير من القوى والعناصر ، وكانت هذه التوجهات الجديدة تعبر عن التوجهات التراجعية في المعسكر الاشتراكي قبل سقوطه نهائياً ... اضافة الى الصراعات الداخلية داخل الحزب والتي وصلت الى حد التصفية الجماعية الامر الذي جعل كثيراً من الاصوات ترتفع ولاول مرة من داخل الحزب تطالب بالوحدة اليمنية على المستوى الرسمي ولاول مرة حيث كانت الديمقراطية والوحدة تتضمن الفئات الشعبية في المقدمة فحسب .

وعند ماتم اتفاق توحيد الوطن وقيام الجمهورية اليمنية بصورة فعلية عام ١٩٩٠ م اخذت التحولات تبرز الى حيز الواقع واخذت وثائق الحزب تعرف التوجهات الليبرالية والقومية والوطنية والديمقراطية بمفهوم جديد .

ولهذا نجد الحزب الاشتراكي بعد الوحدة يركز على المضامين الديمقراطية باعتبارها منظومة متكاملة واساساً للنظام السياسي لبناء دولة النظام والقانون .

وقد اورد مشروع البرنامج السياسي المعدل للحزب الاشتراكي وفي الفصل الاول تحت عنوان (نحو دولة يمنية ديمقراطية حديثة قال فيه :

ان الحزب يناضل من أجل : -

١ - تامين التعددية السياسية وحرية نشوء الاحزاب والمنظمات وعلنية نشاطها ومناهضة العنف والدعوة اليه أو التحريض على استخدامه في الحياة السياسية .

٢ - ضمان المشاركة الحرة والديمقراطية لكافة ابناء الشعب في

الانتخابات العامة والمحلية وتامين نزاهتها وحياد المشرفين عليها

٣ - التداول السلمي للسلطة عن طريق الاقتراع المباشر والنزيه لكل المواطنين واحترام حق المعارضة السياسية في ممارسة نشاطها وتحريم كل اشكال الضغط والتهديد ضدها .

٤ - حرية التنظيم النقابي والجماهيري واستقلاليته .

٥ - تحريم التعذيب الجسدي والنفسي ومراقبة الاشخاص ورفض اي تصرفات تحد من حرية الانسان وتقلق حياته .

٦ - ضمان حق المرأة في ممارسة النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكفالة حقها في الانتخابات والترشيح الى مجلس النواب ومجالس الحكم المحلي .

٧ - ضمان حق العمل والسكن والتنقل الحر والتعليم والصحة والثقافة والرعاية الاجتماعية لعموم المواطنين دون استثناء .

٨ - كفالة حق التقاضي العادل وتحريم القضاء الاستثنائي .

٩ - ترسيخ قيم حب العمل والابداع والكرامة وتكريس مبادىء الحرية والعدالة والديمقراطية والنظام ورفض الظلم والطغيان ومانيجم عنها من قيم فاسدة .

١٠ - توفير الظروف المناسبة لحرية التعبير والبحث العلمي وتنمية الملكات والابداع العلمي والفكري والفني .

التجمع اليمني للاصلاح والديمقراطية :

تأسس التجمع اليمني للاصلاح بهذا الاسم بعد الوحدة والتي حملت جوهرها العمل الديمقراطي كمنهج ورؤية شاملة للمجتمع وللدولة الوليدة .. ولهذا فكان لابد للتجمع اليمني للاصلاح ان يضع برامجه ومواثيقه ووثائقه على اساس الديمقراطية والتعددية ولو بالحد الادنى

وبهذا الصدد يقول الدكتور أحمد البشاري[١٤]: -

[ورد مصطلح الديمقراطية في برامج الاحزاب بشكل متباين ففي الوقت الذي اسرفت الاحزاب ذات الطابع القومي في استخدام هذا المصطلح، اقتصرت الاحزاب ذات الطابع الاسلامي - اذا جاز التعبير - في الاشارة اليها لمرات محدودة وبما لا يتجاوز عدد اصابع اليد وربما يرجع ذلك الى ورود مصطلح الشورى كرديف لمدلول الديمقراطية، فالتجمع اليمني للاصلاح على سبيل المثال، تطرق في برنامجه الى الشورى ١٥ مرة مقابل ٥ مرات فقط عن الديمقراطية.]

اقول ان هذا التعامل مع الديمقراطية بغض النظر على انه يشكل موقفاً ضعيفاً الا انه يدل على توفر التوجه وذلك يعود الى طبيعة مرحلة التأسيس والعناصر التي دخلت في هذا التنظيم بعد تأسسه بصورة علنية وبالاسم الجديد اما التنظيم القديم الذي كان اطاراً لهذه المجموعة فقد كان يعرف باسم تنظيم الاخوان المسلمين الذي كان يمارس نشاطه علناً ولكن بدون الاعلان الرسمي بحكم ان مرحلة ماقبل الوحدة تحظر الحزبية حتى أعضاء هذا التنظيم انفسهم كانوا يشنون هجوماً واسعاً على الحزبية والاحزاب وتقول الهام محمد مانع في كتابها الاحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن بهذا الاتجاه الآتي:

* نظمت جماعة الاخوان المسلمين في تعز واطلق عليها اسم مؤتمر الشباب يطالب بتطهير الجهاز الحكومي من الحزبيين والعملاء أيا كان نوعهم وفي أي قطاع كانوا ».

ان هذه الملاحظات السريعة والمبتسرة لانريد منها شيئاً بقدر مانحب ان نعطي اشارة عابرة عن الخلفية التاريخية لهذا التجمع والذي يهمنا في الاساس أن نورد صورة عن التوجهات الديمقراطية له من خلال ادبياته دون الدخول في ماوراء السطور.

ومن خلال البرنامج الانتخابي الذي قدم قبل الانتخابات السابقة التي جرت في عام ١٩٩٣م والذي احتل المرتبة الثانية بعد المؤتمر الشعبي العام بحسب عدد اعضائه في مجلس النواب الجديد.

وقد ورد في هذا البرنامج الثوابت الوطنية في الفقرة الرابعة مايلي:-

• الحرية مبدأ اسلامي ومطلب انساني وضرورة حياتية وهي من أهم الامور التي فطر الله الناس عليها لاتجوز مصادرتها او الاعتداء على حق الناس فيها، فاعطاء الحرية العامة لكل مواطن كحقه في التعبير عن ارائه وافكاره، وحقه في العمل والكسب والتنقل وحقه في الحسبة ضد المتلاعبين بمقدرات الامة كل ذلك يشكل ضمانة من أهم الضمانات لاصلاح الأخطاء، ويحفظ لأبناء الشعب حقوقهم ويمنع اصحاب النفوس الضعيفة من الاستبداد والتسلط.

وفي الفقرة الخامسة التي تتناول التداول السلمي للسلطة يؤكد البرنامج القضايا الآتية:

• أن تداول السلطة سلمياً وعبر صناديق الاقتراع هو الطريق الاسلم والامثل لحل اشكالية السلطة والوصول اليها وضمان استقرار الوطن وامنه والحفاظ على استقلاله وحماية وحدته، وأن حق الامة في اختيار حكامها من المبادئ الاساسية التي تقوم عليها شرعية الحكم في النظام الاسلامي وقاعدة التداول السلمي للسلطة ماهي الاترجمة لهذا المبدأ الاسلامي، لذا فالالتزام بها والعمل على ترسيخ دعائمها واجب شرعي وضرورة حياتية يفرضها وجوب دفع الاضرار الفادحة التي تلحق الامة من جراء الصراع على السلطة والاستيلاء عليها بالقوة، لذا فان التجمع اليمني للاصلاح سيعمل على ترسيخ وتعميق قاعدة تداول السلطة سلمياً عبر انتخابات حرة ونزيهة تعبر فيها الامة عن ارادتها

وتعطي ثقتها لمن ترضاهم حكاماً لها وحراساً لعقيدتها ومحققين لمصالحها، ورفض محاولة الغاء هذا النهج او تعطيله باعتبار ذلك يشكل انتهاكاً للشرعية وهتكاً للخيار الحضاري الذي اختاره شعبنا اليمني للتعبير عن ارادته في اختيار حكامه واعتبار أي محاولة من هذا القبيل باطلة من اساسها.

ان تعدد الآراء في ظل الثوابت المذكورة سابقاً، هو نوع من التنوع المؤدي الى استخلاص افضل الآراء والاجتهادات لاستيعاب مستجدات الحياة وهو ضمان للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وميدان للتسابق في خدمة المجتمع والعمل من أجل رقيه وتقدمه، وسبيل للتعاون والائتلاف لاطريق للتنازع والشقاق.(١٥)

وفي مجال الحريات والحقوق العامة .. يؤكد التجمع اليمني للاصلاح الآتي:

١ - ضمان حرية المواطن وحرمة دمه وماله وعرضه وحمايته من أي ايذاء مادي او معنوي.

٢ - العمل على توفير كافة الشروط التي تتيح للفرد حرية التفكير والتعبير والاختيار والانتماء والابداع وممارسة مايقتنع به بعيداً عن سياسة القمع والارهاب والترغيب والترهيب وايجاد كافة الضمانات التي تمنع مصادرة تلك الحريات أو الحد منها باي قوانين أو اجراءات استثنائية، كل ذلك في اطار حقوق الانسان الاساسية التي كفلتها الشريعة الاسلامية واكدتها المواثيق الدولية والاقليمية.

٣ - العمل على توفير الفرص المتساوية التي تمكن المواطن من التمتع بالحقوق الاساسية التالية: -

أ - حقه في التعليم وفق خطة متدرجة تهدف الى مجانية التعليم

في كافة مراحله باعتبار الانفاق في هذا المجال من أكثر مجالات الاستثمار مردوداً.

ب- حقه في المشاركة السياسية المسئولة - حق الانتخاب والترشيح - حق اختيار الحكام وتوجيههم والرقابة عليهم ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم، شغل الوظائف العامة في ضوء معايير الكفاءة والقدرة - حق الحسبة ضد المتلاعبين بمقدرات الامة.

ج- حقه في الحصول على نصيبه من الثروة العامة وفق توزيع عادل لها.

٤ - توفير فرص الكسب الحلال لكل مواطن وحقه في اختيار العمل المتناسب مع قدرته وحقه في التنقل بحرية تامة داخل وطنه وخارجه وتحقيق مبدأ العدل والمساواة في الحقوق والواجبات امام التشريع والقوانين النافذة المنبثقة عنها.

٥ - ضمان حرية انشاء التنظيمات السياسية المعبرة عن هويتها وارادتها والمنظمات النقابية والاجتماعية واتاحة المجالات امامها للقيام بواجباتها الوطنية والتنافس في برامجها والمحافظة على حريات الشعب وحقوقه في جميع المجالات ومنع اي وسيلة للالتواء على ارادته.

وبعرض التوجهات الاساسية في مجال الحريات والديمقراطية للاحزاب الثلاثة الرئيسية نجد انفسنا قد تمكنا بهذا العرض للاحزاب الفاعلة والمتواجدة في البرلمان والسلطة وكوننا نكتفي بهذا العرض بالنسبة للاحزاب السياسية انما يعود ذلك الى كثرة الاحزاب المتواجدة على الساحة اليمنية اضافة الى تشابه برامجها السياسية في مجال الديمقراطية والتعددية والحريات العامة.

فالاحزاب الناصرية الثلاثة نجدها تؤكد على : -

- تكريس قيم الحرية والعدل والتسامح.
- حماية الحريات وحقوق الانسان.
- توفير وصيانة حقوق الانسان.
- حرية التنظيم السياسي واطلاق حرية النشاط العلني.
- بسط النظام والقانون.
- ترسيخ وتوسيع الممارسات الديمقراطية.
- العمل على تطبيق الحكم المحلي (١٦).

وعلى نفس الاتجاه نجد حزب البعث العربي الاشتراكي يؤكد على نفس المضامين ومنها : -

* الايمان بالديمقراطية ونظام التعددية الحزبية والسياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة.
* حماية الوحدة والديمقراطية وتحقيق العدل الاجتماعي.
* تطبيق نظام الحكم المحلي.

وبعد هذا الاستعراض السريع للاحزاب الرئيسية والفاعلة وتوجهاتها الديمقراطية النظرية التي عادة في الدول المتقدمة تظل هي الدليل العملي بينما في بلادنا ومن خلال التجربة القليلة لمسنا بأن هناك مساحة واسعة بين القضايا النظرية المسجلة في برامج هذه الاحزاب وبين تطبيقاتها العملية على ارض الواقع.

وعلى العموم فاننا قد التزمنا ومنذ البداية رصد كل مايتعلق بالجوانب النظرية المسجلة في وثائق هذه الاحزاب والمنظمات والصحف والجمعيات والنقابات والمؤسسات المختلفة لنعطي صورة على مدى توفر مساحات للديمقراطية في حياتنا العملية بعد قيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م.

الفصل السابع :

المساحة الديمقراطية في الصحف اليمنية

الفصل السابع :

المساحة الديمقراطية في الصحف اليمنية

سوف نستعرض كثيراً من الصحف التي سنتبين من هذا الاستعراض المساحة الديمقراطية في كل هذه الصحف وقد نجد ان هناك تبايناً بين بعض الصحف الحزبية وبرامج احزابها سواء سلباً أو ايجاباً في المساحة المتوفرة على صفحاتها للديمقراطية .

الميثاق:

مارست جريدة الميثاق الكثير من النقد الموجه الى الاحزاب المنافسة بصورة واسعة وافردت مساحات ضيقة الى النقد الذاتي للمؤتمر الشعبي العام أو الى اجهزة الدولة ولكنها مع كل هذا فقد مارست حرية الرأي والنقد بكل الاساليب وقد اخضعنا ٢٨ عدداً من الصحيفة الى الدراسة نهدف الخروج بنتائج عن المساحة المخصصة للديمقراطية من تاريخ ١٩٩١/١/٧م الى ١٩٩١/٦/١٧م وهو العام التالي لتحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية ..

وقد وجدنا في هذه الأعداد الكثير من الموضوعات التي تتعلق بالديمقراطية بصورة مباشرة والتي تتناول الديمقراطية كموضوعات ودراسات او موضوعات تتعلق بالرأي والرأي الاخر او

بحرية الرأي .. أو ممارسة النقد وتنفيذ السياسات المنافسة ووجدنا من بين هذه الاعداد خمسة فقط خالية من أي مساحة للديمقراطية بأي شكل كان .. وفي بقية الاعداد تتفاوت المساحة ونوعية التناول للديمقراطية منها ما يتناول الديمقراطية بصورة مباشرة واخرى بصورة غير مباشرة .

وهناك عدد لم يقيم ولم يوضع تحت الدراسة ولهذا نجد سته اعداد لم تحسب فيها المساحة الموجودة للديمقراطية و ٢٢ عدداً قد شكلت الديمقراطية نسبة ٦٦٪ من المساحة الكلية للصحيفة .

وهذه نسبة عالية لايمكن ان توجد في بقية الصحف الاخرى .

وقد تم اختيار هذه الاعداد ولهذه الفترة لعدة اسباب ومنها :-

أولاً : أنها الفترة المباشرة لقيام الوحدة بعد سبعة أشهر من انتهاج الديمقراطية منهجاً شاملاً لنظام الحكم .

ثانياً : عدم وجود توتر بين اطراف الحكم الثنائي ولاوجود للمهاترات الحزبية والتى كانت الصحافة الحزبية هي قاعدة للمعارك الكلامية.

اما في المرحلة الاولى التى خضعت للدراسة فقد كانت تتضمن الاخبار التي تتلقاها من التنظيم المؤتمر الشعبي العام او من مؤسسات الدولة .. اضافة الى هذا فقد تضمنت الكثير من المقابلات والحوارات المختلفة ولمختلف الاتجاهات ايضاً .. اضافة الى الصفحات التي تفردها للمقالات مثل : كلمة ومقال وخبر ومقالب ورقة عمل وندوة (١٧) .

صحيفة الثوري والديمقراطية :

من المعروف ان صحيفة الثوري كانت تصدر في عدن قبل تحقيق الوحدة وهي ناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني صدرت عام ١٩٦٧م .

وظلت في الصدور حتى قيام الوحدة تعبر عن اتجاه واحد ومحدد متبني الاشتراكية العلمية والنهج الثوري لمعالجة الاوضاع الداخلية .

ومنذ ١٩٨٨م بدأت الثوري تتناول كثيراً من القضايا والاحداث العامة على مستوى الداخل او الخارج .

وعند توقيع اتفاق الوحدة في عدن ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م اخذت الصحيفة تشدد على مواضيع الوطنية وعلى الديمقراطية والتعددية باسلوب او بآخر .

وعند قيام الوحدة واعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م انتقلت الى صنعاء واخذت تصدر وتعبر عن الحزب الاشتراكي كامتداد لمهمتها السابقة ولكن باسلوب انفتاحي وديمقراطي وقد كرست الكثير من الاخبار والمقالات والحوارات والمقابلات المتضمنة روح الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والصحفية ..

ومن خلال استعراضنا لأعداد سنه كاملة من الصحيفة مقسمه على ٥٢ عدداً خلال الفترة من ١/١/١٩٩١م الى ٢٢/١٢/١٩٩١م .

بعد الدراسة تم استعراض كل الاعداد والموضوعات عن الديمقراطية ودرجة الاهتمام بها اختصر في التفاصيل مقدماً كافة المعلومات والمعطيات التي توصلنا اليها في هذا ، ومن خلال هذه المعطيات الأولية سنتمكن من استشفاف وادراك هذه العلاقة .

ويقدم الجدول التالي كافة هذه المعلومات والمعطيات :

البيانات / الشهر	اجمالي الاعداد	اجمالي عدد الموضوعات	متوسط عدد الموضوعات في العدد الواحد	اجمالي درجات الاهتمام	متوسط درجات الاهتمام في العدد الواحد	متوسط درجات الاهتمام الواحد
يناير	٥	١٦	٣.٢	٤٠٢	٨٠.٨	٢٥.١
فبراير	٤	١٠	٢.٥	٢٢٤	٥٦	٢٢.٤
مارس	٤	١٥	٣.٨	٣٦٨	٩٢	٢٤.٥
ابريل	٤	١٩	٤.٨	٤٧٣	١١٨.٣	٢٥
مايو	٥	٣٢	٦.٤	١١١٢	٢٢٢.٤	٣٤.٨
يونيو	٤	١٤	٣.٥	٣٣١	٨٢.٨	٢٣.٦
يوليو	٥	١٤	٢.٨	٣٤٧	٦٩.٤	٢٤.٧
اغسطس	٤	٢٠	٥	٥٠٠	١٢٥	٢٥
سبتمبر	٤	٢٥	٦.٣	٧٦١	١٩٠.٣	٣٠.٤
اكتوبر	٥	٢٦	٥.٢	٨٠٦	١٦١.٢	٣١
نوفمبر	٤	٢١	٥.٣	٦٠٦	١٥١.٥	٢٨.٩
ديسمبر	٤	١٥	٣.٨	٣٧٧	٩٤.٣	٢٥.١

ملاحظات عامة:

وكما هو واضح من النتائج نجد بأن الاشهر مايو - أكتوبر - سبتمبر - نوفمبر هي الاشهر التي تحظى موضوعات الديمقراطية فيها بقدر من الاهتمام، وهذا يعود بشكل خاص الى مافي هذه الاشهر من مناسبات تاريخية في مسيرة بلادنا والتي ساعدت على ترسيخ مبدأ الديمقراطية في العمل السياسي.

ولايتوقف التغير في اهتمام الصحيفة بمواضيع الديمقراطية على الأشهر فقط بل ويمتد الى الأعداد في الشهر الواحد.

فعلى سبيل المثال:

في شهر فبراير ضم أول عدد صدر في هذا الشهر أربعة مواضيع عن الديمقراطية ومفاهيمها، كان اجمالي الدرجات ٨٢ درجة، أما في العدد الثاني خلال هذا الشهر فقد ضم موضوعاً واحداً حاز على ٣٠ درجة من درجات الابراز، وضم العدد الثالث أربعة مواضيع إجمالي درجاتها ٩٠ درجة، والعدد الرابع موضوعاً واحداً كانت درجته ٢٢ درجة فقط.

وكما يتضح من الجدول ايضاً، ونجد أن اهتمام الصحيفة بموضوعات الديمقراطية يقل في الأشهر (فبراير - مارس) في أول السنة و(يونيو - يوليو) في وسط السنة و(ديسمبر) في أخر السنة.

وهذا مايؤكد تأثير الاحداث والفعاليات على التغيرات التي تطرأ على اهتمام الصحيفة بموضوعات الديمقراطية، من حيث خلو هذه الأشهر من الفعاليات والمناسبات وهو مايعزز القول بأن اهتمام الصحيفة بهذه الموضوعات في الأشهر (مايو - سبتمبر - أكتوبر - نوفمبر) إنما جاء لما في هذه الأشهر من مناسبات تاريخية تعتبر مجالاً لابراز موضوعات الديمقراطية ومفاهيمها على صفحات الثوري.

جريدة الصحوة والديمقراطية:

جريدة اسبوعية ناطقة باسم التجمع اليمني للاصلاح.. ولانها صدرت بعد الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية التي اعتمدت الديمقراطية منهجاً شاملاً لنظام الحكم.. فكان لابد للصحوة ان تنهج الديمقراطية لتعبر عن اتجاه التجمع اليمني للاصلاح في المشاركة السياسية والوصول الى السلطة.

ومن خلال استعراض ٢٠ عدداً من الجريدة بشكل عشوائي ابتداء من

عـدد ٤٦٣ الى عـدد ٥٢٠ وهو يشـمل عـامي ٩٢ و ١٩٩٣م فـقـد تبين لنا ان الصحيفة تستخدم كلمة الشورى والديمقراطية في نفس الوقت دون تحديد او تعريف لهما.

ويمكننا هنا ان نستعرض بعض المقالات والمعالجات بالديمقراطية في صحيفة الصحوة.

وفي العدد [٤٦٣] تناولت موضوع الخصخصة تحت عنوان «رأي في الخصخصة» وفي متن الموضوع عبرت الصحيفة عن رأي وليس موقفاً حول هذه القضية الرئيسية.

وفي مكان آخر من العدد تحاول الصحيفة مناقشة موضوع عقال عدن وانتمائهم السياسي.. وطالبت الصحيفة باهمية انتخاب هؤلاء العقال من قبل الجماهير الشعبية.

كما أخذت الصحيفة تنتقد الجوانب الادارية والفساد المالي عبر المواضيع او الكاريكاتير.

كما تناولت الصحيفة شرعية الانتخابات عبر المقالات او النزول الميداني لاستفتاء الجمهور واخذ رأيهم بالانتخابات كما تناولت الصحيفة في عدد [٤٧٦] احتجاجها على ايقاف الانتخابات الطلابية واعتبرت الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة للامن والاستقرار.

وبهذا الجدول الآتي.. نضع تصوراً واضحاً لدور الصحيفة في الديمقراطية.

جدول يبين الاعداد التي تشمل على مساحة ديمقراطية:

عدد العينه	أرقام العينه	مواضيع ذات مساحة ديمقراطية
١	٤٦٣	- مقال « رأي في الخصخصة » - فقرة « عقال عدن » - « كاريكاتير ساخر يوحي بالديمقراطية »
٢	٤٧٢	- إستطلاع يحمل عنوان «الانتخابات أرست الديمقراطية ورسخت الوحدة »
٣	٤٧٦	- موضوعاً حمل «احتجاجاً على ايقاف الانتخابات الطلابية»
٤	٤٩٣	- رداً لمركز المساعدة القانونية على مانشرته صحيفة والصحوه ضد المركز
٥	٥٠١	- بياناً للتجمع اليمني للاصلاح بعنوان « اعتراضنا على مشاركتي بلادنا في مؤتمر عمان حق مشروع اقرنه وثيقة الائتلاف » - موضوعاً بعنوان « فضيحة جديده » الفيد على الطريقة الاشتراكية » - «مناشدةمواطن موجهةالى الاخ الفريق/علي عبدالله صالح» - مقال « التعددية .. لماذا ؟ » - موضوع بعنوان « اغفروالنا تطاولنا عليكم » في عمود (آمال وآلام)
٦	٥٠٢	- موضوع في عمود « وخز الضمير » لعلي الواسعي - موضوع بعنوان « لماذا وجع الدماغ ؟ »
	٥١٠	- « نداء توجهه الصحيفة الى القراء مرحبة بمساهماتهم المختلفة » - مقال « نداء واستغاثة »
٧	٥١٧	- مقال « احزاب منشقة - ديمقراطية مشوهة »
٨	٥١٨	- موضوع « دعوة للالتزام بنظم ولوائح العمل الثقافي الديمقراطي

عدد العينه	أرقام العينه	مواضيع الصحوة عن الديمقراطية بالخارج
١	٤٧٢	- موضوع « الانتخابات الرئاسية الجزائرية » - موضوع « الانتخابات التركية »
٢	٤٧٠	- موضوع « روسيا خيار الماضي وتطلعات المستقبل »
٣	٥٠٩	- موضوع « أزمة الديمقراطية الأردنية »

صحيفة الوحدوي والديمقراطية:

تصدر صحيفة الوحدوي بصورة رسمية عن الحزب الوحدوي الناصري التي تعتبر الناطقة الرسمية باسم الحزب الذي عرف باتجاهه

الوحدوي والديمقراطي وقد جسدت الصحيفة الاتجاه الديمقراطي وذلك لعدة أسباب وفي المقدمة.

- الايمان بالديمقراطية في الاساس.
- توفر المناخ الديمقراطي واعتبار الديمقراطية منهجاً لدولة الوحدة.
- موقع الحزب في المعارضة.

ولهذا يحتل النقد ضد السلطة والاحزاب الحاكمة مساحات واسعة على صفحات الجريدة.

وقد اخترنا اثني عشر عدداً بشكل عشوائي من الصحيفة ابتداء من عدد (١٦٢) المؤرخ بـ٣/١/١٩٩٥م الى العدد (٢٠٠) المؤرخ بـ٥/٢/١٩٩٥م للدراسة والتوصل الى النتائج التي خلصنا اليها في هذه الاعداد حول الديمقراطية كنموذج عملي لما مارسته الصحيفة الناطقة باسم الحزب الوحدوي الناصري.

وقد شكلت مساحة الديمقراطية في مجمل الأعداد الاثني عشر مايساوي ألفاً وستمائة واثنين وثلاثين سطراً (١٦٣٢) بحسب الاعداد الاتية:

في العدد ١٦٢/٣/١/١٩٩٥م ١١٨
" " ١٦٩/٢١/٢/١٩٩٥م ١٠٧
" " ١٧١/٢١/٣/١٩٩٥م ١٨٢
" " ١٧٢/١١/٤/١٩٩٥م ١١٤
" " ١٧٧/٣٠/٥/١٩٩٥م ١٣٠
" " ١٨١/٢٧/٦/١٩٩٥م ١٦٣
" " ١٨٥/٢٥/٧/١٩٩٥م ١٠٠
" " ١٨٨/١٥/٨/١٩٩٥م ٨٥

" ۱۹۲/۱۲/۹/۱۹۹٥م ۱۳٥

" ۱۹۸/۲۱/۱۱/۱۹۹٥م ۱۱۹

" ۱٦۸/۱٤/۲/۱۹۹٥م ٤٦٠

۲۰۰/٥/۲/۱۹۹٥م ۳۳۳

صحيفة الوحدوي سارت في طريقها القومي والديمقراطي متناولة وممارسة نشاطها الصحفي على اساس الدستور والفكر الناصري. ومن خلال موضوعاتها نرى انها ركزت على قضايا القومية والوحدة العربية وضرورة التداول السلمي للسلطة وجوانب اهتمامها بحقوق الانسان.

الديمقراطية وفعاليتها في الاعلام الرسمي:

بعد اعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في ۲۲ مايو ۱۹۹۰م كان هناك توجه عام ورسمي باعتبار الديمقراطية منهجاً عاماً وشاملاً وكان لابد لوسائل الاعلام الرسمية ان تتبع هذه السياسة الرسمية.. وحاولت هذه الوسائل ان تمارس بعض الاساليب الديمقراطية.. ولكن ومن الطبيعي ان تظل الممارسات القديمة والذهنية القديمة راسخة تكبل اي توجهات جديدة وهذه ليست رغبة ولكنها تعبر عن مدى ترسب القيم القديمة وتصادمها مع القيم الجديدة وهي تتطلب وقتاً كافياً حتى يتم التخلص من تلك الترسبات تدريجياً واذا كانت اليمن قد دخلت ونهجت هذه التجربة الديمقراطية منذ قيام الوحدة فإن وسائل الاعلام تحتل مكانة هامة على هذا الصعيد كونها تعبر عن وعي المجتمع اليمني ولان مجتمعنا ينتقل الى شكل جديد من أشكال الديمقراطية بعد الوحدة وأسلوب جديد من العمل والتعامل السياسي ووسائل الاعلام هي احدى أدوات الحكومة الفاعلة ولذلك نجد هذه الوسائل قد

التزمت الخط الرسمي لدولة الوحدة بالديمقراطية ومايملي عليها بصورة جعلت ذلك يخدم فلسفة رسمية تقوم على إعطاء الاخبار المراد بثها للناس وليس الاخبار التي يريد الناس معرفتها ومايؤكد مثل هذه الفلسفة الاعلامية القديمة والمركزية التي تتبناها الوكالة هي المصدر الاخباري الوحيد لكل الوسائل الرسمية تتأمل وتعالج مشكلات الاعلام بل اصلتها وجعلتها ابدية بصورة مريعة.

وموضوعنا هو الديمقراطية ومدى وجودها وفعاليتها في الاعلام الرسمي وكيفية تحويل الاعلام الى مؤسسات قوية ناضجة من مؤسسات الديمقراطية التي يحتمي خلفها كل المجتمع.

وخلال السنوات الاربع قبل الحرب انعكست الاوضاع السياسية على الاعلام الرسمي خاصة والاهلي عامة حيث ابتعد خلال تلك الفترة عن ممارسة الديمقراطية بروح ايجابية وذلك لعدم استخدام معنى الديمقراطية الاستخدام الامثل لها ورغم هذا الالتباس الا ان الحقيقة السياسية اكثر وضوحاً أمام الرأي العام رغم الاعلام الرسمي الذي لايقدم الموضوع لان مصادر الناس عن الحقيقة الفعلية ليست الاعلام الرسمي ولا حتى الاعلام الحزبي أو الخاص وذلك لابتعاد هذه الوسائل عن هموم الناس.

صحيفة ٢٦ سبتمبر والديمقراطية:

تصدر صحيفة ٢٦ سبتمبر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة ولكنها كانت في مقدمة الصحف التي فتحت صفحاتها بعد الوحدة مباشرة للرأي والرأي الآخر وحددت بعض صفحاتها الداخلية لحرية الرأي تحت عنوان منبر لكل الآراء وفي العدد [٥٩٤] الصادر في ٢١/٤/١٩٩٤م تضمنت الصحيفة كلمة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح التي

يؤكد فيها بانه لن يستقيم حال اي نظام مالم يعطي مساحة للرأي الآخر ونحن نرحب بالمعارضة الوطنية المعارضة بالفكر من اجل الاصلاح وينبغي ان لاتضيق صدورنا في الوطن العربي حكاماًأو مواطنين للرأي الوطني البناء الذي يستهدف الاصلاح . كما نشرت عدة اخبار ومواضيع في نفس العدد تعالج المواضيع المتصلة بالرأي وحرية الرأي والديمقراطية .

وفي العدد ٤٨٠ الصادر في ٩/ ٨/ ١٩٩٢ م تناولت عدة مواضيع وفي صفحة منبر لكل الأراء نشرت موضوعات حول التعددية والديمقراطية تضمنت (الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية اصبحت حقاً شرعياً لكل مواطن يمني يكفله الدستور ويحميه) .

وفي العدد ٤٨٩-١/٢/ ١٩٩٢م

تناول هذا العدد عدة موضوعات حول الديمقراطية وأبعاد المرحلة الانتقالية اضافة الى عدة أخبار ومواضيع تتعلق بالديمقراطية والحرية والمساواة .

وفي العدد ٤٨٥ الصادر في ٢/ ١٩٩٢م تناولت فيه عدة وجهات نظر تحليلية تتعلق بالديمقراطية - والديمقراطية اليمنية .. وهذه الصورة العامة لتناول صحيفة ٢٦ سبتمبر للديمقراطية خلال مرحلة مابعد الوحدة حتى ١٩٩٥م فقد كانت الصحيفة اكثر الصحف اليمنية تناولاً وتحليلاً ومناقشة .. ولكن وفي عام ٩٥-٩٦م نجد الصحيفة قد تراجعت بعض الشئ عن هذا الاتجاه ..

وللتدليل على هذا الانتهاج والقياس يمكننا هنا تسجيل وتحليل وعرض اثني عشر عدداً من الصحيفة لعام كامل اخذنا من كل شهر عدد واحداً في عام ١٩٩٥م .

وحاولنا تسجيل الموضوعات التي تعالج الديمقراطية وحرية الرأي

واحتساب عدد الموضوعات في كل عدداً من بين صفحاتها الكثيرة وكانت النتيجة كالاتي:

للعام الكامل كان عدد الموضوعات التي تعالج الديمقراطية في اثني عشر عدداً و١٥ موضوعاً.

وكان عددا اغسطس وسبتمبر بدون موضوعات حول الديمقراطية..
اما بقية الاعداد فكانت كالآتي:

	عدد الموضوعات
عدد رقم ٤٨٩ يناير ١٩٩٥م	٢
" ٤٩٣ فبراير ١٩٩٥م	٣
" ٤٩٧ مارس ١٩٩٥م	١
" ٥٠١ ابريل ١٩٩٥م	٢
" ٥٠٥ مايو ١٩٩٥م	١
" ٥٠٨ يونيو ١٩٩٥م	١
" ٥١٢ يوليو ١٩٩٥م	١
" ٥٢٤ أكتوبر ١٩٩٥م	١
" ٥٢٨ نوفمبر ١٩٩٥م	٢
" ٥٣٢ ديسمبر ١٩٩٥م	١

ومن الملاحظ ان ستة اعداد من الصحيفة تحمل موضوعاً واحداً وعددين بدون اي موضوع وثلاثة اعداد يحمل كل واحد منها موضوعين وعدداً وحد فقط يحمل موضوعات وهو مايؤكد قولنا بالتراجع النسبي عن معالجة الصحيفة للديمقراطية واعتقادي أن هذا يعود الى ما كان يدور قبل الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣م إبان المرحلة الانتقالية والتشكيك الواسع حول صلاحية المنهج الديمقراطي من اساسه للتجربة اليمنية.

صحيفة الوحدة والديمقراطية:

من المعروف ان صحيفة الوحدة تأسست باعتبارها صحيفة رسمية اثناء اتفاق الوحدة واعلان الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م بهدف مواكبة هذا الحدث العظيم بكل مضامينه وأهدافه وكانت الديمقراطية احدى الاهداف الرئيسية لقيام الوحدة ولهذا فقد فتحت الجريدة صفحاتها للرأي والرأي الآخر. وخاصة المرحلة الاولى التي سميت بالمرحلة الانتقالية وتمكنت الصحيفة من الخوض في هذا الاتجاه من خلال تعدد الأراء والاتجاهات المختلفة .. خاصة وان هذه الفترة قد عرفت تواجد وتأسيس الاحزاب والمنظمات السياسية والمهنية والاجتماعية .. وظهور المعارضة والتعددية الصحفية وكانت من اخطر المراحل التي مرت بها اليمن.

كما خاضت الصحيفة مرحلة ارهاصات العملية الانتخابية وكذلك مابعد الانتخابات باسلوب ديمقراطي حر.

وفي نفس الاتجاه توالت الاحداث بعد ذلك وحتى الأن وقد تميزت في كل المراحل بالتعبير عن الرأي والرأي الآخر..

وقد اخضعنا أولاً اثني عشر عدداً ابتداء من العدد الثامن حتى العدد الخامس والستين اعتباراً من تاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥م حتى ١٩٩١/٩/١١م وكانت العينة عشوائية.

وقد لمسنا حيز المساحة الديمقراطية التي افردتها الصحيفة:

٧٧ عموداً عن الديمقراطية في اثني عشر عدداً متوسط كل عدد يساوي ٦.٤.

واذا وضعنا كل عدد على حده سوف نجده كالاتي:

العدد٨- ١٩٩٠/٧/٢٥م ١٨ عموداً العناوين: الاعلام والديمقراطية، والمرأة وممارستها الخاطئة لمفهوم الديمقراطية).

العدد ٩ في ١/٨/١٩٩٠م ١١ عموداً، العناوين (سياسي في قفص الديمقراطية وقمع الديمقراطية وديمقراطية القمع .. واخيراً كفن الديمقراطية . العدد ١٠ في ٨/٨/١٩٩٠م العناوين هي : الاشتراكية الديمقراطية خارج دول الانشاء قابليتها للحياة في ظل شروط وطنية - الوحدة - التاريخ في الحياة الديمقراطية عدد الاعمدة ١٦ .

العدد ١٢ - ٢٢/٨/١٩٩٠م العناوين : دلالات ومعاني الهجوم الديمقراطي على الصعيد العالمي عدد الاعمدة ٦ .

الغدد ١٣ في ٢٩/٨/١٩٩٠م العناوين - العالم الديمقراطي لايستطيع ان يمنع وسائل الاعلام الاهلية من ابداء رايها - الاعمدة ٦ .

العدد ٢٤ في ١٤/١١/١٩٩٠م العناوين - طريق الديمقراطية - ديمقراطية .. من الخيار الى المصير - الاعمدة (٥) .

العدد ٢٦ في ٢٨/١١/١٩٩٠م العناوين : انظمة الديمقراطية في البلدان العربية الاعمدة ٣ .

العدد ٢٧ في ١٥/١٢/١٩٩٠م العناوين : اهمية استقلال القضاء في النظام الديمقراطي الاعمدة ٥/٦ .

العدد ٥٦ في ١٠/٧/١٩٩١م العناوين - الديمقراطية في اليمن عملية تاريخية مرتبطة بالنهوض الحضاري الشامل - ديمقراطية بدون اسلاميين الاعمدة ٥ .

العدد ٥٧ في ١٧/٧/١٩٩١م العنوان : لكي تكون الديمقراطية احدى الوسائل الحاسمة لبناء المجتمع المدني والدولة الوطنية الديمقراطية الاعمدة ٦ .

العدد ٥٩ في ٣١/٧/١٩٩١م العنوان : الديمقراطية مشروع للتغير الاعمدة ٢ .

العدد ٦٥ في ١١/٩/١٩٩١م العنوان : الديمقراطية خيار تاريخي

لا رجعة عنه الاعمدة ٣.

ويلاحظ ان هذه الاعداد قد مثلت كثافة في معالجة الديمقراطية وهي تعكس الحماس الفياض حول الديمقراطية والتعددية الصحفية والحزبية وتعدد الآراء والاجتهادات الفكرية .. وبعد فترة لاحظنا بعض الفتور وكان من أهم أسبابه قرب نهاية المرحلة الانتقالية اضافة الى اشتداد الخلاف بين اطراف الائتلاف ولهذا اخذنا بعض النماذج من الفترة الاخيرة للمرحلة الانتقالية حيث استعرضنا الاعداد التالية :

١ - ثم أخذنا ٢٤ عدداً من صحيفة الوحدة وهي اصدارات لمدة ستة أشهر ابتداء من ١/١/٩٢ الى ٣٠/٦/٩٢م وتصدر الصحيفة ٤ أعداد في الشهر الواحد.

وكانت هذه الحالة تعود الى الخلافات داخل ادارة الصحيفة وغيرها.

٢ - الملاحظ أن هناك ١٢ عدداً أحتوت على مقالات عن الديمقراطية في حين أن ١٢ عدداً لم تذكر شيئاً عن موضوع الديمقراطية.

٣ - الملاحظ ان نسبة ١٢ عدداً هي نصف الاعداد الكلية التي أخذت من ٢٤ عدداً. بمعنى أخر ان اهتمام صحيفة الوحدة بالديمقراطية كان بنسبة ٥٠٪ وهي نسبة متوسطة.

٤ - الملاحظ ايضاً ان صحيفة الوحدة لم تهمل الحديث عن الديمقراطية.

٥ - الملاحظ من خلال الأعداد التي تم أخذها أن الصحيفة غالباً ما كانت تركز على موضوع الديمقراطية في المناسبات مثل (بداية العام الميلادي الجديد، ذكرى قيام الوحدة اليمنية).

٦ - ان صحيفة الوحدة اهتمت بالتجارب الديمقراطية في البلاد العربية الأخرى كالجزائر، وذلك لاعطاء الشعب اليمني فكرة عن كيفية ممارستها، وليس بغرض نقل هذه التجارب لتنفيذها في

اليمن.

٧- إن صحيفة الوحدة دعت الشعب اليمني الى التمسك بالديمقراطية ومحاولة فهمها وتطبيقها بالشكل الصحيح الذي يحقق أهداف ومصالح الشعب، وأن لاتكون مجرد كلمة او شعار يتم التشدق به امام العالم في حين إننا لانطبق منه شيئاً.

٨- كما نادت صحيفة الوحدة الى الحفاظ على الوحدة اليمنية واستمرار التجربة الديمقراطية وتشجيع التعددية الحزبية من أجل مواجهة كل المؤامرات التي تهدف الى القضاء على كل ما سبق ذكره، وجعل اليمن تعيش حالة من التخلف عن بقية بلدان العالم الثالث.

ثم اخذنا بعد ذلك في استعراض بعض المواضيع الهامة التي تناولتها الصحيفة عام ١٩٩٣م وهي :-

تحدثت الاعداد من (١٢٧ - ١٣١) عن الخطاب السياسي الديني لعدد من التيارات الاسلامية بنوع من الديمقراطية .. وقد حققت صحيفة الوحدة في هذه الفترة تغطية نوعية كبيرة حيث عملت على نشر العديد من هذه المواضيع التي كان لها صدى واسع لدى الرأي العام فقد تناولت العديد من المقالات عن الخطاب السياسي الديني لبعض التيارات الاسلامية للعديد من الكتاب والمفكرين والادباء وعلماء الدين بنوع من حرية الرأي والرأي الآخر بحيث لايخالف الشريعة الاسلامية لكن في ظل اجتهادات بعض العلماء من رجالات الدين المعروفين.

وفي نفس العدد نشرت موضوعاً تحت عنوان تحميص السلطة وديمقراطية عمر بن الخطاب تناول فيه الكاتب الديمقراطية التي مارسها الخلفية عمر بن الخطاب وقارنها بالممارسة في زمننا الحاضر وخاصة في دول العالم الثالث.

وفي العدد (١٣٢) ٢٠/١/١٩٩٣م:

نشرت موضوعاً تحت عنوان الديمقراطية والواقع عن أهمية أن تتخذ بلادنا شعار الديمقراطية كمواجهة حضارية لمستقبل افضل كما تحدث الكاتب ايضاً عن الممارسة الفعلية للديمقراطية ودعا الموضوع الى ممارسة العمل السياسي عن طريق اشتراكه في الانتخابات البرلمانية الاولى التي جرت في ٢٧ ابريل ١٩٩٣م.

كما اتى بمثال للدول المتقدمة مثل امريكا وبريطانيا وحتى لاتتجاوز الديمقراطية في بلادنا حدود وقيم ومبادئ و معتقدات الشعب، وهذه من النقاط التي يجب وضعها في الحسبان فليس من الديمقراطية شيء اسمه افساد العقول.

في العدد (١٣٣) ٢٧ يناير ١٩٩٣م:

نشرت الصحيفة تحت عنوان مظاهر الأزمة الثقافية واقامة التغيير الديمقراطي.. تحدث فيه عن الازمة الثقافية التي تعاني منها بلادنا، وجوهر العمل الديمقراطي المطلوب وفي نفس العدد [١] نشرت الصحيفة عن التنظيمات السياسية اليمنية في غابر التاريخ كما سردت في بعض السطور عن منظمة تحرير الجنوب اليمني سابقاً.

وهناك عدة كتاب يمثلون مختلف التيارات الفكرية شاركوا في الكتابة في صحيفة الوحدة وتناولوا الكثير من القضايا الفكرية والدينية من منظور التيارات التي ينتمون اليها وبطريقة ديمقراطية.

العدد (١٣٩):

كانت هناك اتجاهات ومواقف في موضوعين الاول.. عن الديمقراطية تحدث عن ضرورة احترام الفرد وتطبيق القوانين

الديمقراطية بشكلها المعهود والصحيح.
أما الموضوع الثاني.. كان تحت عنوان عسكرة الديمقراطية تناول فيه الكاتب كيفية استخدام الديمقراطية شعاراً دون تطبيق كما هو معمول به في دول العالم الثالث حتى وان ندعي استخدامها لكن هذا الاستخدام يكون بالقول وليس بالفعل.

العدد (١٤١):

في هذا العدد وبالتحديد في صفحة اتجاهات ومواقف نشرت تحت عنوان الديمقراطية بين مطرقة الاندماج وسندان الاختلاف، عن الديمقراطية التي لم تتحقق في بلادنا الا بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة.
واعلنت الاحزاب اليمنية المستنيرة عن نفسها ووجدت الصحف فرصتها الذهبية.. فصدر منها عدد ليس بقليل، كان حلماً قد تحقق رغم ما أسيئ الى حرية الصحافة من قبل الصحافة نفسها او محاولة تقييدها من خارجها.

العدد (١٤٣) ٢٧ ابريل ١٩٩٣م:

من المعروف بان هذا اليوم التاريخي العظيم قد البس النظام في بلادنا ثوباً جديداً هو ثوب الديمقراطية وقد بدأ هذا العدد «الخاص» بما نشيت في اعلى الصفحة الاولى يقول «اليوم يقول الشعب كلمته».

ثم تحدثت الافتتاحية عن الديمقراطية تحت عنوان «عيد الديمقراطية» وقالت الافتتاحية عن الديمقراطية «تدخل الديمقراطية الجارية في بلادنا منعطفاً جديداً في مسارها الثابت والصاعد على طريق التجديد الديمقراطي للمجتمع وبناء دولة المؤسسات واعلاء سلطة الدستور والقانون التي تستمد شرعيتها

وقوتها من الشعب باعتباره مالك السلطة ومصدرها.

واضافت تقول «بانه مهما تكن نتائج الانتخابات فان مشاركة الشعب بكل احزابه وتنظيماته وتياراته السياسية تشغيل صناديق الاقتراع تشكل تحولاً ديمقراطياً هاماً في مسار تطور المجتمع اليمني والدولة اليمنية الحديثة الموحدة والفنية».

كما احتوى هذا العدد العديد من العناوين التي توضح أهمية الديمقراطية للعديد من الكتاب والمحللين والمفكرين السياسيين.

وكذا الاستطلاعات والتحقيقات الصحفية التي كرست جهودها حول هذا الموضوع.

واحتوى العدد الخاص «ايضاً على المقالات لبعض الصحف العربية التي تابعت باهتمام هذا الحدث التاريخي اليمني العربي الكبير والطريق الجديد الذي تخطوه او تسلكه اليمن الجديد من خلال اختيار الديمقراطية سبيلاً وحيداً لنظامها.

العدد (١٤٤) ٥ مايو ٩٣م:

احتوى هذا العدد على تحقيق صحفي لهم عن مشاركة المرأة اليمنية في الانتخابات وهذا دليل واضح على الممارسة الفعلية للديمقراطية التي انتهجتها بلادنا كخيار وحيد لنظامها والذي لاغنى عنه.

العدد (١٤٦) ١٣ مايو ١٩٩٣م:

هذا العدد كان غنياً ايضاً بالموضوعات الديمقراطية، فعلى رأس الصفحة الاولى كان هناك مانشيت يقول «لاديمقراطية فعلية بدون معارضة حقيقية، تحدث حول هذا الموضوع ابرز الادباء والكتاب والسياسيين اوضحوا فيها أهمية تواجد المعارضة في الساحة حتى تكون هناك ممارسة فعلية وحقيقية للديمقراطية.

وهذه المواضيع تجسد الاتجاه الرسمي للدولة التي تعودت الصحيفة تجسيدها بدقة .. وقد عبرت عن الديمقراطية باعتبارها منهجاً للدولة واخذت تركز عليها وعلى كل المستويات اليمنية والعربية والعالمية كونها يومية وسياسية تقوم اولاً بنشر الاخبار والتقارير الخارجية والتحقيقات والمقالات محلياً .. وكون صحيفة الثورة عكست هذا المستوى عن الديمقراطية ، فهذا امر طبيعي لصحيفة رسمية تعكس سياسة الدولة الرسمية .

ولكن لايتم تبني او عكس سياسة الدولة عند كل وسائل الاعلام الرسمية بمستوى واحد وتنفذها ١٠٠٪ ولكن يوجد هناك تباين في مستوى تطبيق هذه السياسة .

ولهذا نجد بعض المساحات الممنوحة للديمقراطية في بعض وسائل الاعلام اما محددة ولاتنسجم مع الحدث او مبالغ فيها الى حد أن نجد اكثر من ٥٠٪ من مساحة الوسيلة تتناول الديمقراطية ..

وتعتبر صحيفة الثورة من الوسائل المحافظة التي لاتميل الى التطرف او المبالغة في تناولها لكثير من القضايا والموضوعات ومنها قضية حرب الخليج او اثناء المهاترات والصراعات الصحفية قبل حرب الانفصال .

صحيفة الثورة والديمقراطية :

صحيفة الثورة عمرها بعمر الثورة اليمنية منذ ١٩٦٢م وهي تمثل السياسة الرسمية للدولة ولابد من أنها تعكس وبصورة موضوعية الوحدة والديمقراطية .. الديمقراطية التي اتت مرادفة لقيام الوحـ.ة واعلان الجمهورية اليمنية .

وقد اخترنا ١٠ أعداد من صحيفة الثورة من بين اعداد شهر كامل لعام

١٩٩٦م ابتداء من تاريخ ٨/٤/١٩٩٦م حتى ٢٢/٤/١٩٩٦م وقد تم احصاء كل مايتعلق بالديمقراطية من اخبار وتعليقات ومواضيع وآراء سواء كانت محلية او عربية او عالمية وقد كانت كالاتي:

	عدد المواضيع		
	محلياً	عربياً	دولياً
في العدد ١١٤٧١/٨/٤/١٩٩٦م	٨	٤	١
" ١١٤٧٢/٩/٤/١٩٩٦م	٤	٦	٦
" ١١٤٧٣/١٠/٤/١٩٩٦	٥	٢	٤
" ١١٤٧٤/١١/٤/١٩٩٦م	٤	٩	٢
" ١١٤٧٥/١٢/٤/١٩٩٦م	٧	٥	٥
" ١١٤٧٦/١٣/٤/١٩٩٦م	٩	٤	٧
" ١١٤٨٠/١٧/٤/١٩٩٦م	١٤	٦	٤
" ١١٤٨٣/٢٠/٤/١٩٩٦م	١٢	٣	١
" ١١٤٨٤/٢١/٤/١٩٩٦م	٩	٦	٧
" ١١٤٨٥/٤/١٩٩٦م	١١	٧	٣

واذا تعمقنا جيداً في هذه المواضيع المنشورة في صحيفة الثورة خلال العشرة أيام سوف نجد أنها اخبار وتعليقات ومعلومات وموضوعات وان كانت الاخيرة قليلة ولهذا لم نضع اي مقاس للمواضيع واكتفينا فقط في العدد بالمواضيع والأخبار والمعلومات.. وحددنا المصادر لهذه المعلومات محلياً وعربياً ودولياً.. كماهي موضحة اعلاه.

لا يمكن حصرها وبالتالي لا يمكن استعراضها كلها والا لاحتجنا الى مجلدا.

ولهذا فقد حاولنا الاختصار بقدر الامكان.. وكانت المعايير هي: -

١ اما الاهمية العينة التي اخترناها بالنسبة للموضوع الذي نقوم

باستعراضه.

٢- او باعتبار أن ما اخترناه من تلك العينات يمثل نموذجاً يمكن الاكتفاء به ليعبر عن بقية مفردات العينة .. مثل اختيار مجلة الكلمة نموذجاً عن بقية المجلات الثقافية او المتخصصة ليس لكونها في مقدمة المجلات اليمنية الاخرى ولكن كون أعدادها متوفرة بحكم صاحبها ورئيس تحريرها مؤلف هذا المطبوع.

مجلة الكلمة والديمقراطية:

تعتبر مجلة الكلمة وبكل صدق هي في مقدمة الوسائل الاعلامية الداعية الى الوحدة اليمنية منذ صدورها وحتى اليوم والذي يصل الى ربع قرن منذ ١٩٧١م .. ولهذا نجد المجلة قد تبنت الوحدة اليمنية الى حد انها كانت تصدر أعداداً خاصة بقضية الوحدة اليمنية حتى اثناء المعارك المسلحة بين النظامين الشطريين في السابق ومن تلك الاعداد التي صدرت اثناء الحرب في عام ١٩٧٢م.

ولهذا فعندما تحققت الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م والديمقراطية مرادفة لها فقد ركزت على الديمقراطية بصورة قوية وعميقة ولكن هذا لايعني ان التناول في السابق للوحدة مجرد من الديمقراطية بل العكس فقد كانت الوحدة والديمقراطية أساساً لتحقيق الوحدة الوطنية التي تمثل قرار ومصير الشعب اليمني كما كانت تعبر.

وقد شكلت الكلمة بعد الوحدة امتداداً طبيعياً لمسيرتها السابقة التي كانت تهدف الى الوحدة وبذر النهج الديمقراطي بين المتلقين لمضمونها ولكن مجلة الكلمة ركزت بصورة فعلية على الديمقراطية اكثر من تحقيق الوحدة باعتبار الوحدة اصبحت حقيقية واقعه ولانحتاج الا لتعميق اسسها الثقافية والتربوية ومحاربة كل رواسب الماضي

المتخلف .. ولان هذه المرحلة خطيرة وتتطلب تعميق هذه الوحدة لابد ان يكون الاسلوب ديمقراطياً على اسس عصرية ومدنية ولهذا نجد المجلة تتناول الديمقراطية ليس على الاسس السياسية ولكنها تناولت الديمقراطية الشاملة التي تستهدف كل الجوانب الفكرية والاجتماعية والاعلامية والثقافية والعقائدية والروحية .. بهدف بناء الوطن علمياً من أجل التقدم نحو ركب العالم الذي تخطى سلم ماتحت درجة التخلف

وقد تناولت في كثير من أعدادها مواضيع عن الديمقراطية وكان آخر عدد خاص عن الديمقراطية صدر في يوليو اغسطس ١٩٩٦م .:

١ - كلمة الكلمة الديمقراطية تمثل ارادة الشعب .

٢ - الديمقراطية و التعددية و الوحدة .

٣- الوحدة والديمقراطية والتنمية .

٤ - هل توجد اشكالية في تطبيق الديمقراطية .

٥ - المبادىء الديمقراطية في تعديل دستور عام ١٩٩٤م .

٦ - علاقة المؤتمر الشعبي العام بالاحزاب .

٧ - الديمقراطية في اليمن .

٨ - الديمقراطية والوحدة في اليمن موقف استراتيجي .

ونكتفي بهذا العرض الموجز لما افردته مجلة الكلمة عن الديمقراطية .

التعامل مع المعلومات بأسلوب ديمقراطي
مركز التوثيق الاعلامي ، وزارة الاعلام

الديمقراطية ليست مفهوماً تتعامل - أو تدعو للتعامل - به النخبة أو مطلباً لعمل المؤسسات والهيئات الفوقية .. الديمقراطية مطلوبة لأن تكون اسلوب عمل في الهيئات بكافة مستوياتها واسلوب عمل الافراد حتى في ادنى مستوى للتعامل في كافة مناحي الحياة .. ولأن التعامل

مع المعلومات صار أمراً في غاية الاهمية والحساسية في تسيير الاعمال واتخاذ القرارات .. فأن الكيفية التي يتم فيها جمع وتصنيف وفهرسة المعلومات وتقديمها للمتلقي يجب ان تتم بطريقة مثلى تضمن فيها معايير الدقة والحيرة وضمان وصول المعلومة الصحيحة الى من يحتاجها كحق لكل انسان ودون ان تمر تحت تأثير التحريف أو التوجيه أو بالاضافة أو الحذف؛ بمعنى أن مسار المعلومة يجب ان يأخذ الطريق السوي ابتداء من حركة المعلومة من المصدر حتى وصولها الى المتلقي.

وحركة المعلومات تشهد تدفقاً سريعاً ومتداخلاً ويدخل فيها عدد كبير من الافراد، الفرد صانع المعلومة أو الحدث، وناقل المعلومة ووسيلة نقل المعلومة والهيئة المستوعبة للمعلومة وجامع المعلومة ومصنف المعلومة ومفهرس المعلومة والمشرف على الآلية التي تتم فيها تلك العملية .. واخيراً الآلية التي يتم فيها التعامل مع طالب المعلومة .. ويجب الا يغيب على البال ان كل تلك العملية يجب ان تتم استناداً الى حق الفرد في الحصول على المعلومات دون عائق ودون حجب للمعلومة وباسلوب ديمقراطي.

وضمان تحقيق الاسلوب الديمقراطي في مثل هذه العملية لن يتم إلا بوجود جهاز متكامل يقوم على جمع وتقديم المعلومة باسلوب عصري ويتوافق ايضاً مع التدفق المتسارع للمعلومات ... هنا يجب طرح السؤال الآتي: هل لدينا مثل هذا الجهاز؟ وهل يتعامل باسلوب ديمقراطي؟!

افضل وسيلة للوصول الى جواب - يمكن ان تضع اقدامنا على العتبة الاولى والصحيحة للتعامل مع المعلومات بأسلوب ديمقراطي - هي التحري في عمل الهيئات والمراكز التي تتعامل مع المعلومات ...

ومركز التوثيق الاعلامي - التابع لوزارة الاعلام هو المكان المختار الذي نتحقق من تعامله بالاسلوب الديمقراطي - على قاعدة من الشك - في تلقي وجمع وتصنيف وفهرسة وتقديم المعلومات .

التكنولوجيا في عمل المركز:

أدخلت أجهزة الكمبيوتر والميكروفيلم الى المركز ، إلا انها لاتستخدم للتوثيق بالاسلوب السليم ؛ حيث يتم توثيق المعلومات الجامدة (ان صح التعبير) في تلك الاجهزة بالاضافة الى توثيق عناوين الاخبار المنشورة في الصحف والمجلات . اي ان كل مايتم توثيقه هو أصلاً متاح للجميع عبر الصحف والمجلات والمطبوعات الاخرى

كما ان الاجهزة المتوفرة لابد ان تعمل على الاسلوب الديمقراطي من خلال الشبكة المفترض ان يتم ربطها مع فروع وزارة الاعلام والمؤسسات الاعلامية التابعة لها . وعدم استكمال تلك الشبكة يعني انعدام توصيل وتبادل المعلومات .. وهو الامر الذي يعني انعدام التواصل واسقاط الحق في الحصول على المعلومات وهو واحد من قواعد التعامل بالاسلوب الديمقراطي .

الفصل الثامن :

المنظمات والمؤسسات الشعبية الاهلية والرسمية وقضية الديمقراطية

الفصل الثامن:

المنظمات والمؤسسات الشعبية الاهلية والرسمية وقضية الديمقراطية

١ - اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين والديمقراطية:

اتحاد الادباء والكتاب احدى المنظمات الابداعية في اليمن ولكنه متميز ويمثل حالة نادرة في عهد التشطير الذي كان قائماً قبل قيام الوحدة واعلان الجمهورية اليمنية.

تأسس في شهر اكتوبر عام ١٩٧٠م ممثل لكل الادباء والكتاب اليمنيين في الشمال والجنوب في الوقت الذي كانت الاوضاع السياسية في اليمن في منتهى الخطورة حيث كان هناك نظام في صنعاء يمثل الاتجاه المحافظ في الوقت نفسه كان النظام في عدن يرفع شعار الثورة الشاملة على كل الاوضاع السائدة في اليمن والمنطقة المجاورة.. وكان الصراع في شدته قد وصل الى الصدام المسلح... ولكن مع هذا كان اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين رغم انه تأسس في عدن بناء على انعقاد الاجتماع التمهيدي للمؤتمر الاول الذي شهد حضوراً من كل اليمن وكان معترفاً به من قبل النظامين بفضل ايمان وتصميم كل الادباء والكتاب اليمنيين واصدر باسمه مجلة تحت اسم الحكمة في شهر نوفمبر ١٩٧٠م.

واخذت المجلة تنشر المواضيع الادبية والفكرية والتاريخية للشعب اليمني بشكل عام.. وكانت تطبع في عدن وتتوزع في مختلف مناطق اليمن.

وعلى هذا الاساس كان لابد لها ان تمارس الديمقراطية من اوسع ابوابها لكي تتمكن من التعبير عن كل الاتجاهات المتناقضة وكانت مجلة الحكمة المعبرة عن هذا الاتجاه والتي لازالت تصدر حتى الآن وان كانت تتوقف بين الحين والآخر لاسباب ذاتية بالاتحاد وبالعملية التحريرية والمادية وخاصة بعد تحقيق الوحدة.

وكان المحور الاساسي لمجلة الاتحاد (الحكمة) هو الوحدة والديمقراطية وهو الشعار الذي يمثل وجدان الشعب اليمني.

وكان النظام الاساسي للاتحاد لابد له ان ينص في مجمل مواده على الديمقراطية ويعتمد في آلياته التنظيمية والادارية على الاسلوب والمنهج الديمقراطي.

وعلى سبيل المثال سوف نورد بعض المواد التي وردت في النظام الاساسي للاتحاد ومنها:-

وفي الباب الثاني وفي الفقرات الآتية ينص على:

مادة (٢): الدفاع عن الاديب وحريته وانتاجه الفني.

مادة (٣): الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان.

مادة (٤): العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية بكافة انواعها.

مادة (٨): العمل على خلق الادب والفكر الملتزم المعبر عن قضايا الحرية والديمقراطية والتقدم.

مادة (١٠): ايجاد علاقات ثقافية وتضامنية وانسانية متكافئة مع الاتحادات الادبية في الوطن العربي والعالم.

مادة (١١): يعمل الاتحاد على تحقيق اهدافه بكافة الوسائل

الممكنة والمشروعة.

- يقوم الاتحاد بالدفاع عن اعضائه في الاحوال التالية: -

١ - اذا تعرض العضو لأي لون من الوان الملاحقة والمضايقة أو الاضطهاد أو التعسف.

٢ - اذا تعرض الانتاج الادبي والفكري للرقابة والحجز أو الحيلولة بينه وبين المتلقين.

٣ - اذا تعرض العضو للاعتقال أو المحاكمة أو السجن أو الحرمان من أي حق من حقوق المواطنة.

المنظمات الطلابية والديمقراطية:

ظلت الحركة الطلابية اليمنية مفككة ومتناحرة تمثل مايسود في الواقع اليمني من شتات وخلاف.. وكانت الحركة الطلابية هي الصورة لهذا الواقع الاليم.

وبحكم ان اليمن كان فيها نظامان مختلفان فكان لكل نظام تنظيمه الطلابي الخاص بتمثيله داخلياً وخارجياً.. ولكن ومع هذا الاختلاف كان توجد تنظيمات اخرى منها ماهي ضد هذا التنظيم أو مع الآخر.

وعندما قامت الوحدة وانضم نظامان في نظام واحد واعلنت الجمهورية اليمنية وتم تشكيل دولة انتقالية من النظامين جرت محاولة للتنسيق والدمج بين التنظيمين الطلابيين.. ولكن كانت العلاقة القائمة بين طرفي السلطة تعكس نفسها على هذه العلاقة.. وبعد حرب الانفصال وسقوط الطرف الآخر الحزب الاشتراكي.. وقام ائتلاف بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح وتشكلت حكومة ائتلافية.. كان لابد للتنظيم الطلابي التابع للطرفين ان يتوحد وجرت محاولة التوحيد والتنسيق معاً.. ولكن ظل يحكم هذه العلاقة مايجري

من تغيرات في المواقف بين الحزبين الحاكمين.

ومايجري من انتخابات في داخل الجامعة من تنافس وصراع وتنسيق انما هو اكبر دليل على هذه العلاقة.. وعند مايتم تنسيق بين قطاع المؤتمر والاصلاح.. تقف بقية القطاعات الاخرى موقفاً معادياً وخاصة عند قيام الانتخابات الطلابية نجد بقية الاحزاب تعلن المقاطعة واضعة لذلك مبرراتها.

أ - القطاع الطلابي:

القطاعات الطلابية الممثلة للاحزاب سياسية كلها لوحظ في حملاتها الانتخابية سواء المرشحة نفسها أو المقاطعة للانتخابات ان لديها امكانيات كبيرة وان افكارها وشعاراتها الانتخابية وجملها ومصطلحاتها المستخدمة في التعبير عن رأيها في البيانات الانتخابية أو النشرات أو البيانات الداعية لمقاطعة الانتخابات تعبر عن اهداف وقيم وتصورات احزابها الداعمة لها.

١ - الاتجاه الطلابي الموحد:

ويمثل هذا القطاع - الاتجاه الطلابي الموحد - حزبا الاصلاح والمؤتمر الشعبي العام وقد استخدما حملة انتخابية كبيرة بمختلف الوسائل الدعائية. فقد استخدما خطاباً اعلامياً موحداً في كل وسائله الدعائية وعبر عن رايهما واهدافهما التي يدعوان اليها.

وهو اذيقوم بحملته الدعائية بروح الديمقراطية فهو يدعو في بيانه التعريفي الى التمسك بالديمقراطية والحريات كما جاء في البند الثالث من البيان التعريفي الى ماذا تدعو؟!

إخـوانـنا... أخـواتنا: - لاشك أن ثوابتنا في العـمل ليـست جـديدة ولا مستحدثة انماهي مستمدة من التشريعات في مجالات الحياة المختلفة وأهمها مايلي :-

١ - الاسلام عقيدة و شريعة : ايمـاناً وتحكيماً ونوراً.
٢ - الوحدة والتلاحم الطلابي.
٣ - الحقوق والحريات الطلابية .. وهي موضوع برنامجنا وانطلاقة اتجاهنا المباركة التي ترمي الى اعطاء الطلاب حقوقهم غير منقوصة ومنهاحق اختيار من يمثلهم ويتحدث باسمهم ويعبر عن آرئهم وهموهم وقد ذيل الاتجاه الموحد حملته الانتخابية بشعار علم .. خلق عمل الاتجاه الطلابي الموحد في خطابه الاعلامي استخدم الحرية والديمقراطية في طرح رايه ودحض أفكار من ينافسونه بالاشارة اليهم بين السطور وبالفاظ تشويهية مثل (تهميش - خفافيش) ..

٢ - *إتحاد فتية الحق (أفق) :*

القطاع الطلابي في الجامعة التابع لحزبه الحق والمسمى « اتحاد فتية الحق » قاطع الانتخابات ولم يرشح أحداً من اعضائه ، ومع هذا يستفيد من المناخ الديمقراطي ويعبر عن رأيه بحرية ويفند أسباب مقاطعته ورفضه المشاركة في الانتخابات في عدد من البيانات والمنشورات الصادرة في ١٩٩٦/٣/٢٧م وتحت شعار « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولاتفرقوا » بالتالي :

وشعبنا اليمني يقترب من العيد السادس لتحقيق الوحدة اليمنية مايزال القطاع الطلابي ممزقاً ومجزءاً بسبب النظرة الحزبية السلطوية الضيقة التي برغم رفعها شعار الديمقراطية والتعددية

تسعى للسيطرة على الكيانات النقابية بطريقة غير ديمقراطية .. تتنافى مع الدستور والقوانين وإننا اذ نؤكد رفضنا لكل الممارسات الهادفة الى تجيير العمل النقابي والسيطرة الحزبية على مؤسسات المجتمع المدني نعلن مايلي :

١] تمسكنا بوحدة القطاع الطلابي ونرفض كل الاشكال الهشة غير الشرعية التي تدعي تمثيل الكيانات الطلابية .

٢] رفض الانتخابات التي يدعو اليها اي طرف جزئي كونها لاتعبر الاعن الحزب المتبني لها .

٣] نرفض التخندق مع اي من طرفي السلطة الذي يريد جر القطاع الطلابي الى صراعات ضيقة لاتخدم العمل النقابي ولاالحياة الديمقراطية ..

فالاتحاد الطلابي لحزب الحق في كلية الآداب يعبر عن راية ويفند الأسباب التي من أجلها قاطع الانتخابات بكل الديمقراطية جعلته يصرح الى ان وراء الاسباب الآنفة الذكر والواردة في بيانه هي من فعل حزبي المؤتمر الشعبي العام والاصلاح لاستغلالهما امكانياتهما ووجودهما في قمة السلطة للسيطرة على الحركة الطلابية فهو يصفهما ويقول رأيه فيهما « القطاع الطلابي ممزق - النظرة الحزبية السلطوية - السيطرة - تنافي الدستور والقانون - الاشكال - الهشة - غير شرعية - التخندق » وهذا الموقف يجسد الديمقراطية بكل ابعادها .

٣- *القطاع الطلابي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري :*

القطاع الطلابي الناصري كان من القطاعات المعارضة للانتخابات وعبر عن رفضه واسباب مقاطعته للانتخابات مستفيداً - من المناخ الديمقراطي المكفول في الدستور والقانون اليمني فقد جاء في نشره

القطاع (العربي) في عددها الثاني تحت عنوان « حزبا الاختلاف وكذبة ابريل مايلي :-

« إن الانتخابات التي يقوم عليها حزبا الاختلاف وبعض المتآمرين على وحدة الحركة هذه الايام خرق فاضح لكل ثوابت ومنطلقات العمل النقابي الديمقراطي حيث تقوم لجنتها التحضيرية باجراء الانتخابات رغم رفض القطاعات الطلابية لها وعدم شرعيتها لانها تعتبر لجنة حزبية تهضم حقوق القطاعات الاخرى حيث ثبت وبما لايدع مجالاً للشك إستنفاد السلطة كل وسائل الدجل والخداع والتضليل هذا القطاع النقابي الواسع حيث تم التنسيق مع عامل الزمن لتصب كذبة ابريل المقدمة لهذا العام هي كذبة الانتخابات » وعبر القطاع الطلابي للتنظيم الوحدوي عن استيائه ورفضه للطريقة التي قامت بها الانتخابات وقال رأيه بكل صراحة وحرية ضمنها له الجو الديمقراطي فقال رايه في حزبي المؤتمر والاصلاح :

- حزبا الاختلاف
- المتآمرون
- عدم شرعية اللجنة التحضيرية
- هضم حقوق القطاعات الاخرى
- كذبة ابريل
- الدجل والخداع والتضليل

ب - *القطاع الطلابي المستقل:*

القطاعات الطلابية المستقلة كانت هي الاخرى بين معارض ومقاطع للانتخابات ومشارك فيها ومن خلال تحليل مضمون الخطاب الاعلامي للطلاب المستقلين المرشحين لانفسهم نلاحظ استخدامهم لاستمالات

عاطفية تتعلق بهموم الطلاب ومشاكلهم التي يعانون منها في حياتهم الدراسية مثل توفير الكتاب الجامعي والآلة التصوير بأي ثمن وكذا ضمان حرية النشاطات الطلابية وكفالة رأيه والرأي والتعبير للطالب الجامعي.

فقد جاء في بعض البيانات الطلابية مايلي:

«معاً نحو تأكيد حق المرأة في المشاركة وضمان الحقوق الاساسية لها».

«من أجل مشاركة جماعية للدفاع عن الحقوق والحريات الطلابية»

«لن نعدكم المستحيل ولكن سنعمل لما فيه الصالح العام ومستقبل الحركة الطلابية من خلال:

أ- العمل على تحقيق معاناة الطلاب.

ب- المطالبة بتزويد وتوسيع المعامل - لما تحتاجه من أجهزة وأدوات بحث والمطالبة ببناء صالة مكتبة واسعة وتزويد المكتبة بالمراجع الحديثة.

جـ- المطالبة بتفعيل وتكثيف الدراسات التطبيقية والزيارات الميدانية للموقع ذات الاختصاص.

النتائج :

من خلال التطبيق الديمقراطي للانتخابات الطلابية لاتحاد طلاب اليمن في جامعة صنعاء فرع كلية الآداب قد توفر بشكل كبير من قبل الطلاب والطالبات من خلال الممارسة الديمقراطية سواء للمرشحين او الناخبين وكانت نسبة الوعي الديمقراطي كبيرة من خلال التعبير عن الرأي وقبول الرأي الآخر وسعة صدر ومقارعة الحجة بالحجة

باستخدام الوسائل الديمقراطية المتاحة من بيانات انتخابية ونشرات وملصقات دعائية .. ممايدلل على أن الممارسة الديمقراطية لدى الطلاب في تطور مستمر عبر الممارسة الديمقراطية وفي زمن محدودومع هذا نستطيع ان نقول بان الديمقراطية قد توفرت في الانتخابات الطلابية بنسبة عالية جداً ولاول مرة في اليمن تمارس الديمقراطية على هذا المستوى ودون تدخل من اجهزة الامن رغم وجود الكثير من الخروقات التي وصلت الى الصدامات التي ادت الى العديد من الجرحى والقتلى ايضا.

اتحاد النساء والديمقراطية :

لقد كان إتحاد الادباء والكتاب هو الوحيد الذي مثل الاطار الموحد لكل اليمنيين بينما كانت كل المنظمات والنقابات والهيئات الاخرى مشطرة تعكس الاوضاع السياسية المشطرة في اليمن .. والتي حاولت بعد تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية توحيد نفسها لتعكس حقيقة الاوضاع الجديدة التي تتمثل في الوحدة والديمقراطية .. ولكن ظلت قضية الوحدة والاتحاد مرهونة بالعلاقات الفوقية القائمة بين التنظيمات المشاركة في السلطة .

واتحاد النساء يعتبر من ضمن الاتحادات المشطرة قبل قيام الوحدة ولكنه في نفس الوقت من التنظيمات التي حافظت على وحدتها وصمودها.

ولقد اخذت المرأة تمارس دورها بفاعلية ملحوظة مستفيدة من المناخ والنهج الديمقراطي وقد جسدت المرأة دورها الديمقراطي من خلال اتحادها هنا ومن خلال دورها في انتخابات ابريل ١٩٩٣م .

وممارسة نشاطها الفعال في قيام الدورات والندوات والانشطة

الاعلامية والثقافية.

وهو الذي ساعدها على تحسين اوضاعها نحو الافضل من خلال مشاركتها واندماجها في المجتمع ومسيرته الديمقراطية واقبال المرأة على التصويت والاقتراع في عملية الانتخابات على مستوى كل مناطق اليمن وممارستها لحقها الدستوري المتمثل في المادة [٤٠] من الدستور المعدل في ١٩٩٤/٩/٢٩م حيث كفل حقوقاً متساوية للرجل والمرأة في الترشيح والانتخابات.

«إتحاد نساء اليمن» الاطار التنظيمي الجماهيري للمرأة اليمنية :

لقد كفلت المادة [٣٩] من دستور الجمهورية اليمنية على أنه «للمواطنين في عموم الجمهورية، بما لايتعارض مع نصوص الدستور، الحق في تنظيم انفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات العلمية والاجتماعية والاتحادات الوطنية كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسة حقهم بما يخدم اهداف الدستور.

وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والعملية والاجتماعية.

انطلاقاً من هذه المادة فان المنظمات الجماهيرية والابداعية في الجمهورية اليمنية تمثل اطارات ديمقراطية واسعة تنظم مشاركة الجماهير في إدارة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل وتشكل جزءاً هاماً في معادلة العملية الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي، ونواه لمؤثرة في منع وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي الحديث.

وينبغي الاشارة الى أن نشاة وتطور تجربة المنظمات الجماهيرية والمهنية والابداعية في اليمن، قد جرت في ظروف واوضاع متفاوتة عكست واقع تطور الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م ونضال الشعب اليمني من أجل الوحدة والديمقراطية والتحديث.

- واقع اتحاد نساء اليمن والمنظمات الجماهيرية مع قيام دولة الوحدة:-

بعد ٢٢ مايو ١٩٩٠م ومع اعلان دولة الوحدة اليمنية اصبح من الضروري نقل المنظمات الجماهيرية من واقعها التشطيري السابق الى الواقع الوطني ليشمل نشاطها عموم الوطن، وفي هذا الاتجاه اكملت بعض المنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية والابداعية عملية توحيدها في سياق التحضير لقيام دولة الوحدة، والبعض الأخر بعد قيام دولة الوحدة، كما ان هناك بعض الاتحادات نشأت موحدة منذ البداية كاتحاد الادباء والكتاب اليمنيين، وظل البعض الآخر لوقت يعمل على التوحيد والاندماج الى ان تحقق له هذا وانطلاقاً من المسئوليات الوطنية الملقاة على عاتق المرأة اليمنية بعد قيام دولة الوحدة سعت هيئة الاتحادين في صنعاء وعدن الى تشكيل لجنة تحضيرية عقدت اجتماعها الاول في عاصمة دولة الوحدة خلال الفترة ١٠-١٢ يونيو/ ١٩٩٠م تم فيه تشكيل لجان فرعية انيطت بها مهمة اعداد الوثائق الاساسية التالية:-

١- مشروع النظام الاساسي.
٢- برنامج عمل الاتحاد خلال المرحلة الانتقالية.
٣- خطة عمل اللجنة التنظيمية والمالية والاعلامية وذلك سعياً نحو عقد مؤتمر عام للمرأة اليمنية.

وقد رافقت اعمال التحضير هذه جملة من الاشكاليات الموضوعية ادت الى تأجيل بل ان صح التعبير الى عدم انعقاد المؤتمر والبحث عن صيغ اخرى تؤدي الى وحدة الحركة النسائية اليمنية في اطار ديمقراطي طوعي.

- *قرار الدمج لهيئات الاتحادين:*

وازاء هذه المستجدات عقد المكتب التنفيذي للاتحاد النسائي اليمني العام والسكرتارية العامة للاتحاد العام لنساء اليمن اجتماعاً مشتركاً كرس لمناقشة مجمل التطورات المتعلقة بنشاط المرأة وقيمت بجدية السلبيات التي رافقت عدم وحدة الاتحادين، في اطار جماهيري واحد، واتخذت القرارات المسؤولة والهادفة الى ايجاد كيان جماهيري واحد.. يخدم قضية المرأة اليمنية ودورها في بناء دولة الوحدة وحماية مرتكزاتها الاساسية الديمقراطية التعددية، والرأي والرأي الآخر وجاء قرار الاعلان بدمج هيئتي السكرتارية العامة والمكتب التنفيذي في هيئة واحدة، والمجلس المركزي والمجلس الاعلى في هيئة موحدة، ليصبح (اتحاد نساء اليمن) واحداً من المنظمات الجماهيرية الذي حقق وحدة هيئاته بالاندماج في ١٩٩٠/١٠/٦م ويمكن القول من خلال تجربة وحدة الحركة النسائية ممثلة بالاتحاد العام لنساء اليمن - عدن - والاتحاد النسائي اليمني العام صنعاء - ان الاتحاد استطاع الى حد ما ان يؤسس اتجاهات ازاء حل المعضلات التي تقف عائقاً يحول دون مشاركة المرأة في مجمل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية في البلاد، بما في ذلك تعزيز دوره في الدفاع وحماية الوحدة والديمقراطية، ولعل وحدة هيئاته القائمه شكل نقلة نوعية في مفهوم النشاط الذي كان سائداً.

وبالرغم من الجهود التي بذلت اثناء التهيئة والتحضير لوحدة الحركة النسائية واعداد الوثائق الهامة مثل النظام الاساسي، برنامج العمل الا أن هذه الجهود اعاقتها بعض الاشكاليات لعمل ونشاط الاتحاد وقبل الحديث عن هذه الاشكاليات والمعوقات سنلقي نظرة سريعة على النظام الاساسي لاتحاد نساء اليمن وكذلك على اللائحة التفسيرية لمشروع النظام الداخلي للاتحاد.

النظام الأساسي لاتحاد لنساء اليمن:

١- يعتبر النظام الاساسي لاتحاد نساء اليمن في المادة الثانية.
الفقرة (ب) ان الاتحاد منظمة طوعية جماهيرية ذات طابع اجتماعي ديمقراطي يعمل من أجل رفع مستوى المرأة اليمنية ومشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- يقول النظام الاساسي في المادة الثالثة من الباب الاول الفصل الاول الفقرة الخامسة بضرورة المشاركة في ترشيح المرأة لهيئات سلطات الدولة والمساهمة في وضع التشريعات المتعلقة بالمرأة والعمل على تطوير القوانين والانظمة التي تهدف الى تأمين حقوق المرأة وحماية الاسرة والدفاع عنها.

- يذكر النظام الاساسي لاتحاد نساء اليمن في الباب الثاني الفصل الاول في مادته السابعة انه يحق لكل عضوه في الاتحاد ان تنتخب وكافة هيئات الاتحاد القيادية العامله.

في الباب الثالث الفصل الاول من النظام الاساسي والعنون بالهيكل التنظيمي لاتحاد نساء اليمن تذكر المادة العاشرة الى أنه يتكون الهيكل التنظيمي للاتحاد من الهيئات التالية:

أولاً: المؤتمر العام.
ثانياً: المجلس المركزي
ثالثاً: المكتب التنفيذي.
رابعاً: المؤتمرات الفرعية

- اللائحة التفسيرية «لمشروع النظام الداخلي لاتحاد نساء اليمن».

جاء في هذه اللائحة وخاصة في الجانب الذي يتعلق بالجانب الديمقراطي ان على المرأه اليمنية عدم التفريط في المكاسب التي تحققت لها تعزيزاً لدورها نحو الافضل من خلال المشاركة في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً للامكانيات المتاحة مع مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأه، والتركيز بدرجة اساسية على النحو التالي:

* توسيع قاعدة الاتحاد العريضة.
* محوامية المرأة الأبجدية والتربية الوطنية للمرأة.
* اشاعه الديمقراطية وتعزيز العمل الجماعي.
* الدفع بها للمشاركة في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما جاء في اللائحة انه لتوسيع وتأكيد الممارسة الديمقراطية داخل الاتحاد اكدت اللائحة انه لضمان نجاح عملية الانتخابات السنوية لفروع الاتحاد في مختلف المحافظات.

تتم الانتخابات بشكل ديمقراطي ومن قاعة المؤتمر بالاقتراع السري العلني او السري (الكتابي - الشفوي) ويعطى للمؤتمر حق المصادقة لحضور العضوات القياديات المجمدات من قبل المجلس والشخصيات الاجتماعية، ويتم في المؤتمر تقسيم نشاط ومستوى فعالية القيادة المنتخبة ومحاسبتها وينعقد المؤتمر في الفترة المحددة وبحضور ثلثي

الاعضاء . وحسب ماجاء في النظام الداخلي الفصل الاول مادة [١٠] فقرة (أ-ب) اذا جاءت اللانحة التفسيرية للنظام الاساسي لاتحاد نساء اليمن لترجمة وتنظيم وتسهيل المواد التي تساعد على استيعاب وتطبيق الممارسة الديمقراطية ،التي شهدتها اليمن منذ قيام دولة الوحده ولكي يعطي للمرأة اليمنية ماتستحقه من تقدير وتكريم وتصعيد لدورها في الحياة العامة لاتساع قاعدة المشاركة الديمقراطية الواسعة للمرأة في المجتمع . وتفعيل دورها.

المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية :

المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية مؤسسة علمية مستقلة غير حكومية متخصصة بدراسة التحولات السياسية في المجتمع اليمني بوسائل و مناهج تساعد المؤسسات والهيئات الحكومية والشعبية على استخدام مورد فكري وتجربة متنوعة يوفرها المعهد ويجعل السير الى المؤسسات الديمقراطية والنظام الديمقراطي عملية عقلية ونشاطاً اجتماعياً يتسلح بالعلم والادراك وضمن خطوات مدروسة و منهاجية .

جاء تأسيس المعهد كمؤسسة مدنية أولى واجباتها ان يتعهد .

بتربية وتعليم المجتمع اليمني قيم الديمقراطية ونشر المعرفة بتلك القيم وبتوفير موارد و مناهج توجه هذا السعي .

تأسس المعهد في ١٣ أكتوبر ١٩٩٤م وهو مؤسسة وطنية مستقلة .

- يقوم المعهد على عدد من المنطلقات والمقتضيات الاستراتيجية التي يطرحها تأسيس المعهد لتطوير الديمقراطية في اليمن وهذه المنطلقات تقوم على الاركان التالية :

١ - *سياسياً :*

المعهد مؤسسة عملية ملتزمة بأن تكون مستقلة سياسياً عن

الدولة والأحزاب السياسية . ومتعددة فكرياً .

٢ - *علمياً* :

ملتزمة باتباع العلم والمهارات البحثية والاستقامة الاخلاقية في رصد وتقييم مجمل التحول الديمقراطي في اليمن .

٣ - *تنظيمياً* :

ملتزمة بوجود الاحزاب والنقابات والمنظمات في داخلها دون ان تمارس هذه الأحزاب تأثيراً مباشراً في قراراتها .

٤ - *مؤسسياً* :

متمثلة لروح التحديث وتلتزم عند اختيار قيادتها وموظفيها بمقاييس الاخلاص لقضية الديمقراطية . والكفاءات العلمية وتخضع جميع اجراءاتها للوائح والقوانين المنظمة لادارتها .

الاهداف :

- أنشئ المعهد لتحقيق أهداف استراتيجية للمجتمع والمؤسسات الرسمية والحزبية وتتمثل أهداف المعهد في : -

١ - تطوير أداء وآليات النظام السياسي للجمهورية اليمنية القائم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وتحديث المؤسسات المدنية .

٢ - تعميق الوعي بالحقوق المدنية لدى المواطن اليمني .

٣ - توسيع مشاركة المجتمع اليمني في القرار السياسي . وفي وسائل تحقيق أهداف يتبنى المعهد أنشطه وبرامج دراسات للموروث الوطني وحياة المؤسسات ويقوم بمراقبة الانتخابات ويقيم

دورات تدريبية ويعقد حلقات نقاش وينظم استبيانات للرأي العام . وتوفر هيئاته التعاون الضروري بين مؤسسات المجتمع المدني .

* ينتهج المعهد عدة طرائق ووسائل يسعى من خلالها الى تحقيق الأهداف التي يتبناها المعهد وذلك من خلال:

١ - يقوم بأنشطة اعلامية متنوعة تساعد على تعميم الوعي بالحقوق المدنية للمواطن .

٢ ينسق مع المنظمات والهيئات العامة الوطنية والاقليمية والدولية بغرض ايجاد علاقات تعاون علمي وثقافي وتبادل الخبرات .

٣- يقيم دورات تدريبية في مجال برامج تنمية الديمقراطية .

٤- يقوم بعمل دراسات وبحوث علمية للموروث الحضاري للمجتمع .

٥- يعقد حلقات نقاش وحوارات وملتقيات .

٦- يقوم بعمل استبيانات للرأي العام .

٧- تقديم المنشورات الفنية فيما يتعلق بتنمية الديمقراطية للهيئات الحكومية والشعبية والحزبية .

٨- القيام بأنشطة إعلامية متنوعة تساعد على تعميم الوعي بالحقوق المدنية للأفراد .

٩- دراسة مجالات عمل المؤسسات الاعلامية والصحفية لتمكينها من تجاوز المعوقات التي تحد من اسهامها باستقلالية ومهارة مهنية ومسؤولية قانونية

المجالس المحلية والديمقراطية:

تعتبر المجالس المحلية في اليمن امتداداً للهيئات الشعبية التعاونية

التي انبثقت من القاعدة الشعبية في الارياف بهدف التعاون والمشاركة الجماعية للقيام باعمال الخير والبر والاصلاح والتطوير والتعمير والقيام بالخدمات العامة .

وهذه التعاونيات لها جذور تاريخية منذ الحضارات اليمنية القديمة .

وقد عرفت اليمن بانها من الشعوب التي عرفت ببناء السدود والجداول والمدرجات الزراعية بفضل التعاون الاهلي وهي التسمية التي كانت تطلق على المجالس المحلية قبل عدة سنوات .

وآثار هذه الاعمال لازالت قائمة في كل مناطق اليمن ابتداء من سد مأرب الشهير وحتى السدود الصغيرة المتناثرة هنا وهناك وهي تشكل مجرد آثار ومع الاسف لم يتم حتى الآن ترميمها أو الاستفادة منها برغم ان البلد في امس الحاجة لمثل هذه السدود .. ولكون هذه التعاونيات هي وسيلة شعبية تبنتها الدولة واضفت على بعض مهامها الصفة الرسمية كما سوف نرى من خلال استعراض مهام المجالس ومهام الهيئة الادارية ومع كل هذه التغيرات الا ان الصفة الشعبية لازالت قائمة من حيث الاساس أو المهام ولهذا فأن المنهج الديمقراطي هو الطاغي على هذه المجالس ذات الصفة الشعبية الكاملة لها وجعل الاسلوب ألديمقراطي هو القاعدة لها ولنرَ النظام والمهام لهذه المجالس حتى نتمكن من معرفة المساحة الديمقراطية في النظام للمجالس المحلية .

نظام المجالس المحلية :

نظام المجلس المحلي نظام تشريعي كونه يمر في أطر إنتخابية عديدة وبالاقتراع السري المباشر .

ويمكن تحديدها في النقاط التالية : -

أولاً : يبدأ بأنتخاب أعضاء الجمعية العمومية لكل خمسمائة شخص

ممثل ينتخب في الجمعية العمومية .

ثانياً : إنتخاب الهيئة الادارية للمجلس من أعضاء الجمعية العمومية وتتكون من ٧ الى ٩ اشخاص بالاقتراع السري المباشر .

ثالثاً : إنتخاب رئيس المجلس المحلي ، ويتم انتخابه من بين أعضاء الجمعية العمومية بالانتخاب السري المباشر .

رابعاً : إنتخاب الأمين العام ، والمسؤل المالي ويتم انتخابهما من بين أعضاء الهيئة الادارية بالاقتراع السري المباشر .

ويبقى عضوان او ثلاثة يكونون اعضاء احتياطاً وبذلك تتكون الهيئة الادارية للمجلس المحلي .

خامساً : يتم اجتماع دوري كل ثلاثه أشهر لإعضاء الهيئة الادارية او كل مادعت الحاجة لذلك .. ويرأس الاجتماع رئيس المجلس ويتم اتخاذ القرارات بالتصويت برفع الأيدي وبالأغلبية وإذا تساوت الأصوات بالقبول والرفض للقرار او المقترح يرجح الجانب الذي فيه رئيس الهيئة .

من مهام المجلس :

١ - وضع خطة سنوية شاملة لاحتياجات المنطقة من المشاريع الخدمية والتنموية والمساهمة في الخطط التي تضعها الدولة .
٢ - تنفيذ المشاريع المدرجة في خطة المجلس والعمل على وضع الحسابات الختامية السنوية .
٣ - دعوة الاخوه أعضاء الهيئة الادارية او الجهة العمومية للاجتماع .
٤ - متابعة الجهات المختصة في الدولة لتنفيذ مشاريع خططها في المنطقة وفقاً لخطة الدولة .
٥ - تلقي مقترحات أعضاء الجمعية العمومية بشأن المشاريع الخدمية

والتنموية تمهيداً لعرضها على الهيئة الادارية.

٦- تحمل المسئولية أمام الغير ببرم عقود وغير ذلك.

٧- ممارسة العمل في مقر المجلس المحلي.

٨- الفترة المقررة للهيئة الادارية ثلاث سنوات، ويتم بعد ذلك إنتخاب هيئة ادارية جديدة من أعضاء الجمعية العمومية بالاقتراع السري المباشر.

مهام الجمعية العمومية:

١- لها الصلاحية المطلقة في تغيير أعضاء الهيئة الادارية او عضو من أعضاء الهيئة الادارية في حالة الاخلال بالمهام المنوطة بهم.

٢- لاتتدخل في المهام الادارية في المجلس المحلي من ناحية الجانب الاداري.

٣- مناقشة الحسابات الختامية للمجلس المحلي وتتم الموافقة عليها او رفضها بالتصويت وذلك برفع الايدي وبالاغلبية المطلقة.

٤- اقرار وضع الخطة السنوية للمجلس المحلي وتقر أولاً من قبل الهيئة الادارية للمجلس وبالتصويت، ومن ثم تقر من قبل الجمعية العمومية وبالتصويت أيضاً.

ويؤخذ رأي الأغلبية في اتخاذ القرارات ويرجح الجانب الذي فيه رئيس المجلس في حالة اذا تساوت الأصوات.

٥- رفع كل عضو من أعضاء الجمعية العمومية تقارير عن احتياجات منطقته للهيئة الادارية.

٦- الرقابة والاشراف على سير أعمال المجلس المحلي في إنشاء المشاريع الخدمية والتنموية.

٧- من مهام عضو الجمعية العمومية: متابعة المشاريع التي تخص

المنطقة لدى المجلس او الجهات المختصة.

٨- الاسهام بتنفيذ الخدمة في المنطقة الى جانب المجلس المحلي.

الجمعية اليمنية لرعاية وتأهيل المكفوفين والديمقراطية:

الجمعية اليمنية لرعاية وتأهيل المكفوفين هي جمعية مهمتها في الاساس رعاية شريحة كبيرة من المجتمع وتأهيلهم بالعديد من الانشطة المختلفة التربوية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والرياضية.. باعتبار ان الكفيف طاقة جبارة يمكنها تقديم الكثير في مجال الانتاج والبناء.

ويمكن كما هو قائم في بعض البلدان تمكين هذه الشريحة من المكفوفين من ادارة رسمية تقوم بتسيير امورهم عن طريق ادارة حكومية وبامكانيات حكومية..

ولكن في بلادنا وفق التوجيهات الديمقراطية في البلد فقد وضعت لهذه الشريحة من المجتمع نظام له أهداف ومهام تتسم بالديمقراطية والمشاركة الفعلية المباشرة من قبل هذه المجموعة.. ومن بين اهداف الجمعية مايلي:

* تأكيد دور المكفوفين في المشاركة في حل مشاكلهم واعطائهم الفرصة لممارسة هذا الدور وابداء الرأي.
* المساهمة في تنفيذ المادة [٢٤] من اتفاقية حقوق الطفل الدولية والتي تعطي للطفل المعوق حق الرعاية الخاصة وفي التمتع بالخدمات المجانية التي تجعل من المعوق عضواً فاعلاً في المجتمع.

كما تتضمن التشريعات بهذه الجمعية على مايلي:

الحق في اختيار المهنة التي تتلاءم مع ميولهم واستعداداتهم

وقدراتهم.

وقد اتبعت الجمعية الاسلوب الديمقراطي منذ التأسيس حيث تم أختيار الهيئة الادارية ديمقراطياً بالانتخابات الحرة والمباشرة.

فبفضل الديمقراطية وجد ذلك الكيان الكبير الذي يعبر عن حاجات تلك الشريحة وخلق لها رأياً حول العديد من القضايا فلولا الديمقراطية لما وجدت كل تلك الخدمات التي تاتينا من العديد من الدول لان الجمعية تعمل وتنادي وتتصل لغرض انساني بعيداً عن التقوقع الفكري.

واساس اي عمل ديمقراطي في الجمعية نابع من مواد النظام الاساسي للجمعية والذي تقتطف بعض مواده الدالة على الممارسة الديمقراطية وهي المادة (٥):

تتكون الهيئة الادارية من سبعة اشخاص أو اعضاء متطوعين تنتخبهم الجمعية العمومية فيكونون من المعوقين انفسهم.

المادة (٦):

يتم توزيع الاختصاصات بين الاعضاء اتفاقاً وفي حالة الاختلاف يكون العضو الحاصل على اغلب الاصوات رئيساً للهيئة الادارية واختصاصات بقية الاعضاء تتم وفقاً لمجالات نشاط الجمعية واهدافها.

المادة (٧):

تجتمع الهيئة الادارية في مقر الجمعية مرة على الاقل كل شهر وكلما استدعت الحالة الى ذلك ويجوز للهيئة الادارية ان تدعو لحضور جلساتها من غير اعضائها من ترى الاستعانة بآرائهم أو خبراتهم أو الادلاء بمعلومات أو بيانات تحتاج اليها الهيئة الادارية.

المادة (٨):

يعتبر اجتماع الهيئة الادارية صحيحاً وقانونياً اذا حضره اغلبية

الاعضاء وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات الحاضرة وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي يؤيده الرئيس والمتأمل في مضمون هذه المواد يجد الروح الديمقراطية والتي تعتبر مقارنة بواقع المجتمع اليمني قفزة الى الأمام حيث تنص على ان الانتخاب واتخاذ القرار ديمقراطياً.

مادة (٢٨) :

اولاً:- ينتخب اعضاء الجمعية العمومية الانتاجية للمعاقين من بينهم ثلثي اعضاء مجلس الادارة بالاقتراع الحر المباشر وفق احكام النظام الداخلي للجمعية الذي تقره الوزارة.

ثانياً:- يختار المدير المختص بالوزارة الثلث الأخر من اعضاء مجلس الادارة ممن تتوفر فيهم الكفاءة والمقدرة على تسهيل نشاطاتها الانتاجية والتسويقية ومن بين الاشخاص الذين يتطوعون للعمل فيها ومن هنا نرى ان القانون ايضاً في مواده التي تقتضي الروح الديمقراطية لم يبخل بها متمثلاً في الانتماء الطوعي الحر والاقتراع الحر المباشر في انتخاب من يمثلها في الجمعية.

وبالاطلاع على هذه المواد في النظام الاساسي وفي القانون نلاحظ الصبغة الديمقراطية أو المساحة الديمقراطية ان صح التعبير فيهما.

كنتاج للديمقراطية التي تتمتع بها بلادنا امكن للجمعية ان تأخذ نصيبها منها وبالذات في حرية التعبير فأتخذت من مجلة الادارة صوتاً رسمياً تصدر بأسمها والتي صدرت عام ١٩٩٠ م صدر منها الى الأن ٩ اعداد مع الصفر واصبح لكل شخص في الجمعية الحق في التعبير عن رأية فيها والذي محتواها ينزل بقرار من الهيئة الادارية التي تمثل الجميع والتي تتاخذ اي قرار بعد مشاورة داخلية اي انه قرار " صاعد

هابط".

أما المجلة فلمعرفة مساحة الديمقراطية فهي تحمل الكثير من الآراء الديمقراطية ابتداء من العدد الثاني اغسطس ١٩٩٢م.

- نشر فيها مشروع قانون تأهيل المعوقين صـــ ١٠-١١-١٢ بصفتها لسان حال المعوقين.

- مقالات للعديد من المعوقين معبرين عن رأيهم فيها فأحدهم كتب تحت عنوان: هؤلاء معوقون.

مقال آخر ١٧ يوليو يوم الديمقراطية صـــ ٣١ (لنعد قليلاً الى الوراء في ذاكرة مسيرتنا الثورية وفي اواخر السبعينيات وبالتحديد يوم كانت بلادنا تشهد مخاضاً سياسياً ......).

اي ان لكل شخص حق التعبير عن اي شيء.

- (قرارات بلا تنفيذ) نفس الصفحة.

منه (اننا نرفع صوتنا عالياً الى الحكومة بمتابعة الوزارتين بضرورة تنفيذ القرارات الخاصة بتوظيف المعوقين...)

فمعظم مواد العدد طرحت اراء المعوقين من خلاله.

اما العدد الرابع (المعوقون والانتخابات) صـــ ٦

منه «ان حق المعوقين ينبغي ان يعطى لهم باعتباره حقاً عاماً ومعترفات به وليس من الشفقة عليهم وهذا ماانتمني ان ينعكس في حياة مجتمعنا اليمني ومن هذه الحقوق هو حق الانتخابات ....».

مقال آخر (انطباعات المعوقين عن يوم المعوقين الوطني) صـــ ٧

معوقون يعبرون عن ارائهم في هذا المقال بهذا اليوم، طرح قضاياهم في عدة مقالات مثل (لمحة موجزة عن الاوضاع القائمة بمؤسسات رعاية وتأهيل المعوقين) صـــ ١٩ بالاضافة الى مقالات اخرى تمثل انطباعات للمعوقين حول مجمل القضايا.

اما العدد الثامن فعدد خاص بمناسبة اليوم الوطني ففيه عنوان (معوقون يتحدثون في يومهم الوطني) .

طرحت المجلة في أحد اعدادها اشارت فيه الى العديد من الشخصيات التي زارت الجمعية في اليوم الوطني الصادر في العدد الثامن .

(هموم المعوقين) باسم معوق صـ٥٦ .

(هذه مطالبنا) معاق صـ٥٨ .

(مشكلة المعوقين في اليمن) صـ٦١ .

وبهذا نخرج من العدد الثامن انه يحتوي على ٩٠٪ ماهو خاص بطرح قضايا المعوقين والتعبير عن ارائهم .

الانشطة الاخرى :

- ندوات شهرية تتناول عدة قضايا للتوعية .
- مكتبة تحتوي على عدد من الكتب لانارة الفكر .

وقد عبرت الجمعية عن سعادتها بمشاركتها في الانتخابات باعتبارها حقاً ديمقراطياً وفي فهم الجمعية للمستقبل اشارت الى :

عندما يصبح هناك فهم واسع للديمقراطية كسلوك فلشعبنا ان ينعم بها ويرى فيها طريقه الى الرخاء ، ولن تكون هناك ديمقراطية حقه بغير العدل والمساواة بين جميع فئات وشرائح المجتمع .

اللجنة الاولمبية والديمقراطية :

لقد تناولنا الديمقراطية في اللجنة الاولمبية اليمنية كنموذج لبقية الانشطة الرياضية والمهنية والمنظمات الرياضية والشبابية .

وتعتبر هذه اللجنة الاولمبية أحد الانشطة الحديثة التي انشئت خلال قيام الوحدة واعلان الجمهورية التي اصبحت الديمقراطية الرديف العملي لهذا الحدث الوطني الهام.

وتأسست هذه اللجنة مع تبني النهج الديمقراطي منهجاً واسلوباً للحياة اليمنية في نفس الوقت قد اكسب هذه اللجنة قدرة كبيرة في وضع الديمقراطية ضمن مهامها التنظيمي والعملي.

من الواضح ان الممارسة الديمقراطية لاتعني حرية القول والكتابة في الصحافة وحرية الرأي فحسب كما ان الديمقراطية لاتمثل التعددية الحزبية والرأي والرأي الآخر بل ان الديمقراطية سلوك يتجلى في الممارسة والتعامل مع الآخرين وعلى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتعبر عن المنظمات الجماهيرية والاهلية والنقابات والاتحادات وفي المقدمة المؤسسات التي تعنى بالممارسة الديمقراطية من خلال تكويناتها وهيكلها صورة ديمقراطية ولاسيما في انتخابات ادارة هذه المنظمات.

والسؤال هل الديمقراطية فعلاً تمارس في اطار هذه التكوينات الجماهيرية؟ في اللجنة الاولمبية اليمنية احدى الهيئات التي تمارس فيها العمل الديمقراطي وفيها مساحة واسعة للرأي وحرية الانتخاب وسر نجاح اللجنة الاولمبية اليمنية في الاونة الاخيرة يعود للممارسة الديمقراطية المتبعة في تسيير انشطتها وتعاملها مع الاتحادات الاولمبية والمكاتب الحكومية، وأثناء دراستنا الطريقة واسلوب نشاط اللجنة الاولمبية اتضح لنا الآتي: بمجرد ان تحصل اللجنة الاولمبية اليمنية على الدعم من قبل التضامن الاولمبي الدولي باقامة نشاط او دورة تحدد اللجنة الاولمبية عدد المستفيدين من هذا النشاط ويتم ابلاغ الجهات المعنية بترشيح الرياضيين المستفيدين من الدورة ودور اللجنة

الاولمبية هنا يتمثل في الاشراف والاعداد والعمل على نجاح النشاط .
يقوم بنشاط اللجنة الاولمبية مع الجهات المعنية وفق الطرق الديمقراطية ونجد طبيعة اللجنة الاولمبية من حيث تكوينها الاداري .اما الانتخابات الديمقراطية لاعضاء اللجنة الاولمبية غير مايسمى بحصة الحكومة فانه قائم على النهج الديمقراطي وتتم الخطوات فيها على النحو التالي :
تشكل لجنة عليا للانتخابات العامه للاندية والاتحادات الرياضية وتحدد اللجنة موعد بدء الانتخابات في عموم اندية الجمهورية كخطوة اولى يتم انتخاب الهيئات الادارية للاندية الرياضية للدورة الانتخابية الجديدة ومدتها اربعة اعوام وتتكون كل هيئة ادارية لكل نادٍ من الرئيس النائب الامين العام المساعد والوكيلين الرياضي والشبابي المسؤول الرياضي والمسؤول الثقافي والاجتماعي والمسؤول الكشفي والمسؤول الاعلامي والمسؤول المالي وأمين الصندوق وبعد ان تعلن نتائج انتخابات جميع هذه الاندية الرياضية يتم اعلان موعد انتخابات فروع الاتحادات الرياضية في المحافظات وبالذات الاتحادات الاولمبية مثل اتحاد كرة القدم وكرة السلة واتحاد كرة الطائرة واتحاد كرة الطاولة واتحاد العاب القوى والمصارعة وبعد الانتهاء من انتخابات فروع الاتحادات يتم الاعلان عن موعد انتخابات الاتحادات العامه ومن خلال هذه الانتخابات يتم انتخاب اعضاء اللجنة الاولمبية .
حيث يعتبر كل رئيس اتحاد رياضي منتخباً وعضواً في اللجنة الاولمبية الامر الذي يكسب هذه الانتخابات نوعاً من التنافس الشديد .
ويتم اجراء الانتخابات هنا على النحو التالي يقدم العضو الطالب ترشيح نفسه للرئاسة وللعضوية رسالة طلب ترشيح من النادي الذي ينتمي اليه مصادقاً على طلب الترشيح من قبل مكتب الشباب

والرياضة الذي يقع النادي في منطقته ومن ثم تقوم اللجنة العليا للانتخابات بفحص طلبات الترشيح والمصادقة عليها والاعلان منها في رسائلها الاعلامية كما يتم الاعلان عن اسم طالب الترشيح في نفس يوم الانتخابات كل اتحاد على حدة وتعتبر جميع اندية الجمهورية والبالغ عددها منتي. نادي اعضاء في الجمعية العمومية يحق لها التصويت حيث يتم تفويض عضو عن كل نادٍ اما الحضور جميع انتخابات الاتحادات او لحضور انتخاب اتحاد واحد فقط ويتم اولاً انتخاب رئيس واعضاء اتحاد كرة القدم وفي اليوم الثاني يتم انتخاب رئيس واعضاء اتحاد العاب القوى العملية على هذا النحو حتى آخر اتحاد وروؤ وساء الاتحادات المنتخبة يتم انتخابهم في نفس الوقت لعضوية اللجنة الاولمبية بعد الدورة الانتخابية تعقد اللجنة الاولمبية اول اجتماع لها وخلاله يتم الرئيس وليس انتخابه حيث يعتبر تعيينه اختيارياً بقرار سياسي يصدره وزير الشباب والرياضة ويعين نائب الوزير او أحد وكلاء الوزراء نائباً لرئيس اللجنة الاولمبية ويعطى الصلاحية بعدها لوزير الشباب والرياضه بتعيين الامين العام والامين العام المساعد على أن لاتقل ودرجتهما عن درجة مدير عام.

في الوقت الذي يفترض فيه ان تعقد اللجنة الاولمبية اول اجتماع لها بعد الدورة الانتخابية للاتحادات الرياضية من اجل انتخاب رئيس اللجنة ونائبه وبقية اعضاء المكتب التنفيذي.

الخـاتـمـة :

اخذنا في هذه الدراسة نستعرض ملامح الديمقراطية والشورى في اليمن على ضوء المعطيات التاريخية التي عرفت عبر كتب التاريخ وعبر النقوش وقد تبين لنا أن ممارسة الشورى في التاريخ اليمني تجسد تلك العلاقات البسيطة التي كانت تعكس مشاكل وهموم الحكم.. فقد كان الحكم يقوم عبر المشاركة الشعبية باستدعاء كبار القوم للمساهمة في الرأي وتحمل المسؤولية لمواجهة الاخطار او الكوارث.. او محاولة استقطاب مراكز القوى في المجتمع .."فكان الحاكم يقرب كبار القوم اليه ويسند اليهم بعض المهام في الحكم المحلي ويتم تسيير الحكم عبر الاستشارة والتفويض لادارة الحكم في المناطق التابعة .

وقد وجدنا ان ممارسة العمل الشوروي بعد الاسلام قد أخذ مساراً له حيث اصبح يعتمد على قول الله سبحانه وتعالى « وشاورهم في الامر » ال عمران « وامرهم شورى بينهم » الشورى .. هذا كلام الله جل وعلا .. لم يعد اختيارياً بحسب رغبات الحاكم ولكنه اصبح مقدساً وملزماً على كل مسلم ومسلمة .. ولهذا اصبح العمل الجماعي عملية حتمية اتخذت لها مسيرة جديدة لم يسبق لها مثيل .

ولكن عندما وصل الى قيادة المسلمين حكام متسلقون يجهلون جوهر الدين عمدوا الى تزوير التعاليم وبالتالي انحراف المسار الديني وعندما تمكنت الامامه من الوصول الى السلطة في اليمن طوال عشرة قرون عرف تاريخها بالظلم والاستبداد والطغيان وحتى عندما ظهرت المعارضة في أخر حكم الائمة والمتمثل باسرة حميد الدين التي كانت

تعتبر اي مطالبة بالعدل والحرية والمساواة يدخل ضمن تعاليم الانجليز .. وعندما طالب الاحرار بالشورى وبالدستور او عندما طلبوا من الامام ان يحتفظ اولاده بالقابهم كامراء ويبتعدون عن الحكم المباشر الذي كانوا يتدخلون في كل صغيرة فيه وكبيرة .. اعتبر الامام هذه المطالب جزء من تعاليم الانجليز واصدر فتواه بتكفيرهم واعتبارهم عملاء للاستعمار .

ولهذا فعندما ظهرت المعارضة للامامة وللاحتلال البريطاني رفعت الشعارات والاهداف لنضالها وكفاحها وكان في مقدمة الاهداف والشعارات الديمقراطية والحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية الخ .

لقد واجهت الحركة الاصلاحية المستنيرة والحركة المناهضة للاستعمار في بلادنا غول القهر والاستبداد والاستعباد والاستعمار بمضامين تحررية وديمقراطية كأمر طبيعي لمواجهة تلك السياسة المنتهكه لابسط حقوق الانسان ..

الى جانب ان التاريخ اليمني والتراث الشعبي يؤكد بان هناك ممارسات تدخل في نطاق الشورى والديمقراطية مثل قيام المجالس الشعبية والتعاونية بواسطة الانتخاب كما ان شيخ القبيلة وعاقل القرية يتم انتخابهم بواسطة الانتخاب المباشر تبعاً لحكم الاعراف والتقاليد حتى اصبحت وكأنها تشكل تنظيم العلاقات بين الفئات الشعبية والسلطات المركزية وفق معطيات الواقع ومسار التطور التاريخي والخصائص الاجتماعية ،واذا اخذنا هذا السياق التاريخي لعملية الممارسة السياسية في مجال انتخاب الشيخ او عاقل القرية وتكوين مجلس استشاري او مجالس محلية تعتبر كارهاص للديمقراطية الحديثة التي تقوم على اسس وقواعد منظمة للمجتمع

المعاصر بكل تعقيداته فاننا سوف نؤكد بان الديمقراطية في اليمن اليوم هي حصيلة الممارسة التاريخية للشعب معبرة عن خصائص المجتمع في كل مرحلة وتطوره الاجتماعي والاقتصادي معبرة عن وجدان وفكر المجتمع اليمني . ونستطيع التأكيد هنا بأن الشعب اليمني رغم انه تمكن من انجاز الكثير من المعوقات الحضارية ومنها الملامح الديمقراطية في بعض المراحل التي شهدت نهضة قوية ولكن ماعانته اليمن خلال مراحل الاستعباد والاستعمار والجمود قد ترك آثاراً ضارة اوجدت مراحل انقطاع عن المراحل المشرقة في التاريخ الحضاري اليمني .. وهذا الانقطاع جعل الشعب يعيش حالة من الضياع والجهل والاغتراب الذاتي مماجعله يقبل الكثير من المفاهيم المتخلفة والانصياع الى الدجل والشعوذة والخرافات والاستجابة الى منطق التعصب الضيق . كل هذه الموروثات بغض النظر عن اسباب وجودها في قاع المجتمع الاانها اصبحت حقيقة تتطلب عملاً حقيقياً لتجاوزها ولايمكن ايجاد أي وسيلة اخرى غير الديمقراطية التي اصبحت بالنسبة للحاضر قضية جوهرية وتمثل أحد الثوابت الوطنية لان ممارسة الرأي والرأي الآخر والتعددية الحزبية والصحفية وغيرها تشكل بمجموعها الرئة التي يتنفس بها الشعب ويستمد منها روحه المعنوية وانطلاقته نحو المشاركة الشعبية لصنع الحياة الجديدة عبر المنهج والرؤية اليمنية للديمقراطية ، ومن المعروف ان الديمقراطية اليوم ليس على المستوى اليمني والعربي فحسب ولكن على المستوى العالمي اصبحت تحتل مراكز للايديولوجيات والسياسات العامة ، ومن هذا الموقع نجد ان هناك ترابطاً عضوياً بين التقدم العلمي والتكنولوجي والديمقراطية ويقال ان هذا العصر هو عصر لثلاث ظواهر جوهرية هي :

- الديمقراطية - والتكنولوجية - وثورة المعلومات .

وخلاصة القول ان الديمقراطية بالنسبة لليمن المعاصرة هي ضرورة حيتية وتاريخية وعصرية وذلك لعدة أعتبارات منها:

- ان الديمقراطية جزء من تاريخ اليمن القديم سواء قبل الاسلام او بعد الاسلام.
- الديمقراطية هي جزء من تاريخ وعادات الشعب اليمني بالممارسة الفعلية.
- القبلية في اليمن هي جزء من تطور العلاقات التي تقوم على التقاليد الديمقراطية اليمنية من خلال الاعراف والعلاقات بين افراد القبيلة والذي يحدد منصب الشيخ الفعلي هو الانتخاب المباشر.
- تعتبر الديمقراطية جزءاً من التراث الشعبي وهي من صميم التاريخ العربي والاسلامي في نفس الوقت.
- الديمقراطية هي العمود الفقري والاساسي لوحدة الشعب اليمني سواء كان في الماضي او الحاضر.
- الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة لاشراك كل فئات الشعب في المسار الديمقراطي نحو بناء حضارة يمنية حديثة.
- ضرورة استخدام المناهج العلمية في البرامج والمواثيق الحزبية حتى لاتشوه الديمقراطية.
- الديمقراطية هي الآلية الوحيدة لازالة الموروثات السلبية في المجتمع مثل المناطقية والانفصالية والمذهبية والقبلية.
- الديمقراطية هي المصدر الوحيد لتعميق الانتماء الوطني ضد الروح الانهزامية التي تضخم كل ماهو خارجي على حساب الانتماء الوطني بحكم الشعور بالنقص الناتج عن التخلف في اليمن والديمقراطية في الاساس هي التي ستعيد للمواطن التزامه

الموضوعي بقضية الوطن ومسؤولية بنائه .

وقد جاء استعراضنا في هذه الدراسة لكل مراحل شعبنا اليمني والدور الجماعي لادارة الحكم وممارسة الشورى وكذا رفض اساليب الظلم والقهر والاستعباد طوال مراحل طويلة عبر انظمة الحكم الاجنبية والاستعمارية والحكام الطغاة وصولاً الى مراحلنا الحاضرة والمعاصرة التي فيها نشق طريقنا بصعوبة شديدة لممارسة العمل الديمقراطي الحقيقي الواسع والشامل لكل حياتنا ولمختلف مجالات الحياة المعاصرة بارادة جماعية واختيار حر وموضوعي .. ولكن هذه الممارسة المشرقة الجديده تشق اليوم طريقها بصعوبة وتحدٍ وسط سيل من مخلفات الماضي وماترك في الواقع من أنماط كثيرة من التفكير والسلوك السلبي الذي يشكل اكثر من عائق امام هذه التجربة الوليدة والجديده .

ولهذه الجوانب الايجابية والسلبية للديمقراطية في الواقع الموروث بكل تراكماته .. احب ان اضع بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن ان تضيف الى ماهو متوفر لدى كثير من القيادات السياسية والحزبية في البلاد وفي مقدمتها الاخ المناضل / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية .

ويمكن ايجاز ذلك بالنقاط التالية :-

١- تأمين كل المعطيات الخلاقة والايجابية لترسيخ العمل الثقافي والوحدوي والديمقراطي على قدم المساواة .

٢- خلق علاقة جدلية ومكثفة تجمع بين الاصالة والمعاصرة في حياتنا الجديده وفي المقدمة المناهج التعليمية .

٣- رعاية اشاعة الثقافة الوطنية على نطاق واسع لدحض كل القيم الهدامة الموروثة في المجتمع .

٤- خلق منهج ثقافي وطني عميق ومتماسك يقوم على المقومات

الوطنية الاصيلة والمبدعة المتفاعلة مع المقومات العربية والاسلامية والعالمية.

٥- الاهتمام بكل جوانب التراث الوطني وبالذات فيما يتعلق بالجوانب الايجابية فيه ليشكل منطلقاً ودافعاً للاجيال الحالية والقادمة بروح ديمقراطية عبر الفهم الموضوعي والمعاصر للتراث.. خاصة وان التاريخ والتراث في الماضي فسر وكتب بروح عدائية خدمة لفئه معينة وكأنه ليس ملكاً للشعب بكل فئاته.. وهذا العمل الجديد لفهم التراث يستهدف الخلق والابداع لدى الشعب ولخدمة التطور والازدهار المنشود اضافه الى كونه سوف يعطي الديمقراطية ملامح مشرقة ستثري التجربة اليمنية التي نتمنى ان تكون جديرة بالتعميم على المستوى الاقليمي والعربي على أقل تقدير..

٦- خلق قاعدة علمية واسعة في المجتمع تسهم في ايجاد منهج عام يستوعب معطيات التكنولوجية والتقنية المعاصرة وفي مجال علم الاتصال والمعلومات بالذات.

٧- العمل على دحض كافة الممارسات والاتجاهات الفكرية ذات النزعة الضيقة والمبتذلة التي تحط من مقومات المجتمع ومن الديمقراطية والوحدة والثقافة اليمنية.

٨- خلق مناخ نقي للتفاعل الديمقراطي من خلال التجارب الناجحة سواء في الوطن العربي او العالم الثالث.

٩- تطوير ونشر الافكار والانتاج الجيد تجسيداً للمقومات والقيم الوطنية المشرقة والخبرة الجديدة على ضوء الممارسات والنهج القائم على الديمقراطية والتعددية والوحدة الوطنية.

١٠- خلق وحدة انسجام بين النظرية والتطبيق عند القيادات

والاحزاب السياسية حتى لاتوجد قاعدة عامه من الازدواج في ظل التناقض القائم بين النظريات والتطبيق العملي .

١١ - خلق آلية واحدة للعمل السياسي تستمد وجودها من القوانين والانظمة والتشريعات التي سُنت من قبل الجميع والتي تستمد وجودها من الثوابت الوطنية .

١٢ - الابتعاد عن استخدام الاساليب التكتيكية ذات الطموحات الذاتية والنرجسية .. والعمل على استخدام الاسلوب الموضوعي والعلمي الواقعي الذي يخدم المصالح العليا للمجتمع ويعمل على خلق العناصر الفعالة قبل المطالبة بتعميمها على الواقع لابد ان تتمثل في ممارسة القيادات والزعامات الحزبية والسياسية لتشكل قدوة حسنه ومثلاً اعلى للقاعدة الشعبية التي يمثلونها .

ارجو ان تكون هذه الدراسة قد قدمت ولو شيئاً بسيطاً من الاضافة التي نريدها خدمة للتجربة اليمنية الديمقراطية خاصة وأن ما استعراضه اضافه الى المسحة التاريخية هو استعراض للمساحات التي خصصت للديمقراطية بعد قيام الجمهورية اليمنية في برامج وادبيات الاحزاب والمنظمات والهيئات والجمعيات والصحف الرسمية والشعبية وقد بينت هذه الدراسة المساحات الكبيرة التي تضمنتها العينات محل الدراسة .. وهي بصدق قد مثلت صورة مشرفة وايضاً كشفت حجم هذا الاهتمام الذي فاق تصوري وكل افتراضات هذه الدراسة .

هـــوامــش

(١) مجلة الكلمة، العدد ٩٢ - ١٩٩٣م.

(٢) نظام عـالمي جـديـد للاعـلام، مجلة الدراسـات الاعلامية، العدد ٢٠ ابريل ١٩٨٠م، دمشق.

(٣) د/ عـبـد العـزيـز المقـالح «الجـمـهـورية وثوابت التـغـيـيـر»، مـجلة الثوابت، العدد الثاني يوليو - سبتمبر، ١٩٩٣م.

(٤) الميثاق الوطني.

(٥) أ. عبد الملك المنصور «المشروع الحضاري الميثاقي»، مجلة الثوابت، العدد الثاني يوليو - سبتمبر، ١٩٩٣م.

(٦) الميثاق الوطني.

(٧) د/ عـبــد المجـيــد الخليـدي «هل توجـد اشكاليـة في تطبـيـق الديمقـراطيـة»، مجلة الكلمة، العدد يوليو - اغسطس، السنه (٣٥)، ١٩٩٦م.

(٨) د/ عـبــد المجـيــد الخليـدي «هل توجـد اشكاليـة في تطبـيـق الديمقـراطيـة»، مجلة الكلمة، العدد يوليو - اغسطس، السنه (٣٥)، ١٩٩٦م.

(٩) د/ رشـاد العليـمي «الوحـده والديمقـراطيـة والتنمـيـة»، مـجلة الكلمة، العدد يوليو - اغسطس، السنه (٣٥)، ١٩٩٦م.

(١٠) د/ جبار العبيدي «الديمقراطية في اليمن»، مجلة الكلمة، العدد يوليو - اغسطس، السنه (٣٥)، ١٩٩٦م.

(١١) ثناء فؤاد عبد الله «خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، المستقبل العربي، العدد ١٨٧ / ٩ / ١٩٩٤م.

(١٢) د/ أحمد علي البشاري « الديمقراطية - التعددية - الوحده وعلاقتها ببرامج الاحزاب ، مجلة الكلمة ، العدد يوليو - اغسطس، السنه (٣٥) ، ١٩٩٦م .

(١٣) محمد يحيى شنيف « علاقة المؤتمر الشعبي العام بالاحزاب » ، مجلة الكلمة ، العدد يوليو - اغسطس، السنه (٣٥) ، ١٩٩٦م .

(١٤) د/ أحمد علي البشاري « الديمقراطية - التعددية - الوحده وعلاقتها ببرامج الاحزاب ، مجلة الكلمة ، العدد يوليو - اغسطس، السنه (٣٥) ، ١٩٩٦م .

(١٥) رشاد العليمي ، د. أحمد علي البشاري « البرامج الانتخابية للاحزاب اليمنية دراسة مقارنه ، كتاب الثوابت ، ١٩٩٢م .

(١٦) نفس المرجع السابق

(١٧) صحيفة الميثاق ، العدد (٤٢٧) ، من تاريخ ٩١/١/٧م الى ١٩٩١/٥/٢م

المراجع:

(١) د. محمد عبد الجبار سلام ، د. جبار العبيدي « العلاقات العامه وفنونها ، ١٩٩٦م .

(٢) د. محمد عبد الجبار سلام ، د. جبار العبيدي « موضوعات اعلامية » ، ١٩٩٦م .

(٣) د. محمد عبد الجبار سلام « القضايا السياسية والاجتماعية في الصحافة اليمنية » ، مجلدين تحت الطبع .

(٤) د. محمد عبد الجبار سلام « الوحدة اليمنية عبر مسيرة النضال الوطني وآفاق المستقبل » ، كتاب مجلة الكلمة ، ١٩٩٢م .